

موارد تدريبية على الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي

النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني
مجموعة الموارد التدريبية

مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة



المؤلفون

قام بتحرير "مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني" كل من ميجان باستيك (Megan Bastick).

وقامت أجنيتا م جوهانسن (Agneta M. Johannsen) بتطوير "التمارين التدريبية" و"موضوعات المناقشة". وأجنيتا م جوهانسن (Agneta M. Johannsen) هي مستشارة مستقلة متخصصة في مجال التدريب والأبحاث تتمتع بخبرة مهنية لأكثر من ١٩ عامًا مع المنظمات غير الحكومية والأمم المتحدة في مجال صناعة السلام وقضايا النوع الاجتماعي والمراحل الانتقالية فيما بعد الصراعات. كما تعمل أجنيتا أيضًا كمستشارة نفسية. ولما كانت اهتمامات أجنيتا تجمع بين العلاقات الدولية وعلم النفس والعلوم الإنسانية (الأنثروبولوجي)، ركزت أجنيتا توجُّهها المهني في الفترة الأخيرة على التواصل بين الحضارات والتعليم/التدريب والتعامل مع الصدمات.

وقامت بتجميع "أمثلة من أرض الواقع" بياتريس موسيللو (Beatrice Mosello) من الموظفات لدى مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF).

شكر وتقدير

يسعد مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF) أن يتقدم بجزيل الشكر لأعضاء المجلس الاستشاري لمشروع "مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني" التالية أسماؤهم لما بذلوه من جهد مشكور وإسهامات في هذه الموارد التدريبية: ريكاردا امبرج (Ricarda Amberg)، ماريا إلا أتينسيا (Maria Ela Atienza)، كارولين بوا (Caroline Bowah)، ناديا جريسباتشر (Nadia Cerspacher)، إيرين موبك (Eirin Mobekk)، ساندرا اودر (Sandra Oder)، نيكولا بوبوفيتش (Nicola Popovic)، الكساندر بروفولوفتش (Aleksander Prvulovic)، شلبي كويست (Shelby Quast)، كولينت راوستش (Colette Rousach)، جولين شوميكر (Jolynn Shoemaker)، ماري هوب سشوايل (Mary Hope Schwoebel)، كريستين فلاسيك (Kristin Valasek)، ريببكا والس (Rebecca Wallance)، و كارين وايلي (Karen Wylie).

كما نود بالإضافة إلى ذلك أن نتقدم بالشكر لبنيامين بوكلان (Benjamin Buckland) لمساعدته في التحرير.

ملاحظة: تم إعداد هذه النشرة بمساعدة مالية من الوكالة الإسبانية للتعاون والتنمية الدولية (AECID). مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية على القوات المسلحة هو المسؤول الحصري عن محتويات هذه النشرة وهي لا تعبر بالضرورة عن رأي (AECID).

الإخراج الفني: وائل دويك

مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني

تعتبر مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني قربة سلسلة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني (Gender and SSR Toolkit) وهما DCAF، OSCE/ODIHR و UN-INSTRAW (٢٠٠٨). يمكن الحصول على نسخ من Gender and SSR Toolkit من خلال تنزيلها أو طلبها من موقع الويب <http://www.dcaf.ch/gssrtoolkit>

إن مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني هي عبارة عن سلسلة من المواد التدريبية العملية التي تهدف إلى مساعدة المدربين على إدراج مسائل النوع الاجتماعي في إجراءات إصلاح القطاع الأمني بالإضافة إلى تقديم عملية تدريبية فعالة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي لجمهور المدربين في برنامج إصلاح القطاع الأمني.

يتمثل الجزء الأول من مجموعة الموارد التدريبية في "دليل إدراج مسائل النوع الاجتماعي في التدريب على إصلاح القطاع الأمني"، والذي يقدم معلومات ناعمة حول أخذ مسائل النوع الاجتماعي في الاعتبار طوال الدورة التدريبية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني.

بينما ينصب تركيز الجزء الباقي من مجموعة الموارد التدريبية على موضوعات محددة تتعلق بإصلاح القطاع الأمني:

- إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
- إصلاح قطاع الشرطة والنوع الاجتماعي
- إصلاح قطاع الدفاع والنوع الاجتماعي
- الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
- الرقابة التي يمارسها المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
- إعداد سياسات الأمن القومي والنوع الاجتماعي
- الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي
- تنظيم المرور عبر الحدود والنوع الاجتماعي
- تقييم وتقدير ومراقبة إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي

يعترف مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF) بالفضل ويتقدم بالشكر الجزيل للدعم الذي قدمته وزارة الخارجية النرويجية فيما يتعلق بإنتاج مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني.

مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF)

يسعى مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF) من أجل تعزيز الحكم الرشيد وإصلاح القطاع الأمني. ومن ثم يقوم المركز بإعداد الأبحاث التي تتعلق بالحكم الرشيد وتشجيع تطوير المعايير المناسبة على المستويين القومي والدولي، بالإضافة إلى طرح التوصيات المتعلقة بالسياسة وتقديم الاستشارات وبرامج الدعم داخل الدول. ويتمثل شركاء مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF) في الحكومات والبرلمانات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية وأجهزة القطاع الأمني مثل الشرطة والسلطة القضائية ووكالات المخابرات وأجهزة أمن الحدود والقوات المسلحة.

الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي



مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية
على القوات المسلحة

حقوق الطبع والنشر © لـ DCAF لسنة ٢٠٠٩.

جميع الحقوق محفوظة.

الترقيم الدولي ISBN: 978-92-9222-100-3

يوثق باسم: أجنيتا م جوهانسن (Agneta M. Johannsen) "مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني". في مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني، تحرير ميجان باستيك (Megan Bastick) وكريستين فلاسيك (Kristin Valasek). جنيف: مركز جنيف للمراقبة الديمقراطية للقوات المسلحة (DCAF)، ٢٠٠٩.

المحتويات

١	استخدام مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني
٤	الرسائل الأساسية
٧	التمارين التدريبية
٧	التدريب ١ قوالب في الجدار: عقبات تحول دون الوصول إلى مرافق العدالة
٩	التدريب ٢ الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي: تصوير نطاق المهمة
١٢	التدريب ٣ التعامل مع المعارضة لقضايا النوع الاجتماعي
	التدريب ٤ تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT): تشجيع الإصلاح الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي في مؤسستك
١٥	التدريب ٥ إستراتيجيات للتغيير
١٨	التدريب ٦ جعل كليات الحقوق تراعي مسائل النوع الاجتماعي
٢٠	التدريب ٧ المشاركة التي تراعي مسائل النوع الاجتماعي في قطاع العدل
٢٢	التدريب ٨ تأسيس منتدى شراكة يهتم بالإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي
٢٥	التدريب ٩ تحديد أشكال التمييز على أساس الجنس في القانون وعلى أرض الواقع
٣١	التدريب ١٠ الممارسات التقليدية والقانون القومي: التعليم والتنفيذ
٣٤	التدريب ١١ مناقشة: أشكال العدالة المتواجدة على نحو متزامن
	التدريب ١٢ تقمص الأدوار: إنشاء عيادات مساعدة قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)
٣٧	التدريب ١٣ وضع إستراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني
٤٥	المناقشات
٤٩	تحديات تدريبية يجب أخذها في الاعتبار
٥١	أمثلة من أرض الواقع
٥٢	موارد تدريب إضافية

استخدام مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني

تهدف عملية الإصلاح القضائي التي تراعي قضايا النوع الاجتماعي إلى:

- « تأسيس قطاع قضائي يتسم بالعدل والمسئولية والثقة متاح لكافة الفئات والمنظمات داخل المجتمع ويحفظ حقوقهم
- « تعزيز المساواة بين الجنسين
- « ضمان وصول متعادل للعمليات القضائية
- « الوقوف على المشكلات والثغرات التي تعاني منها القوانين والآليات والعمليات الحالية والتي تمثل حجر عثرة في وجه تحقيق العدالة والأمن للرجال والنساء والفتيان والفتيات والتعامل معها على النحو المناسب

يهدف برنامج إصلاح القطاع الأمني (SSR) إلى تحويل السياسات والمؤسسات والبرامج المتعلقة بالقطاع الأمني. أصبح الوعي والاهتمام متزايداً بقضية إدراج مسائل النوع الاجتماعي في إجراءات إصلاح القطاع الأمني – من خلال الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الأمنية والقضائية للنساء والرجال والفتيان والفتيات وتعزيز مشاركة الرجال والنساء في صنع القرارات الأمنية – باعتبارها المدخل لفعالية العمليات والملكية المحلية والرقابة. ونتيجة لذلك، فقد أخذت كل من الدول التي تقوم بتطبيق برنامج إصلاح القطاع الأمني، بالإضافة إلى الجهات المانحة والمنظمات الدولية التي تدعم عمليات إصلاح القطاع الأمني، العهد على نفسها بتطبيق برنامج إصلاح القطاع الأمني بطريقة تراعي قضايا النوع الاجتماعي.

ومن أجل دعم قضايا النوع الاجتماعي قامت كل من OSCE/ODIHR و DCAF و UN-INSTRAW في عام ٢٠٠٨ بطبع ونشر سلسلة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني.* وتعتبر سلسلة الأدوات هذه مقدمة عملية حول موضوع النوع الاجتماعي وقضايا إصلاح القطاع الأمني ينتفع منها القارئون على إعداد السياسات والجهات التي تتولى تنفيذ البرنامج. فهي تؤصل لأهمية عمليات إصلاح القطاع الأمني بالإضافة إلى طرح توصيات وأمثلة ملموسة. تتكون سلسلة الأدوات من ١٢ "أداة" و ١٢ "ملاحظات الممارسة" تتناول مجموعة مختلفة من موضوعات إصلاح القطاع الأمني، مثل إصلاح قطاع الشرطة وإصلاح قطاع الدفاع والرقابة البرلمانية والرقابة التي يمارسها المجتمع المدني.

وقد ترتب على إصدار سلسلة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني الحاجة الملحة لتوفير مواد لدعم عمليات التدريب المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني. ومن ثمّ تم تطوير مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني هذه لتكون قرينة لسلسلة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني. إن مجموعة الموارد التدريبية هي عبارة عن سلسلة من المواد التدريبية العملية التي تهدف إلى مساعدة المدربين على إدراج مسائل النوع الاجتماعي في إجراءات إصلاح القطاع الأمني بالإضافة إلى تقديم عملية تدريبية فعالة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي لجمهور المدربين في برنامج إصلاح القطاع الأمني.

مجموعة الموارد التدريبية

يتمثل الجزء الأول من مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني في دليل إدراج مسائل النوع الاجتماعي في التدريب على إصلاح القطاع الأمني. يقدم هذا الدليل معلومات نافعة حول أخذ مسائل النوع الاجتماعي في الاعتبار طوال الدورة التدريبية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني: في تقييم احتياجات التدريب وأهداف التعلم وتصميم وتطوير التدريب والتنفيذ والرقابة والتقييم والمتابعة.

بينما ينقسم الجزء الباقي من مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني إلى مجموعة من الموارد ينصب تركيزها على موضوعات محددة تتعلق بإصلاح القطاع الأمني:

- إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
- إصلاح قطاع الشرطة والنوع الاجتماعي
- إصلاح قطاع الدفاع والنوع الاجتماعي
- الرقابة البرلمانية على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
- الرقابة التي يمارسها المجتمع المدني على القطاع الأمني والنوع الاجتماعي
- إعداد سياسات الأمن القومي والنوع الاجتماعي
- الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي
- تنظيم المرور عبر الحدود والنوع الاجتماعي
- تقييم وتقدير ومراقبة إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي

* DCAF هو مركز جنيف
للرقابة الديمقراطية للقوات
المسلحة (DCAF)

* OSCE/ODIHR هو
اختصار مكتب المؤسسات
الديمقراطية وحقوق الإنسان
التابع لمنظمة الأمن والتعاون في
أوروبا

* UN-INSTRAW هو
اختصار المعهد الدولي للبحث
والتدريب من أجل النهوض
بالمرأة بالأمم المتحدة

استخدام مجموعة الموارد التدريبية

تشتمل كل مجموعة من الموارد التدريبية على ما يلي:

الرسائل الأساسية: مأخوذة من الأداة القرينة من سلسلة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني.
التمارين التدريبية: من ١٠ إلى ١٩ تدريباً يغطي نطاقاً من الموضوعات والمناهج والجمهوريات والفتريات الزمنية المحتملة. ينتظم كل تمرين من التمارين التدريبية تحت العناوين الرئيسية التالية:

- نوع التدريب
- الجمهور
- الوقت المطلوب
- حجم المجموعة المتوقع
- المستلزمات
- توجيهات للمدربين
- أهداف التعلم
- إرشادات التدريب
- النشرات وأوراق العمل وأوراق الملاحظات المرجعية (إذا كانت موجودة)
- التغييرات المحتملة (إذا كانت موجودة)

أمثلة من أرض الواقع: دراسات حالة مختصرة يمكن أن تستخدم كمورد ضمن موارد التدريب.

المناقشات: مجموعة من التلميحات وموضوعات المناقشة المتعلقة بالموضوع تهدف إلى جعل المناقشات أكثر فعالية.

تحديات تدريبية يجب أخذها في الاعتبار: تحديات إضافية لتلك التي تمت مناقشتها في دليل إدراج مسائل النوع الاجتماعي في التدريب على إصلاح القطاع الأمني.

موارد تدريب إضافية.

المتدربون

تأخذ موارد التدريب هذه في الاعتبار الأنواع المختلفة لجمهور المتدربين في برنامج إصلاح القطاع الأمني. فقد ينتمي جمهور المتدربين الذي تقوم بتدريبهم إلى إحدى الدول التي تقوم بتطبيق برنامج إصلاح القطاع الأمني أو إحدى الدول المانحة التي تدعم عمليات إصلاح القطاع الأمني أو إلى دول مختلفة. وقد ينتموا إلى نفس المؤسسة أو إلى مجموعة مختلفة من المؤسسات. وقد يكونوا ممن لهم خبرة في عملية إصلاح القطاع الأمني أو ممن ليس لديهم أي خبرة.

وقد يشتمل جمهور المتدربين، على سبيل المثال، على ممثلين ينتمون إلى:

- وزارات الدفاع والعدل والداخلية والخارجية
- مؤسسات القطاع الأمني مثل أجهزة الشرطة والقوات المسلحة وأجهزة تنظيم المرور عبر الحدود والهيئات والمؤسسات القضائية والجزائية
- البرلمان، بما في ذلك أعضاء البرلمان وموظفي البرلمان
- هيئات الرقابة على القطاع الأمني، مثل مكتب التحقيق (ديوان المظالم) والهيئات الاستشارية للأمن القومي
- مؤسسات المجتمع المدني (CSO)، بما في ذلك المؤسسات والمنظمات المحلية والقومية والدولية ومؤسسات الأبحاث التي تُعنى بالرقابة على القطاع الأمني و/أو النوع الاجتماعي، بما في ذلك منظمات المرأة
- الجهات المانحة والمنظمات الدولية والإقليمية مثل الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي والاتحاد الإفريقي.

تشتمل كل مجموعة من الموارد التدريبية على تمارين تدريبية تتناسب مع فئات مختلفة من جمهور المتدربين.

كما يمكن تعديل وتكييف العديد من تلك التدريبات لكي تتناسب بشكل خاص مع مجموعة المتدربين الذين تقوم بتدريبهم.

استخدام التمارين التدريبية

يتكون الجزء الأكبر من مجموعة الموارد التدريبية على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني من التمارين التدريبية تم تصميم تلك التمارين التدريبية لمساعدتك في تقديم التدريب المتعلق بقضايا النوع الاجتماعي وعلاقتها بإصلاح القطاع الأمني بطريقة مترابطة وتفاعلية. ستجد تلك التمارين التدريبية في شكل خطط عمل وتقمص الأدوار وتحليل المساهمين وتحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) ودراسات حالة وتحديد الفجوات والثغرات والتخطيط

استخدام مجموعة الموارد التدريبية

والعديد من التنسيقات الأخرى. وتشتمل مجموعة الموارد التدريبية على إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي على التمارين التدريبية لكسر الحواجز والتمارين التنشيطية والتمارين التقديمية.

ينصب تركيز تلك التدريبات على قضية واحدة أو مجموعة من القضايا التي تتعلق بإصلاح القطاع الأمني. وينصب تركيز البعض منها على قضايا النوع الاجتماعي (مثل تجنيد المرأة أو تناول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي). في الوقت الذي يتناول فيه البعض الآخر مجموعة من قضايا إصلاح القطاع الأمني العامة والتي تتطلب مهارات إدراج النوع الاجتماعي (مثل الاستشارات أو تخطيط المشروعات). ولذلك يمكن استخدام التمارين التدريبية إما في:

- جلسة مخصصة للتدريب على النوع وإصلاح القطاع الأمني، إصلاح قطاع الشرطة والنوع الاجتماعي، والرقابة البرلمانية للقطاع الأمني والنوع الاجتماعي؛ أو
- إحدى جلسات التدريب الخاصة بإصلاح القطاع الأمني والتي لا تركز بوضوح على قضايا النوع الاجتماعي.

وقد تم تضمين نموذج للجلسة التدريبية الخاصة بالنوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني بالإضافة إلى نموذج جدول لمدة يومين للتدريب على النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني في دليل إدراج مسائل النوع الاجتماعي في التدريب على إصلاح القطاع الأمني.

ولم يقصد من تصميم تنسيقات تلك التدريبات أن تكون قوالب جامدة، بل ما هي إشارات لفتح ذهنك وبعث إبداعاتك كمدرّب. فنحن نوصيك بأن تقوم بتعديلها وتكييفها بما يتناسب مع أهدافك التدريبية والجمهور ونوع الموضوع محل التدريب والوقت المتاح واحتياجاتك الخاصة. يمكنك استخدام سلسلة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني لتقديم معلومات عامة وموجزة حول نطاق واسع من الموضوعات والقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني.

ولم يتم تصميم الوحدات أيضاً ليتم طرحها أو استخدامها " بالترتيب " أو " كوحدات " متتابعة. بل لم يتم تصميم مجموعة الموارد التدريبية إلا من أجل توفير مجموعة من التمارين التدريبية التي يمكنك التوليف فيما بينها أو تعديلها بحيث تتناسب مع الاحتياجات الخاصة للعملية التدريبية التي أنت بصددّها.

وعند اختيار التدريب، يجب الأخذ في الاعتبار:

- ما هي أهداف التعلم المطروحة؟ أي التمارين التدريبية يتناسب مع تلك الأهداف على النحو الأكمل؟
- من هم جمهور المتدربين؟ كم عددهم؟ هل يتناسب هذا التدريب مع مستوى خبرتهم؟
- هل يتناسب هذا التدريب مع الإطار الزمني المتاح لك؟
- كيف يمكنك تعديل التدريب بحيث يتناسب مع كل من أهداف التعلم التي حددتها وجمهور المتدربين والوقت المتاح على أفضل نحو ممكن؟

تنقسم التمارين التدريبية إلى ثلاث فئات: (١) تطبيق في مجال العمل و(٢) نظري و(٣) متعلق بالموضوع.

- تم تصميم تدريبات التطبيق في مجال العمل من أجل إتاحة الفرصة للمتدربين لتطبيق مبادئ إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي في مؤسساتهم الحقيقية التي ينتمون إليها أو في الحالات الواقعية أو التي يتم محاكاتها التي تستخدم كعناصر مساعدة في عملية التعلم. وبوجه عام، فإن أفضل من تتناسب معهم هذه التمارين التدريبية هم جمهور المتدربين الذين يتمتعون بخبرات ومسئوليات واسعة على مستوى صنع السياسات؛ وبالرغم من ذلك، فإنه تبعاً للموضوع المتناول واحتياجات وأهداف التدريب، من الممكن أن تستفيد أي فئة من فئات المتدربين من المشاركة في مثل هذه الأنواع من التمارين. ومن وجهة نظر تعليمية، فقد يكون هذا النوع من التمارين التدريبية هو النوع الأكثر فعالية على الإطلاق (الأسرع في التعلم)، حيث يتمثل الهدف الأساسي والأولي من كل تمرين في السماح للمتدربين باستكشاف وخوض المفاهيم الأساسية من خلال تطبيقها على مجالاتهم الخاصة.
- ينصب تركيز التمارين النظرية على المفاهيم والنظريات العامة لتهدف إلى تكوين فهم شامل للرسالة قيد التناول والطرح. وتتناسب هذه التمارين التدريبية مع جمهور المتدربين ذوي الخبرات والمسئوليات التفصيلية على مستوى البرنامج (من أجل توسيع منظورهم) أو مع المتدربين ذوي المسئوليات السياسية ذات المستوى الأعلى.
- تركز التمارين المتعلقة بالموضوع على نقطة أساسية محددة التي تحتاج إلى تدريب عليها. وأفضل من تتناسب معه هذه الفئة من التمارين التدريبية هو جمهور المتدربين ذوي الاحتياجات التدريبية الخاصة أو مع المجموعات التي تتكون بشكل واسع ومن المتدربين الجدد بالنسبة لمفاهيم النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني.

يتمثل الهدف من مجموعة الموارد التدريبية هذه في مساعدتك على تحسين عملية التدريب المتعلقة بالنوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني التي تقوم بتقديمها بحيث تكون أكثر إبداعاً مع المواد المقدمة. فباستخدام هذه المجموعة مع سلسلة أدوات النوع الاجتماعي وإصلاح القطاع الأمني، نأمل أن يساعدك ذلك على إدراج قضية النوع الاجتماعي كعنصر رئيسي في كافة العمليات التدريبية المتعلقة بإصلاح القطاع الأمني التي تقوم بتقديمها.

الرسائل الأساسية

يجب عليك بصفتك مدرباً الأخذ في الاعتبار كيفية تقديم المحتوى الأساسي إلى جمهور المتدربين على أفضل نحو ممكن. فيجب أن يُسبق أي تمرين تدريبي بمحاضرة مختصرة يتم من خلالها توصيل النقاط الرئيسية والتأكد من توفر قاعدة المعارف الأساسية الضرورية لدى جميع المتدربين. قم بالرجوع إلى الإرشادات العامة لنموذج إعداد الجلسة في دليل إدراج مسائل النوع الاجتماعي في التدريب على إصلاح القطاع الأمني.

وقد تم اقتباس الرسائل الأساسية التالية من أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي. في التخطيط لجلستك، ضع في الاعتبار تحديد مجموعة من الرسائل الأساسية والقيام بإعادة صياغتها واختصارها في شرائح داخل برنامج PowerPoint أو أي شكل آخر من الوسائل التعليمية.

وقد تم تصميم الرسائل الأساسية بهدف مساعدتك في صياغة المحتوى التدريبي الذي ستقوم بطرحه. ولا تعتبر بديلاً عن قراءة الأداة القرينة نفسها. يجب حث كل متدرب على قراءة أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي و/أو ملاحظات الممارسة قبل الخوض في التدريب محل الطرح.

الإصلاح القضائي

يشتمل الإصلاح القضائي على:

- إصلاح القوانين
- تطوير السياسات والإجراءات والآليات الخاصة بتطبيق القوانين
- المبادرات والممارسات التي تهدف إلى تحسين مستوى الوصول إلى مرافق العدالة
- التدريب والتعليم الموجّه إلى الجهات التنفيذية التابعة لقطاع القضاء
- تعزيز دور الرقابة وآليات المساءلة
- الأجهزة القضائية الحكومية وغير الحكومية (العرفية)

يتم إجراء الإصلاح القضائي بهدف تطوير:

- دستور وقوانين تستند إلى المعايير الدولية، بما في ذلك حقوق الإنسان وسيادة القانون
- سلطة قضائية فعالة تتمتع بالنزاهة والمسئولية، وأجهزة الدفاع والملاحقة القضائية
- جهاز يُعنى بتفسير القوانين وحل أشكال التضارب التي قد تقع بين الهيئات القانونية المختلفة
- منهج متكامل للتعامل مع القانون الجنائي إلى جانب الأجزاء الأخرى من قطاع القضاء
- آليات فعالة للرقابة على الأجهزة القضائية

النوع الاجتماعي والإصلاح القضائي

يجب إدراج مسائل النوع الاجتماعي في عملية إصلاح القضاء من أجل:

- تناول التمييز في القانون، مثل القوانين ذات الطابع التمييزي المتعلقة بملكية الأراضي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (GBV) والتوجه الجنسي وحضانة الأطفال والتوظيف والممارسات الثقافية
- التعامل مع التمييز في تطبيق القانون، مثل تفسير المواثيق القانونية وإدارة الإجراءات
- التعامل مع ثغرات القانون التي تسمح بحدوث الممارسات التمييزية
- التوافق مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبخاصة مع اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٥٢/٨٦ لسنة (١٩٩٨) الخاص بمنع الجريمة وإجراءات القانون الجنائي من أجل منع العنف ضد المرأة
- ضمان تحقيق وصول متساو إلى القضاء للجميع وبالتحديد لتناول حواجز تحقيق العدالة التي تواجهها المرأة والسحاقيات، والشواذ، وثنائي الجنس، والمتحولون جنسياً (LGBT) وضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (GBV).
- ضمان المساواة أمام القضاء للجميع
- ضمان تضمين جميع أفراد المجتمع - بما في ذلك المرأة والسحاقيات، والشواذ، وثنائي الجنس، والمتحولون جنسياً (LGBT) والأقليات - وتمثيلهم في جهود الإصلاح
- توفير فرص للمشاركة على نطاق واسع في عملية الإصلاح وفي قطاع القضاء
- إيجاد قطاع قضائي يتسم بأنه قانوني وموثوق فيه ويمثل كافة طوائف المجتمع متضمناً المرأة في جميع المستويات
- تعزيز دور الإشراف والرقابة والمساءلة لقطاع القضاء

راجع الصفحات ٨ إلى ١٤
من أداة الإصلاح القضائي
والنوع الاجتماعي

الرسائل الأساسية

إستراتيجيات من أجل إدراج مسائل النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح القضائي

قبل الإدراج في عملية الإصلاح:

- يجب إجراء تقييم لوضع النوع الاجتماعي داخل النظام القضائي و/أو تضمين النوع الاجتماعي طوال عملية التقييم

أثناء عملية الإصلاح:

المشاركة

- ينبغي أن تكون عملية الإصلاح القضائي قائمة على المشاركة والتمثيل الكامل لكافة طوائف المجتمع. فقم بتضمين المساهمين الذين ينتمون إلى السلطة القضائية وسلطة الملاحقة القضائية والرابطات والجمعيات القانونية وكليات الحقوق والشرطة ومصلحة السجون والمجتمع المدني، بالإضافة إلى ضحايا الجرائم الجنائية. كما ينبغي أيضاً تضمين المجموعات ذات التمثيل المجتمعي الضعيف مثل المرأة، والسحاقيات، والشواذ، وثنائي الجنس، والمتحولون جنسياً LGBT والأقليات.

الإصلاح القانوني الذي يراعي قضايا النوع الاجتماعي

- ينبغي الانضمام والموافقة على معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية وتنفيذ الالتزامات التي تفرضها تلك الاتفاقيات
- يجب إصلاح الدستور والقوانين الأخرى بهدف ضمان التمتع بحقوق الإنسان على نحو متساو والمساواة على أساس النوع الاجتماعي، وذلك بالإضافة إلى منع أي شكل من أشكال التمييز والعنف التي تتم على أساس النوع الاجتماعي

الممارسات والإجراءات غير التمييزية:

- ينبغي فحص وإمعان النظر في الممارسات والإجراءات القضائية لضمان أنها لا تقوم على أساس أي تمييز ضد المرأة أو أي مجموعات أخرى في المجتمع
- ينبغي العمل مع آليات القضاء والعدالة التقليدية القائمة لضمان أنها تلتزم بتطبيق بنود حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق المرأة

مقاييس وإجراءات خاصة للتعامل مع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي (GBV):

- يجب وضع مقاييس خاصة فيما يتعلق بالعنف الأسري والجنسي لضمان سن عمليات ملاحقة قضائية فعال فضلاً عن حماية الشهود والضحايا

التدريب على النوع الاجتماعي:

- يجب تدريب كافة الأطراف التي يقوم عليها القطاع القضائي (بما في ذلك القضاة والقائمين بإجراءات الملاحقة القضائية ومجلس الدفاع والمحامين وموظفي المحكمة ومساعدتي المحامين والأساتذة القانونيين) على:

- 0 الخبرات المختلفة للنظام القضائي فيما يتعلق بالرجال والمرأة والفتيان والفتيات
- 0 العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي
- 0 التمييز القائم على أساس الجنس أو النوع الاجتماعي أو التوجه الجنسي
- 0 القوانين القومية والإقليمية والدولية ذات الصلة
- 0 الواجبات والمسؤوليات التي تقع على كاهل الهيئات والسلطات ذات الصلة فيما يتعلق بالتعامل مع قضايا التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي
- 0 الإجراءات وأنظمة الإحالة في حالات التمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي

- تأسيس التدريب على قضايا النوع الاجتماعي كجزء أساسي من المراحل التعليمية القانونية الإلزامية لكل من القضاة والقائمين بإجراءات الملاحقة القضائية ومستشاري الدفاع والمحامين وموظفي المحكمة ومساعدتي المحامين.

وصول متزايد إلى مرافق العدالة:

- يجب توظيف مساعدتي المحامين من أجل إيجاد ثقافة قانونية لدى عموم السكان
- يجب تقديم المساعدة القانونية للفئات السكانية المهمشة، بما في ذلك المرأة والسحاقيات، والشواذ، وثنائي الجنس، والمتحولون جنسياً LGBT والأقليات
- يجب دعم المرأة من أجل فهم حقوقها جيداً ومساعدتها على تعليم تلك الحقوق لغيرها (بما في ذلك الرجال)

راجع الصفحات ١٤ إلى ٢٩
من أداة الإصلاح القضائي
والنوع الاجتماعي

الرسائل الأساسية

- يجب دعم مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك مؤسسات المرأة التي تقوم بدعم وصول المرأة إلى مرافق العدالة.

المتابعة والرقابة التي تراعي قضايا النوع الاجتماعي:

- يجب تعزيز عمليات المتابعة والرقابة المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي التي تتم بواسطة كل من الهيئات الحكومية وغير الحكومية، بما في ذلك مؤسسات المجتمع المدني
- يجب أن تتضمن هيئات المتابعة والرقابة أفراداً ممن ينتمون إلى مؤسسات المجتمع المدني
- المؤسسات القضائية التي توظف أفراداً يمثلون كافة قطاعات المجتمع:
- يجب تشجيع التمثيل المتبادل للرجال والنساء في النظام القضائي من خلال مبادرات تهدف إلى الارتقاء بمستويات تعليم المرأة وتوظيفها وتثقيتها في العمل وترقيتها.

بعد عملية الإصلاح (الرسمية):

- يجب إجراء عملية تقييم على أساس النوع الاجتماعي
- يجب متابعة الرقابة والإشراف والتقييم للإنجازات والتحديات
- يجب التأكد من تولية الهيئات المناسبة مسئولية متابعة واستكمال الرقابة على عمليات الإصلاح القائمة على أساس النوع الاجتماعي ورفع التقارير حول ذلك

في مراحل ما بعد النزاعات

راجع الصفحات ٢٩ إلى ٣٢
من أداة الإصلاح القضائي
والنوع الاجتماعي

غالباً ما تجد الأجهزة القضائية نفسها في مراحل ما بعد النزاعات تقف وجهاً إلى وجه أمام العديد من المشكلات (مثل تعطل سيادة القانون؛ ووجود سلطة قضائية ذات تدريب ضعيف أو فاسدة و/أو سيئة السمعة؛ ومنشآت مدمرة ومكاتب منهوبة وعجز وقصور في السجلات فضلاً عن انعدام الثقة فيها لدى الشعب). وغالباً ما تحدث حالات العنف الجنسي والأسري أثناء فترات النزاعات وغالباً ما تميل إلى الزيادة في أوقات انعدام الأمن العام.

وبالرغم من ذلك، فإن مراحل ما بعد النزاعات قد تمثل فرصاً جيدة للمراجعة والإصلاح بالإضافة إلى صياغة المزيد من القوانين التي تراعي قضايا النوع الاجتماعي والأجهزة القضائية والممارسات العرفية والتقليدية. ومن المهم تبني اتجاه يراعي قضايا النوع الاجتماعي منذ اللحظة الأولى لإرساء قواعد السلام وبدء عملية إعادة الإعمار.

يمكن إدراج اتجاه يراعي قضايا النوع الاجتماعي في عمليات الإصلاح القضائي التي تلي مراحل النزاع من خلال الطرق التالية:

- تضمين مجموعات النساء كشريك أساسي في عمليات الإصلاح القضائي الانتقالية من البداية
- الانضمام والموافقة على معاهدات واتفاقيات حقوق الإنسان الإقليمية والدولية، إلى جانب قرار مجلس الأمن رقم ١٣٢٥ الخاص بالمرأة والسلام والأمن، وكذلك قرار مجلس الأمن رقم ١٨٢٠ حول أعمال العنف الجنسي ضد المدنيين في النزاعات المسلحة، باعتبارها قواعد أساسية تنبني عليها خطة العمل
- جعل معاقبة الفاعلين والتعرف على ضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي في المحاكم القومية وآليات القضاء والعدالة الانتقالية (مثل المحاكم الجنائية المخصصة لأغراض معينة ولجان المصالحة وتقصي الحقائق وبرامج الترميم والتعويضات) ذات أولوية كبرى
- جعل ضمن الأهداف العاجلة عند وضع السياسات، النضال من أجل تحقيق العدالة بين الرجل والمرأة في كافة الأدوار وعلى جميع مستويات المناصب في قطاع العدل وأثناء التدريب لهذه المناصب
- ضمان حصول كافة أفراد الموظفين والعاملين في قطاع القضاء، بما في ذلك القضاة والقائمين بإجراءات الملاحقة القضائية وموظفي المحكمة، على التدريب اللازم مع مراعاة قضايا النوع الاجتماعي.

قوالب في الجدار: عقبات تحول دون الوصول إلى مرافق العدالة

نوع التدريب: نظري

الجمهور:

أي فئة، ولكن في الأساس من لهم دراية بموضوعات "الوصول إلى مرافق العدالة"

الوقت المطلوب:

١٦ - ٢٤ شخصاً

حجم المجموعة المتوقع

المستلزمات

توجيهات للمدربين

غير محدد (يعمل على أفضل نحو مع المجموعات الكبيرة نسبياً)

أربعة ألواح ورقية قلابة وأقلام تحديد

أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

يعتبر هذا التدريب تكييفاً لتحليل شجرة مشكلة/ موضوع. من الضروري أن يكون الجمهور على علم بعملية الإصلاح القضائية المحلية الجارية و"من يقوم بماذا". واعتماداً على مستوى جمهور المتدربين، قد ترغب في المتابعة مع هذا التدريب من خلال التذكير بالعقبات والحواجز التي تحول دون الوصول إلى مرافق العدالة المذكورة في الصفحة ١٤ من أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي. وبالرغم من ذلك، فإن الهدف الرئيسي من هذا التدريب هو التركيز على العقبات والحواجز المتعلقة بالنوع الاجتماعي أكثر من العقبات العامة، ولذلك يجب أن تشجع المتدربين على التفكير على هذا النحو بالتحديد.

وقد يكون من المفيد الإقران بين هذا التدريب وتدريب آخر يتناول الاختلافات والأنواع وأشكال التمييز القائمة على أساس النوع الاجتماعي (مثل التدريب ١ أو ٣ في مجموعة الموارد التدريبية على إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي). فمن شأن هذا الإجراء مساعدة المتدربين على إدراك أن أدوار النوع الاجتماعي ليست موحدة، في الوقت ذاته الذي يدركون فيه الجوانب العامة التي تتعلق بالوصول إلى مرافق العدالة.

بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:

- تحديد الحواجز التي تحول دون الوصول إلى مرافق العدالة بالنسبة لمجموعات محددة من الفئات السكانية (على أساس النوع الاجتماعي)
- إدراك ونقد التداخلات المطلوبة للتغلب على تلك العقبات والحواجز والآثار المترتبة عليها
- تطوير استجابات محسنة أو جديدة للمشكلة

أهداف التعلم

إرشادات التدريب: قم بتقسيم المتدربين إلى أربعة مجموعات صغيرة تتكون كل واحدة منها من أربعة إلى ستة أشخاص. قدم لكل مجموعة لوح أوراق وأقلام تحديد. اطلب من المجموعة الأولى رسم رجل ومن المجموعة الثانية رسم امرأة ومن المجموعة الثالثة رسم فتاة ومن المجموعة الرابعة رسم فتى في وسط الصورة.

إرشادات التدريب

ثم اطلب من كل مجموعة أن ترسم لبنة (قالباً من الطوب) في لوح الأوراق الخاص بكل منها، ثم يكتبوا في وسطه مشكلة كبرى قد يكون لها تأثير على إمكانية وصول هذه المرأة أو الرجل أو الفتى أو الفتاة إلى مرافق العدالة. ثم اطلب من كل مجموعة أن تقوم بالتركيز على القضايا التي تتعلق بالوصول إلى مرافق العدالة الخاصة (بالعمر) أو النوع الاجتماعي لكل مجموعة منهم، وذلك بهدف إقصاء عوائق الوصول الأكثر عمومية. اطلب من كل مجموعة أن تضيف قوالب أخرى من الطوب والتعبير عن المشكلات ذات الصلة من خلال تركيب قوالب الطوب فوق بعضها البعض من أجل بناء الجدار. اطلب من المجموعات الاستمرار في هذا النشاط، الرسم والربط بين قوالب الطوب، إلى أقصى درجة ممكنة. اسمح لهم بمدة ٢٠ دقيقة لإتمام هذه المهمة.

وبعد الانتهاء من بناء جدار كامل من قوالب الطوب، اطلب من كل مجموعة باستخدام سهم تحديد تلك النقطة في الجدار التي يبدأ عندها تدخل معين (ربما كان ذلك التدخل صادرًا عن المؤسسة التابعين لها) ومن ثم تمييز الآثار المترتبة على ذلك (كم عدد الأجزاء الأخرى في الجدار التي ستتأثر) (١٠ دقائق). اطلب من كل مجموعة تعليق رسوماتهم على جدار الغرفة وادع كل شخص إلى الذهاب إليها ومشاهدتها عن قرب. قم بمناقشة ما يلي بشكل تام (١٥ دقيقة):

- ما هي العوائق الرئيسية التي تحول دون الوصول إلى مرافق العدالة بالنسبة لكل من الرجال والنساء والفتيان والفتيات؟ كيف تختلف تلك العوائق من فئة إلى أخرى؟
- أي المداخلات أو الإسهامات قامت بالتعامل مع عوائق معينة تحول دون الوصول إلى مرافق العدالة؟ وماذا كانت النتائج؟
- أي المداخلات قد تكون مطلوبة ولكنها لم تحدث؟

قوالب في الجدار: عقبات تحول دون الوصول إلى مرافق العدالة

إرشادات التدريب

في مناقشة ختامية، قم بزيادة الوعي لديهم تجاه الروابط القائمة بين إنهاء الحصانة فيما يتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي وبناء الثقة لدى (المرأة) في النظام القضائي، وكذلك بين تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي داخل عمليات إصلاح القطاع الأمني ومؤسسات القطاع الأمني وبين الثقة في نظام القضاء بأكمله (٣ دقائق).

التغييرات المحتملة

يمكن إجراء هذا التدريب باستخدام فئات مختلفة أو أكثر تعقيداً من فئات "الرجال" و"النساء" و"الفتيان" و"الفتيات". فعلى سبيل المثال يمكن استخدام "الرجال كبار السن" أو "الفتيات المعاقات" أو "الرجال الشواذ" أو "ضحايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي" أو الرجال أو النساء أو الفتيان أو الفتيات الذين ينتمون إلى مجموعة أو فئة عرقية أو دينية أو سياسية معينة، سكان الريف وسكان الحضر، المتعلمون وغير المتعلمين.

إذا كنت ترغب في القيام بهذا التدريب بطريقة أكثر وضوحاً للعين، يمكنك استخدام أشكال بالحجم الطبيعي وقوالب طوب مصنوعة مسبقاً من الكرتون، حيث تقوم بالكتابة عليها واستخدامها في بناء الجدار.

إذا كان الوقت المتاح بالنسبة لك أقل، يمكنك قصر التدريب على مجرد التحليل والربط بين المشكلات فقط بدون تضمين أي تحليل للمداخلات.

الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي: تصوير نطاق المهمة

٢

نوع التدريب: نظري

الجمهور:

الوقت المطلوب: ١٥ دقيقة

أي عدد

حجم المجموعة المتوقع

المستلزمات

سبورة أو لوحة أوراق قلابة وأقلام تحديد
أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

توجيهات للمدربين

توجيهات للمدربين يعتبر هذا التدريب تدريباً تمهيدياً سريعاً يهدف إلى إلقاء الضوء على نطاق الإصلاح القضائي الذي يراعي قضايا النوع الاجتماعي والتأثير الذي قد يتميز به إذا ما تم أخذ قضايا النوع الاجتماعي بعين الاعتبار، إذا كان ذلك في قلب جهود الإصلاح. يهدف هذا التدريب إلى تفتيح عقول المتدربين وإعدادها من أجل المهام التي ستأتي بعد ذلك. وهو يعتمد على المربع ٢ من أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي، وذلك باستخدام ٩ كلمات تبدأ بحرف "ب" لوصف عملية إدراج مسائل النوع الاجتماعي في الإصلاح القضائي. ويتم تشجيع المتدربين على استخدام هذه المادة، حيث تساعدك على رسم الصورة على لوح الأوراق.

أهداف التعلم

- بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:
- تقدير نطاق مهمة إدراج مسائل النوع الاجتماعي في الإصلاح القضائي وتحديد المشاركين ذوي الصلة إلى جانب الوقوف على بعض القضايا التي يجب التعامل معها
- إدراك أنه إذا تم وضع مسائل النوع الاجتماعي في قلب جهود الإصلاح القضائي وتم التخطيط لها جيداً، سيكون لذلك تأثير واضح على عملية الإصلاح والنتائج المترتبة عليها

إرشادات التدريب

تتلخص الفكرة في مقارنة تأثير إدراج مسائل النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح القضائي مع تأثير حجر يلقى في الماء، حيث يقوم بعمل دوائر مركزية تبدأ من المركز وتمتد إلى الأطراف، وهو ما يجعل جهود الإصلاح القضائي أكثر فعالية. اعمل بشكل متكامل. ابدأ في رسم صورة على لوحة الأوراق بينما تتحدث إلى جمهور المتدربين حول الخطوات التسع نحو الإصلاح القضائي (المذكورة في المربع ب من أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي). افعل ذلك بطريقة جذابة، كأن ترسم جزءاً من الصورة ثم تطرح على الجمهور تكون الإجابة النموذجية المعتادة عنه تبدأ بكلمة أولها حرف "ب". إذا لم يتوصل الجمهور إلى البدء بكلمة أولها حرف "ب"، فلنقلها أنت، مصنفاً الاقتراحات التي قدمها الجمهور تحتها. أضف إلى الصورة التي ترسمها بعد كل خطوة، كما هو موضح بالخط المائل فيما يلي. توفر أوراق الملاحظات المرجعية للمدرب مثلاً لما يمكن أن يبدو عليه ذلك الرسم - ولا يعني ذلك أنه يحدد بدقة ما يجب عليك أن ترسمه في الجلسة التدريبية.

١. قم بتشبيه الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي بحجر أمّلس. قم برسم حجر في لوحة الأوراق، ثم اكتب "الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي" على ذلك الحجر.
٢. وهو يحتاج إلى الكثير من الناس لحمله.
 - من؟ (قم برسم سهم متجهة إلى الحجر، مع تسمية المشاركين المختلفين في هذه العملية، ثم ضع دائرة حولهم جميعاً).
 - من / ما الذي يساعدهم؟ (ارسم سهمًا كبيراً متجهًا إلى داخل الدائرة، واكتب عليه المشاركة)
 - كيف؟ اكتب كلمة الشراكة داخل الدائرة (لا يمكن حمل هذا الحجر بأي طريقة أخرى غير هذه الطريقة)
٣. قم بإلقاء هذا الحجر داخل الماء (= المجتمع). ما هو أهم الجوانب التي ينبغي النظر إليها إذا ما رغبتنا في تحديد مدى حجم التأثير الفعلي لذلك؟ (التخطيط - إذا كنت ترغب في إدراج مسائل النوع الاجتماعي في الخطة منذ البداية، فسيصل إلى الهوامش) اكتب كلمة "التخطيط" في منتصف حوض المياه. وارسم دائرة حوله.
٤. ما هي النتائج الفورية المحققة من استخدام الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي؟ (ارسم دائرة أخرى حول الدائرة الأولى واكتب الإجراءات والسياسات والممارسات بداخلها)
٥. إلى من ستصل؟ (اكتب أنها تصل إلى "الضحايا" و"الفاعلين" و"الشعب"، في ثلاث جوانب مختلفة من حوض المياه باستخدام الأسهم)

الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي: تصوير نطاق المهمة

٦. كيف يؤثر عليهم؟ (ارسم دائرة ثالثة و اكتب بداخلها الملاحقة القضائية والحماية)
٧. الوصول بعيد المدى، إلى الجمهور العام. (ارسم دائرة رابعة و اكتب بداخلها تنمية الوعي العام)
٨. يؤدي إلى الوقاية، والتي تعود بدورها إلى مركز التأثير، مما يجعله أكثر قوة وفعالية. (ارسم دائرة خامسة و اكتب بداخلها كلمة الوقاية)
٩. وأخيراً، قم بإضافة "مراقبة الأداء" مع الرمز إليها على سبيل المثال باستخدام عدسة مكبرة أو نظارات. (ارسمها بعيداً على أحد الجوانب وكأنها تقوم بمراقبة العملية بأكملها)

والآن قد اكتملت الصورة لديك!

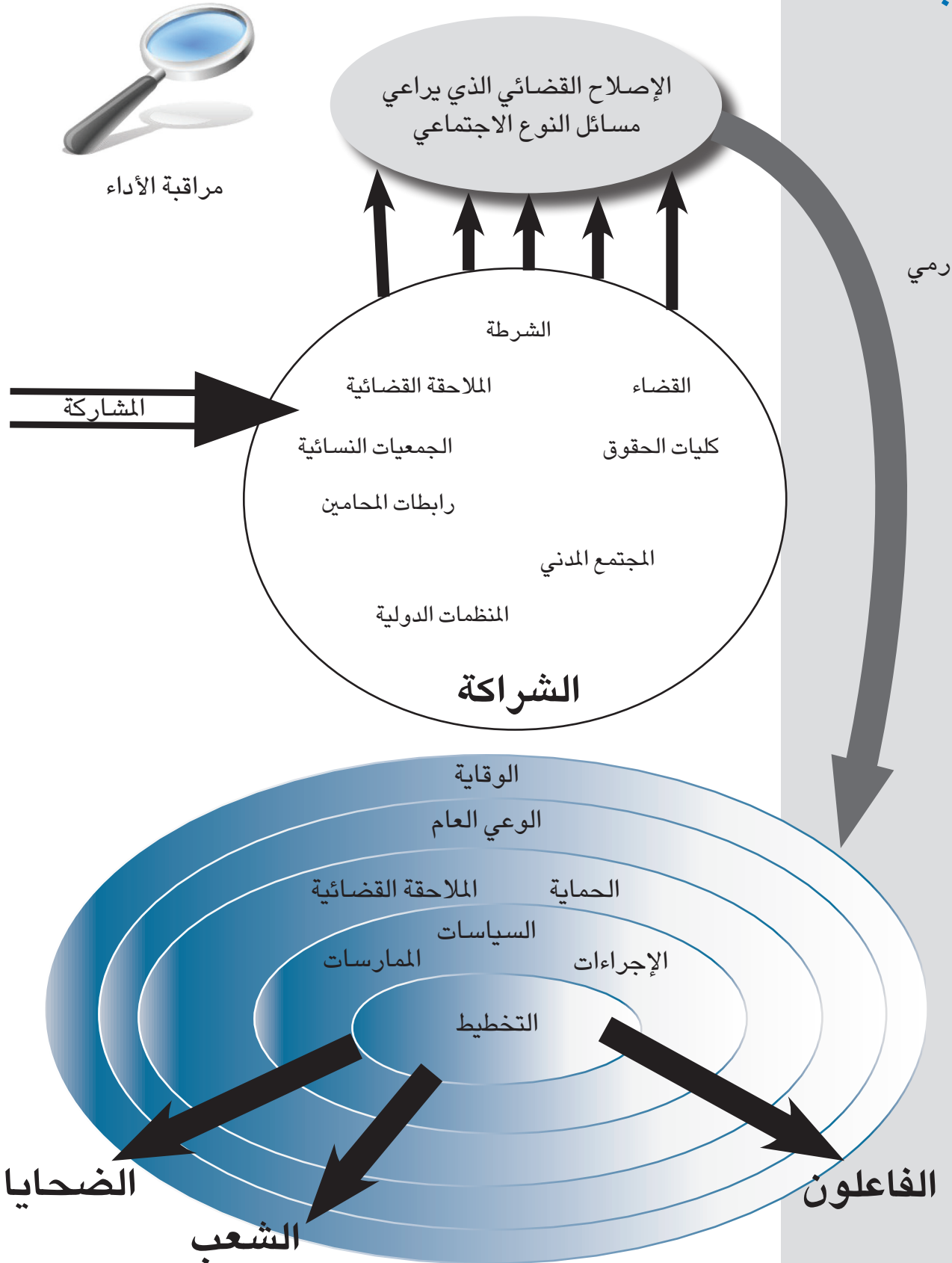
لا تستغرق أكثر من ١٥ دقيقة لرسم الصورة. إذا كانت لديك الفرصة لإعادة رسم أو إنتاج الصورة، قم بتوزيع نسخ منها في نهاية التدريب.

وإذا رغبت في ذلك وكان جمهورك على استعداد له، يمكنك تمثيل ذلك عملياً. أحضر حجراً والأدوات الأخرى لتمثيل التدريب (بطانية زرقاء اللون لتمثل المياه؟ ومجموعة من النظارات لتمثيل مراقبة الأداء). وقم بتخصيص الأدوار لمشاركين مختلفين.

التغييرات المحتملة

الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي: تصوير نطاق المهمة

ورقة
ملاحظات
المدرّب



التعامل مع المعارضة لقضايا النوع الاجتماعي

٣

نظري: نوع التدريب:

أي أحد، ولكن راجع قسم توجيهات للمدربين: الجمهور:

حوالي ٢٥ دقيقة: الوقت المطلوب:

أي عدد

حجم المجموعة المتوقع

النشرة

المستلزمات

أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

يركز هذا التدريب على كيفية التعامل مع المعارضة الموجهة لمسائل النوع الاجتماعي. ولكن بدلاً من الخوض في جدل عقيم مع "المعارض"، يتعلم المدربون مهارات الاستماع النشط وامتصاص انفعال الشخص والبدء في فهم ما يستند إليه هذا الشخص من أدلة. ولا شك أن هذه مهارة مفيدة للغاية، وليس فقط فيما يتعلق بالتعامل مع تيار المعارضة.

ويجب عليك معرفة جمهورك جيداً قبل الشروع في تطبيق هذا التدريب. يعتمد هذا التدريب على افتراضية أن بعض أشكال المعارضة المتعلقة بالتعامل مع قضايا النوع الاجتماعي قد يكون أفضل طريقة للتغلب عليها هي إتاحة مساحة كافية للتعبير عنها بواسطة أصحابها. وبالرغم من ذلك، فإنه إذا كانت الغالبية العظمى من جمهورك يتسم بالشكوكية، فقد يقوم كل واحد من الشكوكيين بتشجيع الآخر باستخدام هذه الطريقة، بدلاً من أن يقتنعوا.

ضع في اعتبارك الإقران بين هذا التدريب وبين تدريب آخر من شأنه:

- استكشاف الطبيعة الاجتماعية والاعتقادات وأشكال التحامل فيما يتعلق بالنوع الاجتماعي (مثل التدريبات ٤ و ٧ و ٨ في موارد تدريبية على إصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي)
- اكتساب المهارة والطلاقة في النقاشات المتعلقة بإدراج مسائل النوع الاجتماعي في برامج إصلاح قطاع الأمن، وبخاصة عندما يكون النقاش وجهاً لوجه مع الأشخاص ممن ليسوا على دراية كافية بفوائد إدراج مسائل النوع الاجتماعي في برامج إصلاح قطاع الأمن (التدريب ١١ في موارد تدريبية على إصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي)

بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المدربون قادرين على:

- الاعتراف بأنه قد تكون هناك مقاومة ومعارضة للتركيز على مسائل النوع الاجتماعي
- فهم بعض أسباب هذه المعارضة
- التعاطف مع الظروف الخاصة التي تؤدي بالمعارض إلى المعارضة
- اقتراح طريقة للتعامل مع المعارضة

أشرح لهم أن أحد الزملاء المتخيلين في هذا التدريب تساوره بعض الشكوك حول التركيز على مسائل النوع الاجتماعي خلال هذا البرنامج التدريبي. فهو/هي يعتقد أن الموضوعات والقضايا الأخرى التي تتعلق بعملية الإصلاح، مثل الحكم الرشيد والقدرة التشغيلية للمؤسسات الأمنية، هي القضايا الأكثر أهمية وأنه بالتركيز على مسائل النوع الاجتماعي يقل الانتباه إلى تلك القضايا. وهو/هي يتمتع بخبرة عملية قوية تجعله يجادل في أن ضخامة مهمة إصلاح قطاع الأمن تعتبر هائلة جداً مما يجعل مسائل النوع الاجتماعي ذات مرتبة متأخرة في الأولوية. وهو/هي يقول أن الأشخاص الذين يقومون بتنفيذ إصلاح قطاع الأمن يتلقون بشكل متزايد طلبات لتطبيق إستراتيجيات وطرق عملاقة والتعامل مع نطاق كامل من القضايا المتضاربة، وليس لديهم من الوقت ما يسمح بتحقيق العدالة لكل ذلك.

يقوم المدربون بإجراء محادثات ثنائية، تستمر كل محادثة لمدة ١٠ دقائق. يلعب أحد الشخصين دور "الشكوكي" بينما يلعب الآخر دور "المستمع".

خلال الدقائق الخمس الأولى، يقوم الشكوكي بطرح الجدل المذكور فيما سبق بشيء من التفصيل، كذكر الأسباب التي تجعله/تجعلها لا يرى أن مسائل النوع الاجتماعي ينبغي أن تأخذ أولوية في عملية الإصلاح القضائي. ويقوم المستمع بالاستماع باهتمام وفعالية، متبعاً إرشادات الاستماع النشط المذكورة في النشرة. (يمكن إجراء عرض توضيحي قصير لجوانب الاستماع النشط، إذا رغبت في ذلك).

توجيهات للمدربين

أهداف التعلم

إرشادات التدريب

التعامل مع المعارضة لقضايا النوع الاجتماعي

إرشادات التدريب

وفي الدقائق الخمس التالية، يركّز الشخصان على طرق حل المشكلة. أثناء الجزء الأول من المحادثة، قد يكونا قد توصلا بالفعل لأفكار حول كيفية حل إحجام الشكوكي عن اتباع طريقة تراعي مسائل النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح القضائي. وإن لم يكن قد حدث ذلك، فيجب أن يقترح كل منهما زناد فكره الآن للتوصل إلى الحل. يجب عليهما كتابة كافة الأفكار حول الحلول الممكنة (مثل الحصول على مصادر تمويل أكثر من أجل التعامل مع قضايا النوع الاجتماعي، وتحديد الشركاء الذين يمكنهم دعم أعمال النوع الاجتماعي

وزيادة مهاراتهم الخاصة فيما يتعلق بمسائل النوع الاجتماعي وغير ذلك) — بدون تقييم. ثم يتم بعد ذلك استبعاد كافة الأفكار غير القابلة للتطبيق مطلقاً. وأخيراً، يقرر الطرفان معاً ما إذا كانت هناك أي طريقة يمكن الاتفاق عليها للمضي قدماً.

في تلخيص شامل لمدة ١٠ دقائق، قم بالتركيز على الخبرات التي تم اكتسابها. هل تزداد احتمالية انضمام الشخص الشكوكي؟ هل يستطيع المستمع فهم آراء الشخص الشكوكي على النحو الصحيح؟ قم في النهاية بتقديم الشكر إلى الجميع لفتح عقولهم وقلوبهم لمثل هذه القضية الصعبة.

إذا كان لديك المزيد من الوقت يمكن صرفه لهذا التدريب، يمكنك جعل كل زوج يقوم بتبديل الأدوار بعد مرور عشر دقائق، أي أن يلعب الشكوكي الآن دور المستمع والعكس صحيح. فذلك سيتيح لجميع المتدربين ممارسة مهارات الاستماع النشط.

التغييرات المحتملة

- يمكن تبديل طبيعة الشك حتى تتناسب مع جمهور المتدربين لديك. فعلى سبيل المثال يمكنك التركيز على:
- المعارضة الأكثر عموماً لإجراء التدريب على النوع الاجتماعي، وذلك لأن الشخص الشكوكي يعتقد يقيناً أنه يعلم كل صغيرة وكبيرة تتعلق بقضايا النوع الاجتماعي كما يعتقد أنه لن يتم تقديم أي شيء جديد
- الشكوكية تجاه التركيز على مسائل النوع الاجتماعي في عمليات الإصلاح المنبثقة عن أسباب "ثقافية". في مثل هذه الحالة، يمكنك اقتراح أحد الزملاء المتخيلين الذي يجادل حول أنه بالرغم من أنه ليست كل القوانين والإجراءات والممارسات السائدة في بلده/بلدها تحقق مبدأ العدالة والمساواة، إلا أنها تعتبر مناسبة من الناحية الحضارية أو الثقافية، ومن ثم قد يترتب على تقديم قوانين وإجراءات وممارسات جديدة تراعي مسائل النوع الاجتماعي التعرض لأخطار فقدان التوازن في المجتمع. هو/هي يعتقد أن "الحساسية تجاه قضايا النوع الاجتماعي" أمراً دخليلاً على ثقافتهم. هو/هي يعتقد أن الوضع التقليدي الحالي المخصص لكل من الرجل والمرأة في المجتمع يوفر الأمان في حد ذاته ومن ثم ينتج عنه ممارسات تربية للأطفال تخدم الجميع بشكل جيد، حيث توفر النظام ("فالفتي سيعلم مكانه جيداً في المجتمع والفتاة ستعلم مكانها جيداً في المجتمع").

ومن الأمثلة البديلة لاكتشاف المخاوف والتوقعات المحتملة في جلسة عمل تتناول قضية النوع الاجتماعي التدريبيين ٢ و ٨ في موارد تدريبية على إصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي.

إرشادات الاستماع النشط

النشرة

١. المستمع يكون حاضراً ويبيدي الاهتمام: تصدر عنه انفعالات وملاحظات شفوية أو غير شفوية، مثل النظر إلى العين وهز الرأس والابتسام وتدوين الملاحظات.
٢. المستمع يكرر الكلام أو يعيد صياغته: فعلى سبيل المثال، يقول الشكوكي: ”لا يمكنني المشاركة في ورشة العمل هذه“. فتكون إجابتك: ”إذا أنت تعتقد أنه لا يمكنك المشاركة في ورشة العمل هذه؟ أخبرني بالمزيد“.
٣. المستمع يعبر/ يعيد التشكيل: يعبر عن المشاعر أو الخبرات أو المحتوى الذي استمع إليه أو تلقاه خلال المحادثة. على سبيل المثال، ”إذا فأنت قلق إلى حد ما حول هذا الأمر، لقد تركت الانطباع عندي بأن هذا الأمر يقلقك كثيراً“ أو ”يبدو لي مما قلته لتوك أنك تجد نفسك في حيرة: فبالرغم من أنك يساورك الشك تجاه محتوى ورشة العمل هذه، إلا أنك حريص عليها إلى حد ما“.
٤. المستمع يلخص/ يجمع: يجمع المشاعر والخبرات معاً ويقدم نقطة تركيز من خلال تلخيص القضية أو طلب تأكيد المعلومة. فعلى سبيل المثال، ”أنا أفهم من كلامك أنك لا ترغب في المشاركة في بعض جوانب ورشة العمل ولكن ليس لديك مانع من تجربة الجلسة التقييمية. هل هذا صحيح؟“
٥. المستمع يجسّ النبض: مجموعة من الأسئلة التي يتم طرحها بطريقة تشجيعية بهدف الحصول على المزيد من المعلومات أو محاولة إزالة لبس أو غموض معين. على سبيل المثال ”أنا لست متأكدًا من أنني قد فهمت ما قلته حول س جيداً“ أو ”هل يمكنك قول المزيد حول ص“؟
٦. المستمع يقدم التعليقات والملاحظات: يشارك طبيعة أفكار ومشاعر الشخص الآخر ويقوم بالإفصاح عن معلومات شخصية. على سبيل المثال، ”هل حاولت مناقشة مخاوفك مع المنسق قبل الجلسة“؟
٧. المستمع يقدم الدعم: يظهر العناية والاهتمام. على سبيل المثال، يبدو وكأنك قد توصلت إلى قرار معقول. يمكننا بالتأكيد التحدث بشكل أكبر عن هذا الأمر فيما بعد، إذا كنت ترغب في ذلك. أنا أفهم جيداً بعض أسباب إحجامك، وذلك لأنه كان لدي بعضاً منها قبل أول تدريب لي أيضاً“.
٨. المستمع يتميز بالهدوء: يتيح الوقت للآخر للتفكير وكذلك للحديث. فهو ينعم بالصمت.

تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT): تشجيع الإصلاح الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي في مؤسستك

٤

نوع التدريب:

التطبيق في مجال العمل

الجمهور:

موظفو مؤسسات قطاع القضاء والعدل

الوقت المطلوب:

حوالي ٩٥ دقيقة

حجم المجموعة المتوقع

حد أقصى ٢٠

المستلزمات

النشرات

توجيهات للمدربين

أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

يعمل هذا التدريب جيداً عندما يشتمل التدريب على ممثلين ينتمون إلى هيئات مختلفة داخل قطاع القضاء ضمن جمهور المدربين، كأن يكون هناك مجموعة من وزارة العدل وأخرى من المحاكم وثالثة من لجنة إعداد السياسات وأخرى من إحدى جمعيات المحامين وغيرها من مصلحة السجون وهكذا. يقوم المدربون بالنصيب الأوفر من التدريب بالنسبة للأشخاص الذين ينتمون إلى نفس الهيئة أو المؤسسة، إذا يتطلب هذا التدريب توفر معلومات داخلية تتعلق بالتشغيل المؤسسي. تتأتى القيمة الأساسية من تنفيذ هذا التدريب مع ممثلين من هيئات مختلفة خلال التكامل، حيث يمكن أن تحدث عملية التعلم ما بين المؤسسات. كما يمكن تنفيذ هذا التدريب مع مجموعة واحدة مستقلة. وهو يعتبر بمثابة أداة تحليلية ممتازة يمكنك استخدامها إذا رغبت في اختبار إلى أي حد يشجع أطراف قطاع العدل المتعدون عملية الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي. لا يهتم هذا التدريب بتوصيل كم معرفي فحسب، ولكن يركز على تطبيق تلك المعرفة على مواقف واقعية.

يمكن دمج هذا التدريب بسهولة مع التدريب ٥ إستراتيجيات للتغيير، والذي يركز على تطوير إستراتيجيات ملموسة للتغيير باستخدام نقاط القوة التي يتم تحديدها من خلال هذا التدريب أو أحد التدريبات التي تمثل خطة عمل (مثل التدريب ١٥ في موارد تدريبية على إصلاح قطاع الأمن والنوع الاجتماعي) أو تحليل مساهم (مثل التدريب ٥ في موارد تدريبية على الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن والنوع الاجتماعي).

بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المدربون قادرين على:

- الوقوف على جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر التي يواجهونها عند الترويج لعملية الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي داخل المؤسسات أو الهيئات التي ينتمون إليها
- تحقيق فهم أولي لكيفية تفعيل نتائج تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) على أرض الواقع

أهداف التعلم

يمكنك البدء بإحماء بسيطة، تتمثل في إعمال الذهن في المبادئ التي تقوم عليها عملية الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي. قم بتقسيم الجمهور إلى مجموعتين. اكتب عبارة "الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي" على اثنتين من لوحات الأوراق واطلب من كلا المجموعتين كتابة أكبر عدد من المصطلحات التي تتعلق بالموضوع على لوحة الأوراق الخاصة بكل منهما. اسمح لهما بفترة زمنية مقدارها ٥ دقائق. والمجموعة التي كتبت كماً أكبر من المصطلحات تكون هي "الفائزة". ثم قم بالرجوع إلى المصطلحات وناقشها باختصار (١٠ دقائق).

ثم ابدأ في إجراء تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT). اشرح لهم أن تحليل SWOT هو عبارة عن أداة تستخدم لتحديد نقاط القوة والضعف الداخلية لمؤسسة أو مجموعة فيما يتعلق بالفرص والمخاطر الموجودة في البيئة الخارجية.

إرشادات التدريب

قم بتقسيم الجمهور إلى مجموعتين، حسب المؤسسة إذا أمكن (بحيث لا تزيد المجموعات عن أربعة بأي حال ليسهل إدارتها). قم بطرح أسئلة توجيهية تحيلهم إلى النشرة المرفقة، مثل: ما هي جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) التي تواجهك عند الترويج لعملية الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي داخل المؤسسة التي تنتمي إليها؟ ما هي الأفكار المبدئية التي لديك من أجل تعميم جوانب القوة والفرص والحد

تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT): تشجيع الإصلاح الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي في مؤسستك

إرشادات التدريب

من جوانب الضعف والمخاطر؟ قم بحث المجموعات على استخدام النشرات لتسجيل أفكارهم. أرشد المجموعات إلى تعيين منسق مسئول عن توجيه مناقشات المجموعة ومقرر لإعداد التقرير بشكل كامل. تستغرق المجموعة الصغيرة مدة زمنية مقدارها ٤٥ دقيقة.

تتمثل قيمة هذا التدريب في قيام أفراد المؤسسة أنفسهم بتحديد جوانب القوة وجوانب الضعف الموجودة في المؤسسة التي ينتمون إليها. وإذا احتاجت بعض المجموعات بالرغم من ذلك إلى المساعدة في تحديد جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر، يمكنك تشجيعهم على الاستعانة

بمجموعة من العوامل مثل المذكورة فيما يلي. كن على حذر عند طرح الاقتراحات ما لم تكن ترى أن المجموعة متوافقة، لأنك تحتاج إلى تجنب تفكيرهم كثيراً في اتجاه أو آخر.

- سمعة المؤسسة/ الهيئة التي ينتمون إليها بين الهيئات الأخرى وبين الجمهور، على سبيل المثال، من خلال طرح سؤال حول ما إذا كان الرجال والنساء يثقون في المؤسسة/ الهيئة على حد سواء؟ هل هناك أي شكاوى تم توجيهها إلى المؤسسة/ الهيئة فيما يتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي؟
- هل توجد أي مشكلات أو صعوبات أو أشكال التمييز فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي/ قضايا معينة داخل المؤسسة
- أي اتجاهات/ وجهات نظر لأفراد فريق العمل (بما في ذلك وجهة النظر الذاتية) نحو قضايا النوع الاجتماعي
- نسبة الرجال/ النساء في المؤسسة
- مدى فعالية الاستجابة لحالات العنف والتمييز القائم على أساس النوع الاجتماعي
- وضوح الأدوار والواجبات والالتزامات والمسؤوليات والمسؤوليات داخل الهيئة/ المؤسسة، وكذلك الالتزام بالمواعيد والدعم والأهداف المحددة التي تتعلق بقضايا النوع الاجتماعي
- إمكانية تحديد وجود معارضة (خفية) داخل الهيئة/ المؤسسة لتناول موضوعات النوع الاجتماعي بالطرح والمعالجة؛ وكيفية الاستجابة لمثل هذه المعارضات بشكل بناء.

في حضور الجميع، قم بالمقارنة بين نتائج تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) لدى كل مجموعة للكشف عما إذا كانت هناك عناصر متداخلة أو مكررة.

وإذا كانت هناك جوانب قوة وضعف وفرص ومخاطر مذكورة، اطرح تحدياً بين المتدربين يتمثل في رأي كل واحد منهم باختصار في:

- كيفية الاستفادة من نقاط القوة؟
- كيفية تحسين نقاط الضعف.
- كيفية استغلال كل فرصة متاحة والاستفادة منها على أفضل نحو ممكن؟
- كيفية الحد من درجة المخاطر؟

ليس من الضروري في هذه المرحلة التوصل إلى إجابات نهائية، لأن ذلك سيؤدي إلى خطة عمل (وهو تدريب مختلف). حدد ما إذا كانت المؤسسات المختلفة قادرة على التعامل مع نقاط الضعف والمخاطر الخاصة ببعضها البعض. إذا كان الأمر كذلك، اختتم التدريب بافتراض أن المؤسسات تهتم بمبدأ إقامة الشراكات بين بعضها (٣٠ دقيقة).

يركز هذا التدريب على مؤسسات قطاع العدل والتنمية الإستراتيجية لها. كاقترح بديل، يمكنك استكشاف جانباً بعينه من جوانب الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي، مثل "دعم حقوق الإنسان" أو "إنهاء الحصانة فيما يتعلق بالعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي" من خلال تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT).

التغييرات المحتملة

النشرة

تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT): تشجيع الإصلاح الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي في مؤسستك

تشجيع الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي داخل مؤسستك		
الضعف	القوة	داخلي (خصائص المنظمة)
الأخطار	الفرص	خارجي (خصائص البيئة الخارجية)

إستراتيجيات للتغيير



نوع التدريب: التطبيق في مجال العمل

الجمهور: موظفو مؤسسات قطاع القضاء والعدل

الوقت المطلوب: حوالي ٩٠ دقيقة

حد أقصى ٢٠

حجم المجموعة المتوقع

النشرات

المستلزمات

أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

توجيهات للمدربين

يجب طرح هذا التدريب عقب التدريب ٤ تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT): تشجيع الإصلاح الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي في مؤسستك، بحيث تكون التوصيات الخاصة بالعمل مستندة إلى التقييم الصادق الذي قامت به كل مؤسسة لجوانب القوة والضعف التي لديها. ويعتبر هذا التدريب تدريباً تحليلياً مباشراً، حيث يغطي جوانب مؤسسية متعددة لعملية الإصلاح. وهو يعمل بشكل جيد مع الجمهور الذي يتمتع بقدر كاف من المعرفة حول السلطات والمسئوليات داخل المؤسسات ومن لديهم رؤية خاصة وحريصون على إحداث تغيير حقيقي ملموس.

أهداف التعلم

بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:

- صياغة التوصيات الخاصة بالترويج لعملية الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي داخل المؤسسات التي ينتمون إليها

إرشادات التدريب

يجب توضيح أن هذا التدريب يقترن مع التدريب ٤ تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT): تشجيع الإصلاح الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي في مؤسستك، ولذلك يجب أن يعمل المتدربون في نفس المجموعات السابقة. أرشد المجموعات إلى تعيين منسق جديد (مختلف) مسئول عن توجيه مناقشات المجموعة ومقرر لإعداد التقرير بشكل كامل.

اطلب من كل مجموعة أن تعمل على الجوانب التالية التي تتعلق بتشجيع الإصلاح الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي في مؤسساتهم. قم باستخدام أجزاء الأداة المشار إليها (أو أي مادة أخرى) لشرح كل جانب من هذه الجوانب، مع إعطاء مثال لكل منها:

١. متابعة ورقابة جوانب الإصلاح الداخلي (راجع القسم ٤،٨، صفحة ٢٧ من الأداة)
٢. إدارة الموارد البشرية داخل المؤسسة (راجع القسم ٤،٦، صفحة ٢٥ من الأداة)
٣. التعاون مع الشركاء من أجل التوصل إلى رؤية مشتركة (راجع القسم ٤،٩، صفحة ٢٧ من الأداة)
٤. مداخلات محددة تتعلق بمسائل النوع الاجتماعي (راجع القسم ٤،٧، صفحة ٢٦ من الأداة)

لكل موضوع، يجب على المجموعة أن تقترح:

- هدف سياسة
- ثلاثة إستراتيجيات لتحقيق ذلك الهدف
- واحدة أو اثنتان من التوصيات للعمل من أجل تنفيذ كل واحدة من الإستراتيجيات

قدم النشرة لكل مجموعة لمساعدتها في إنجاز المهمة.

تستغرق المجموعة الصغيرة مدة زمنية مقدارها ٦٠ دقيقة.

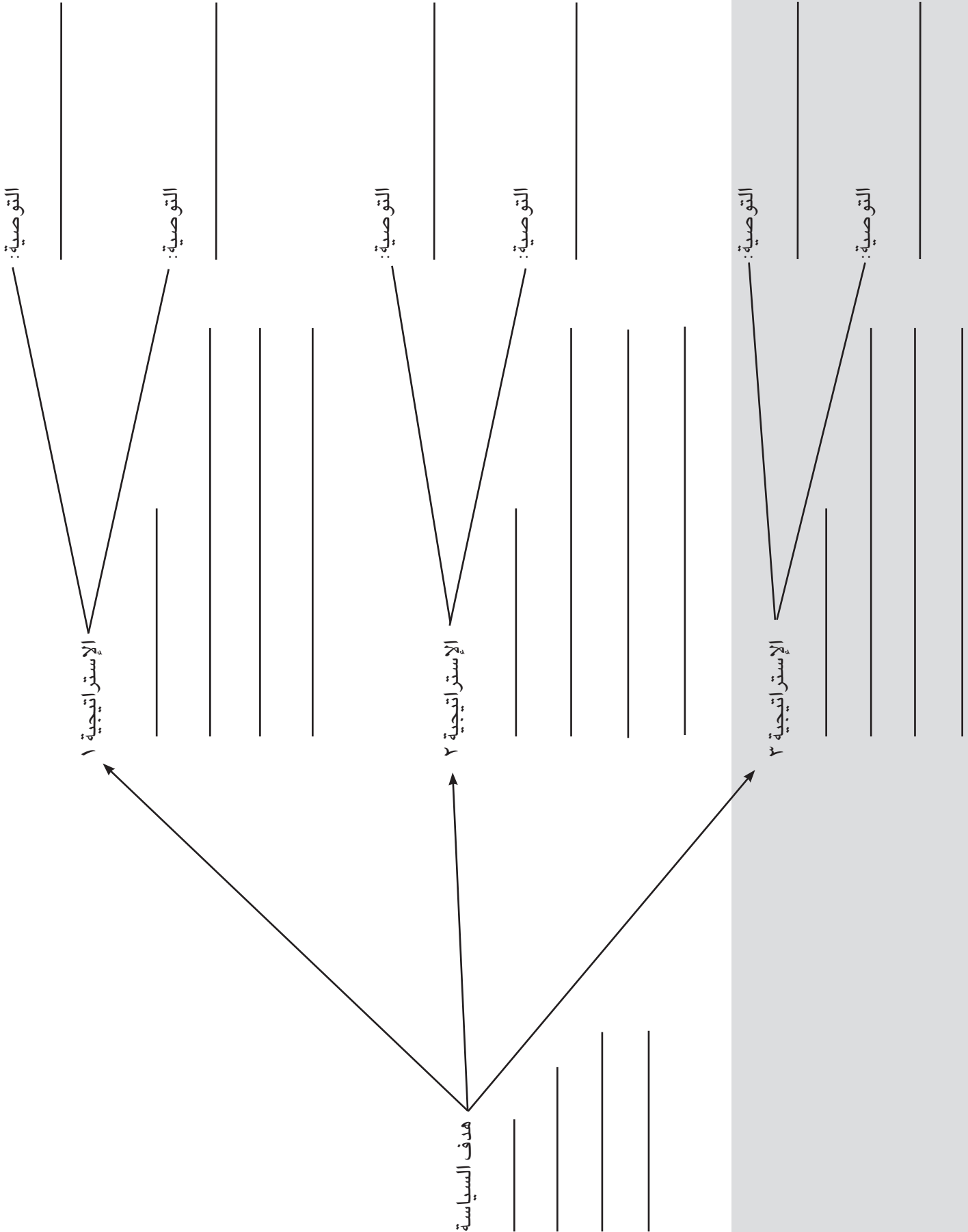
في حضور الجميع، قم بمشاركة اقتراحات كل مجموعة (٢٠ دقيقة) (التقارير التي أعدها مقرر المجموعة) واسمح بفترة زمنية مدتها (١٠ دقائق)، يتمكن الجمهور خلالها من طرح الأسئلة لكل مجموعة. اختتم الجلسة بمطالبة كل متدرب بالعمل على تنفيذ تلك التوصيات على أرض الواقع.

يمكن تنفيذ هذا التدريب بدون إجراء تحليل جوانب القوة والضعف والفرص والمخاطر (SWOT) بشكل مسبق إذا كان أفراد المجموعات على علم ودراية جيدة بمؤسساتهم ويتشاركون نفس الأفكار والاعتقادات حول خصائصها فيما يتعلق بالإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يمكنك المخاطرة من خلال مناقشة جوانب القوة وجوانب الضعف لدى كل مؤسسة، ومن ثم أهداف السياسات التي ينبغي وضعها.

التغييرات المحتملة

إستراتيجيات للتغيير

النشرة



جعل كليات الحقوق تراعي مسائل النوع الاجتماعي

٦

نوع التدريب: متعلقة بالموضوع

الجمهور: القائمون على إعداد السياسات في التعليم القانوني والأكاديميات القانونية

الوقت المطلوب: حوالي ٢٠ دقيقة

٢٠-٣٠

حجم المجموعة المتوقع

المستلزمات: ألواح ورقية قلابة
أقلام تحديد

توجيهات للمدربين

أهداف التعلم

إرشادات التدريب

يعتبر هذا التدريب تدريباً تمهيدياً، ومناسباً لشريحة كبيرة من المتدربين. حتى أولئك الذين لا يتمتعون بأي خلفية أكاديمية سيكونون قادرين على التفكير في الإستراتيجيات المتعلقة بمسائل النوع الاجتماعي التي يمكن تطبيقها على حالات أو سياقات مؤسسية أخرى. وبالرغم من ذلك فإن الفائدة الأكبر ستتحقق إذا كان جمهور المتدربين من الأكاديميين.

بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:

- تحديد نقاط الجدل المتعلقة بالحساسية نحو مسائل النوع الاجتماعي في بيئة كليات الحقوق
- تطوير الإستراتيجيات الخاصة بتنفيذ معايير النوع الاجتماعي في البيئة الأكاديمية

اشرح لهم أن هذا التدريب قد تم إعداده للتنفيذ في بيئة افتراضية تتمثل في كلية الحقوق بالجامعة. اطلب من المتدربين تخيل أنهم عميد كلية الحقوق، الذي تلقى لتوّه التقرير من إحدى استطلاعات الرأي حول الحساسية تجاه قضايا النوع الاجتماعي داخل كلية الحقوق. في الأساس، يكون العميد على علم تام بما يلي:

- نسبة الطالبات الإناث إلى الذكور قد تغيرت ببطء عبر الوقت، حتى أصبحت الآن نسبة غير متوقعة هي ٣ إلى ١. وقد أصبح العدد المتضائل باستمرار لمعدل التحاق الطلاب الذكور ظاهراً كمشكلة تحتاج إلى اهتمام.
- ٧٠ بالمائة تقريباً من الطلاب يوافقون على أن التنوع العرقي والعنصري والمتعلق بالنوع الاجتماعي في هيئة التدريس والطلاب يترتب عليه تحسين طريقة تفكيرهم في المشكلات وإيجاد الحلول لها داخل حجرة الدراسة.
- تعتبر زيادة نسبة التنوع داخل الكلية على أساس العرق أو العنصر، وعلى أساس النوع الاجتماعي بدرجة أقل، أمراً هاماً بالنسبة للطلاب. وحالياً تبلغ النسبة في الكلية ٧٠ بالمائة من الذكور من الدول الشمالية.
- وبينما تفخر الجامعة بأنها تراعي مسائل التنوع والنوع الاجتماعي، فإن الطلاب الذين يمثلون الأقلية لا يشعرون بالسهولة والانسيابية التي يشعر بها "التيار الأغلب" من الطلاب.

يحرص العميد على معالجة هذا الموقف من خلال التزام متجدد وتركيز مستمر على قضايا النوع الاجتماعي.

قم بإتاحة فترة زمنية مقدارها ٥ دقائق مع جميع المتدربين من أجل التفكير في أي القضايا ذات الاهتمام التي تحتاج إلى معالجتها (مثل قبول الطلاب والتواصل والاتصال مع الجمهور وتركيب الكلية وهيئة التدريس). قم بكتابة كل واحد من الاقتراحات على هيئة عنوان على لوحات أوراق كبيرة بحيث يمكنك تعليقها في أرجاء حجرة التدريب.

قم بعد ذلك بدعوة المتدربين للمشي بهدوء حول الحجرة وإضافة الإستراتيجيات المقترحة أسفل كل عنوان. يجب على كافة المتدربين زيارة جميع لوحات الأوراق. ينتهي الوقت بعد ٧-٨ دقائق.

قم باستعراض كل لوح ورق أمام الجميع، بحيث يتمكن كل واحد منهم من الاستفادة من كافة الاقتراحات المقدمة (٧-٨ دقائق). تقدم بالشكر لكل واحد عن مساهمته وقم، إذا أمكن، بتقديم قائمة رئيسية للجمهور تشتمل على كافة الاقتراحات التي قدمها الجمهور في نهاية الحدث التريبي.

قم بتكييف نتائج استطلاع الرأي الافتراضي مع قناة للتفكير في اتجاه محدد، بما يتناسب مع جمهور المتدربين.

حدد العناوين المحتمل التركيز عليها بشكل مسبق. ثم قم بعمل تشغيل للذهن: اسمح بفترة ٥ دقائق ليتمكن المتدربون من استحضار بعض الإستراتيجيات وإخبارك بها ومن ثم تكتبها على ألواح أوراق كبيرة. قم بتنظيم المصطلحات التي ذكرت في فترة الخمس دقائق الإضافية، وقم بمناقشتها باختصار. اختتم التدريب بالإشارة إلى مميزات الخوض في أكثر من إستراتيجية في نفس الوقت (الإثراء المتداخل)، مع الانتباه جيداً للحثيات العملية، مثل الموارد المتاحة.

التغييرات المحتملة

المشاركة التي تراعي مسائل النوع الاجتماعي في قطاع العدل



نوع التدريب: متعلقة بالموضوع
الجمهور: أي عدد
الوقت المطلوب: حوالي ٢٠ دقيقة

٢٠-٣٠

حجم المجموعة المتوقع

أوراق ملاحظات

المستلزمات

توجيهات للمدربين

يظهر هذا التدريب وكأنه بسيط للغاية إلا أنه يشتمل على كم من التحديات أكبر بكثير مما يبدو عليه من النظرة الأولى. على سبيل المثال، في السيناريو المطروح، قد يقوم المتدربون بتجاهل البعد المتعلق بالنوع الاجتماعي أو التأكيد عليه بشكل خاص. قم بالإشارة إلى أنه لا توجد أسئلة "صواب" أو "خطأ" بشكل فعلي. يتم تحقيق أكبر فائدة ممكنة من هذا التدريب إذا تم استخدامه كنقطة انطلاق نحو مناقشة أكبر حول المشاركة في قطاع العدل والقضاء.

أهداف التعلم

- بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:
- قم بالتفكير في ادعاءاتهم وإجفافاتهم فيما يتعلق بمشاركة المرأة في قطاع العدل
- قم بتحديد أشكال التمييز المباشرة وغير المباشرة من خلال مقابلات شخصية

إرشادات التدريب

أخبر المتدربين بما يلي: إذا كان بإمكانك طرح ثلاثة أسئلة لاكتشاف مدى مناسبة إحدى المرشحات من النساء لشغل منصب كبير في المحاكم، ما هي تلك الأسئلة؟ وضّح لهم أنه ليس بالضرورة أن تكون هذه الأسئلة صحيحة من الناحية السياسية، وينبغي عليهم بالرغم من ذلك أن يتسموا "بالفعالية"، كأن يزودوك ببعض الإجابات التي تفيدك في تحديد مدى مناسبة المرشحة للمنصب.

اجعل كل واحد يعمل بشكل فردي (٥ دقائق) ثم اطلب منهم الاقتراحات (١٠ دقائق).

قم في فترة ١٠ دقائق أخرى بمناقشة بعض القضايا مثل:

- ما مدى الحيادية التي تم التعبير عنها عند صياغة الأسئلة؟
- أي أنواع الأسئلة تعتبر الأقل فائدة وفعالية وينبغي تجنبها؟ حاول تحديد خصائص الأسئلة غير الفعالة.
- أي أنواع الأسئلة تعتبر الأكثر فائدة وفعالية؟ حاول تحديد خصائص الأسئلة الفعالة.
- كيف قد يشعر من يتم إجراء مقابلة شخصية معهم إذا ما طرحت عليهم أسئلة فعالة/ غير فعالة؟

التغييرات المحتملة

اطلب من المتدربين العمل في مجموعات مكونة من اثنين أو ثلاثة من أجل اختبار الأسئلة والنظر فيها وتنقيحها (أو حتى تمثيل أدوارها).

تأسيس منتدى شراكة يهتم بالإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي



التطبيق في مجال العمل

نوع التدريب:

مجموعة من كبار المسؤولين ينتمون إلى ثلاث قطاعات مختلفة على الأقل من قطاع العدل و/أو مؤسسات تعمل تحت مظلة قطاع العدل

الجمهور:

حوالي ساعة و ٤٥ دقيقة (بدون فترات الاستراحة المقترحة)

الوقت المطلوب:

١٠ - ٣٠ متدرب

حجم المجموعة المتوقع

ألواح ورقية قلابة وأقلام تحديد بطاقات

المستلزمات

أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

يحقق هذا التدريب أفضل النتائج إذا كان الجمهور يتكون من ممثلين عن مؤسسات قطاع العدل وغيرهم من المساهمين، مثل:

توجيهات للمدربين

- السلطة القضائية
- وزارة العدل
- الأجهزة التقليدية والعرفية
- البرلمان
- سلطات التحقيقات والملاحقة القضائية (بما في ذلك الشرطة)
- النقابات والجمعيات المهنية للمحامين
- جهاز الدعم القضائي
- الإصلاحيات/السجون
- وزارات أخرى من بينها وزارة الداخلية والوزارات المعنية بالمرأة
- كليات الحقوق
- مؤسسات المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات النسائية والجماعات الدينية والمنظمات غير الحكومية

ليست هناك مشكلة إذا كان هناك مجموعات أقل موجودة ولكن يجب أن يزيد عددها عن مجموعتين حتى يتم تأسيس المنتدى. من المفترض أنك تعمل في بيئة تتميز العلاقات القائمة بين هذه الأطراف المختلفة فيها بأنها ليست متناغمة وأن فرص الحوار المحتملة بينها قليلة، وهي الحالة التي تسود في البيئات التي تعيش مرحلة ما بعد النزاع.

يتبع التدريب نمط المناقشة الحرة في مجموعة من الجولات. ويعتبر ذلك السياق تحديًا بالنسبة لأي منسق، إذ أن المحادثة قد تتخذ مسارات أو منحنيات غير متوقعة. ولذلك فإنه ينصح بهذا التدريب بالنسبة للمنسقين الذين يتمتعون بالخبرة الكافية حتى يتميزوا بالثقة عند اتخاذ قرارات التنسيق «الفورية».

لتنفيذ هذا التدريب ستحتاج إلى الاستعانة بمدرب مساعد أو أحد المتطوعين من المدربين من أجل تدوين الأفكار التي يتم تسجيلها على ألواح الأوراق ومساعدتك في كتابة البطاقات وغير ذلك، من أجل أن يسير التدريب بشكل متتابع وبسلاسة وحتى يتم إعادة تجهيز المواد التدريبية بسرعة كبيرة من أجل إعطائها للمدربين بعد انتهاء الجلسة التدريبية.

ولأن هذا التدريب يعتبر من التدريبات الطويلة، فإن الجمهور سيحتاج إلى أخذ بعض الاستراحات من أجل تجديد النشاط واستمرار المتابعة طوال التدريب.

إذا تم تنفيذ هذا التدريب على النحو الصحيح، سيكون أداة قوية حقًا. ولعل الشعور بالقوة يتأتى من ممارسة الاختيار ومن الحصول على فرصة استماع ومشاهدة المدربين الآخرين للمدرب. وقد تندهب بما سينتفع المدربون به من هذا التدريب ويطبقونه على أرض الواقع. في بعض السياقات، كانت مننديات الشراكة التي تم إنشائها في مثل هذه الأنواع من التدريبات بمثابة قواعد هيكلية قامت عليها ديمقراطية مشاركة.

تأسيس منتدى شراكة يهتم بالإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي

أهداف التعلم

- بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:
 - تكوين رؤية حول الأهداف المشتركة فيما يتعلق بالإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي
 - تحديد الفجوات الموجودة بين الواقع الحالي ورؤيتهم
 - اكتشاف الشركاء الذين يمكن التعاون معهم من أجل تنفيذ خطة العمل الإستراتيجية
 - التعرف على جوانب العمل

إرشادات التدريب

اشرح للمتدربين أن هذا التدريب يركز على إيجاد رؤية مشتركة حول الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي بين المؤسسات/الهيئات الموجودة في قطاع العدل. قبل البدء، قم بالنص على بعض القواعد التي يجب أن يلتزم بها المتدربون أثناء المناقشات:

- وقف الافتراضات المتعلقة بالأشخاص والقضايا
 - التعامل مع بعضهم البعض كزملاء حتى وإن كان لديهم وجهات نظر أو انتماءات سياسية/اجتماعية/قانونية مختلفة
 - يجب عليهم أن يشرحوا السبب وراء ما قالوه (يصفون ما يوجد خلف تفكيرهم)
- يتم تنفيذ التدريب بأكمله أمام جميع الحضور.

التغييرات المحتملة

الجولة ١:

الرؤية

ضع عبارة ”الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي“ على لوحة أوراق أو سبورة. اطلب من كافة المتدربين طرح الأفكار حول أهدافهم وغاياتهم فيما يتعلق بهذه العبارة. اطلب متطوعاً ليقوم بتسجيل كافة هذه الأفكار. قم بقضاء حوالي ٣٠ دقيقة في طرح الأفكار ثم امنحهم فترة استراحة لتناول الشاي/القهوة.

استغل فترة الاستراحة لتنظيم الأفكار في مجموعة من العبارات الدقيقة المحددة، تعبر كل منها عن الرؤى المختلفة نحو الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي. قم بكتابة كل عبارة على بطاقات كبيرة، كبيرة بالحجم الذي يسمح لكل من بالحجرة بقراءتها جيداً.

الجولة ٢:

الترابط

اسمح للمتدربين بتحديد العلاقات الموجودة بين عبارات الأفكار والرؤى المختلفة هذه والتحدث عنها والإشارة إلى المرتبط منها مع بعضه البعض. وعندما يقترح المتدربون وجود علاقات معينة بين بعض العبارات، قم بتحريك البطاقات المعلقة على الجدار لتتوافق مع التصنيفات التي يقترحها المتدربون. ولا شك أن عبارات الرؤى سينبثق عنها تفريعات أخرى. سيبدأ المتدربون في مشاهدة كيف يمكن أن تتطابق أفكارهم حول المستقبل المرغوب مع أفكار غيرهم (ممن لم يكونوا يتقنون بهم من قبل).

القيم

انتقل بالمحادثة تدريجياً لتضمين القيم والافتراضات التي تنطوي عليها كل فئة أو تصنيف فرعي، على سبيل المثال، وجهة نظر المتدربين فيما يمثلونه بصفتهم قضاة أو محامين أو ضباط شرطة أو غير ذلك. وغالباً ما يحدث هذا بصورة طبيعية، وإن لم يكن الأمر كذلك، يمكنك طرح سؤال مثل: ”ما هي القيمة التي تعتقد أنه يتم التعبير عنها من خلال تحقيق هذا الهدف؟“ بعد مرور ٣٠ دقيقة تقريباً، امنحهم فترة استراحة أخرى، إذا استطعت عند هذه النقطة.

الجولة ٣:

الحقائق

انتقل إلى محادثة حول الحقائق الحالية: ”بعدما ذكر كل منا ما يتمنى أن يراه، ما الذي لدينا بالفعل على أرض الواقع في الوقت الحالي؟ ما هي الجوانب التي نحتاج إلى التركيز عليها من أجل المضي قدماً نحو ما نريده؟“ ومرة أخرى، دون على البطاقات العناصر التي تمثل الموقف الحالي. ومرة أخرى، قم بتصنيف أفكار المتدربين إلى خمس أو ست جوانب ذات تركيز أساسي، مع المتابعة. قم بهذا معاً كمجموعة. قد يكون من المفيد استخدام المدرب المساعد أو المتطوع من المتدربين لتحريك البطاقات حول السبورة. تعتبر عملية التصنيف ذات أهمية كبيرة، وذلك لأنها تؤكد على مبدأ الترابط وتمثل صورة للنظام ككل متكامل. بعد مرور ٢٠ دقيقة تقريباً تستغرقها هذه العملية، امنحهم فترة استراحة أخرى، إذا استطعت عند هذه النقطة.

تأسيس منتدى شراكة يهتم بالإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي

الجلسة ٤:

خطوات العمل

قم بتجميعهم مرة أخرى للتركيز على خطوات عمل محددة. لهذه المرحلة من التدريب، احتفظ بالبطاقات "القديمة" التي تحتوي على عناصر الرؤى والأفكار في إحدى اليدين والحقائق الحالية في اليد الأخرى أمام أعين المجموعة. قم الآن بإنشاء اثنين جديدين من ألواح الأوراق، إحداهما بعنوان "الفجوات الخطيرة" والأخرى بعنوان "معالم على الطريق". قم بتعليقهما بين التصنيفات القديمة وحثهم على طرح الاقتراحات. خذ ٢٠ دقيقة أخرى لإكمال هذه القوائم.

اختتم الجلسة التدريبية باقتراح أن يستخدم المتدربون الأفكار التي تم طرحها لمشاركتها مع بعضهم البعض فيما يتعلق بالإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي. إذا أمكن، اجعل المتدربين يقوموا بتحديد مهام المتابعة الأولية - عقد اجتماع متابعة أو مشاركة المعلومات حول الإستراتيجيات أو

تبادل رسائل البريد الإلكتروني حول الخطوات التي يتم الاتفاق عليها وغير ذلك - وذلك حتى تستمر الشراكة التي تم إقامتها أثناء الجلسة التدريبية.

قم بتوفير ملاحظات تجميعية مكتوبة لكافة العناصر التي تم تناولها أثناء التدريب (الرؤية والحقائق والفجوات والمعالم على الطريق) وتقديمها للمتدربين في نهاية الجلسة التدريبية أو في نهاية اليوم.

إذا كان ممكناً، قم باستخدام هدف أكثر خصوصية بمجال الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي يمكن تطوير رؤية عامة حوله.

التغييرات المحتملة

إرشادات التدريب

التغييرات المحتملة

تحديد أشكال التمييز على أساس الجنس في القانون وعلى أرض الواقع

٩

متعلق بالموضوع

نوع التدريب:

مجموعة من المسؤولين الذين ينتمون إلى مؤسسات أو هيئات قطاع العدل التي تدعم الإصلاح القضائي المبني على التقييم، مؤسسات المجتمع المدني

الجمهور:

حوالي ٩٥ دقيقة

الوقت المطلوب:

حد أقصى ٣٠

حجم المجموعة المتوقع

سبورة أو لوحة أوراق قلابية

المستلزمات

نقاط لاصقة بثلاثة ألوان مختلفة (أو: أقلام تحديد على السبورة بثلاثة ألوان مختلفة)
نشرات المتدربين

يمارس هذا التدريب عملية تقييم المعلومات الموجودة في قطاع العدل التي تتعلق بمراعاة النوع الاجتماعي. من المهم ملاحظة أن هذا التدريب لا يستطيع أن يقدم سوى القليل جداً من البيانات التي يجب أن تتوفر قبل إجراء عملية تقييم شاملة ومتكاملة - وهذا ما يعتبر ملائماً للسياق التدريبي. احرص على التأكيد على هذه النقطة وجهاً لوجه أمام المتدربين.

توجيهات للمدربين

يمكن الربط بين هذا التدريب والتدريب ١٠ الممارسات التقليدية والقانون القومي: التعليم والتنفيذ.

بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:

أهداف التعلم

- تحديد مواطن الخلل في النظام القضائي فيما يتعلق بمسائل النوع الاجتماعي من خلال دراسة حالة تخيلية.
- الوقوف على الجوانب التي تسود فيها مواطن الخلل هذه في النظام القضائي بشكل أكبر

قم بتقسيم الجمهور إلى مجموعات فرعية تتكون كل مجموعة منها من أربع إلى ست أشخاص. ستلعب كل مجموعة دور أعضاء إحدى اللجان البرلمانية المعنية بمسائل النوع الاجتماعي، ومن ثم تقوم بدراسة جوانب الحالة التخيلية المطروحة لجمهورية لانوستا. يتم تزويد كل مجموعة بالنشرة أ، والتي تمثل جزءاً من أحد التقارير الصادرة عن مؤسسة غير حكومية حول قضايا النوع الاجتماعي، والتي من شأنها أن تزودهم ببعض عناصر تقييم مسائل النوع الاجتماعي للقطاع القضائي في لانوستا. اشرح لجمهورك، كخطوة أولى، أن اللجنة قد قررت البحث عن المشكلات وجوانب الخلل التي يشتمل عليها النظام القضائي والتي تحول دون تمتع الناس بحقوق الإنسان المكفولة لهم وتحديد نقاط المداخلة. وحتى هذه النقطة، قد قامت اللجنة بتطوير استطلاع للرأي (النشرة ب) والتي تطلب من كل مجموعة إعداد قائمة بعدد من حقوق الإنسان وتحديد مواطن الخلل في تطبيق كل حق من هذه الحقوق على أرض الواقع. (قد تحتاج إلى تزويد كل مجموعة بنسخ مختلفة من النشرة ب إذ لا تتسع النشرة الواحدة إلا لسرد خمسة من الحقوق/الممارسات).

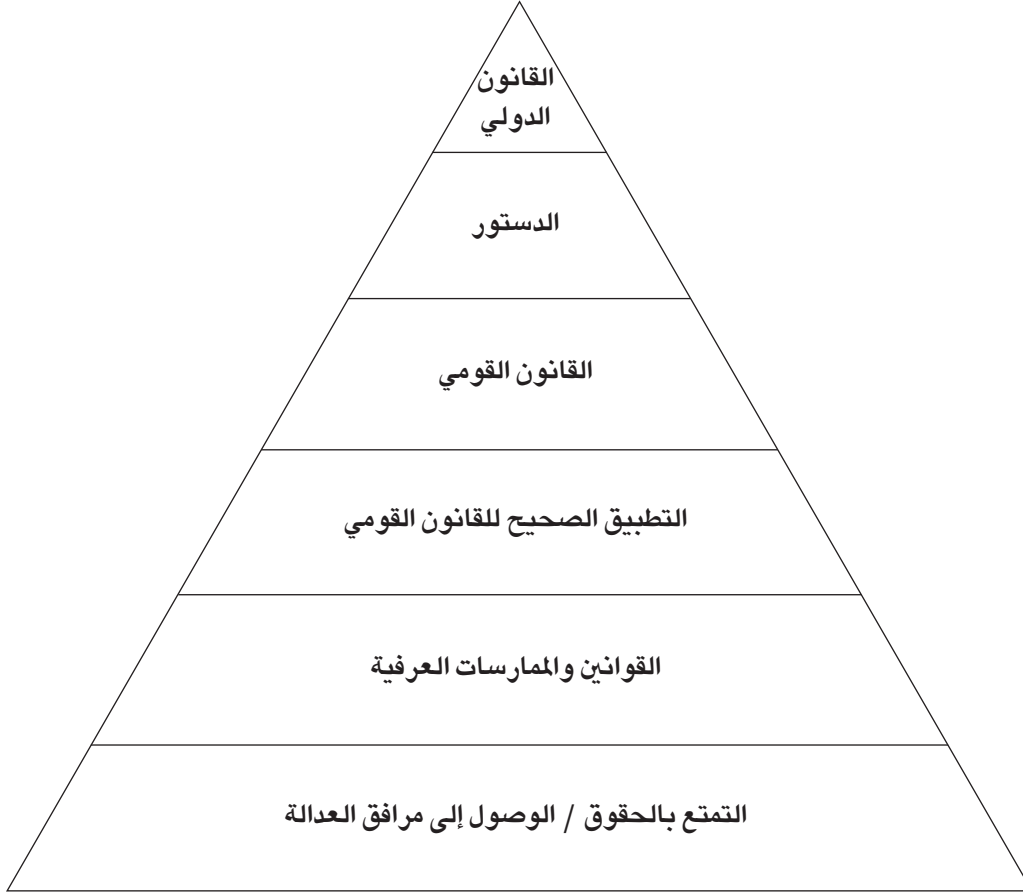
إرشادات التدريب

اطلب من كل مجموعة تعيين منسق لقيادة مناقشات المجموعة ومقرر من أجل تسجيل النتائج التي تتوصل إليها المجموعة في النسخ المقدمة لهم من النشرة ب. يستغرق عمل المجموعة ٤٥ دقيقة.

وبينما تقوم المجموعة بعملها، قم برسم الهرم الموضح فيما يلي على السبورة أو لوحة الأوراق.

وأمام الجميع، اطلب من مقرر كل مجموعة تدوين حقوق الإنسان المختلفة التي قاموا باستخلاصها على اللوحة. يستطيع جميع المقررين إجراء ذلك في نفس الوقت. ثم اسأل كل مقرر عن الموضوع من الهرم الذي سيضع فيه جوانب معينة من الخلل المرتبط بتطبيق تلك الحقوق في أرض الواقع. ضع نقطة ملونة في الهرم عن كل جانب من جوانب أو مواطن الخلل. استخدم لوناً مختلفاً لكل مجموعة. (يقوم استطلاع الرأي بسرد نفس الفئات الموجودة في الهرم، ولذلك يصبح من السهل ملء النقاط في الهرم). اسمح لهم بمدة ٣٠ دقيقة تقريباً لإتمام العمل.

تحديد أشكال التمييز على أساس الجنس في القانون وعلى أرض الواقع



بمجرد إكمال وضع علامات النقاط على الهرم، قم بإجراء مناقشة عامة أمام الجميع (٢٠ دقيقة) يتم إدارتها من خلال الأسئلة التالية:

- هل هناك أي شكل من أشكال الخلل في النظام القضائي؟
- في أي المجالات توجد الغالبية العظمى من أشكال الخلل؟ وفي أي المجالات توجد أقلها؟
- ما الذي تقترح فعله؟ ما هي العناصر الأولية لعملية الإصلاح الفعالة من وجهة نظرك؟

بدلاً من ختام التدريب بمناقشة ما يجب عمله وكيفية ذلك، يمكنك ختام التدريب بالسؤال عن موارد المعلومات الأخرى التي قد تكون متوفرة للتحليل وكيف يستطيع المدربون الحصول على تلك المعلومات وكيف يمكن استخدام هذه المعلومات والاستفادة بها على أفضل نحو من أجل دعم الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي. فمن شأن ذلك، التركيز بشكل أكبر على عمليات التقييم، بدلاً من إستراتيجيات الإصلاح القضائي.

التغييرات المحتملة

النشرة أ

تحديد أشكال التمييز على أساس الجنس في القانون وعلى أرض الواقع

مقتبس عن أحد التقارير الصادرة عن مؤسسة غير حكومية حول قضايا النوع الاجتماعي والقطاع القضائي في جمهورية لانوستا:

في جمهورية لانوستا، والتي شهدت حرباً أهلية استمرت لمدة ثمان سنوات ولم تنتهي سوى من عامين فقط. أتت الحرب على الأخضر واليابس فأدت إلى تشريد السكان وتعطيل المؤسسات وانبتق عنها اختلال اجتماعي وعدم توازن اقتصادي تلك العناصر التي كانت بمثابة المرعى الخصب لهدر الكثير من حقوق الإنسان. وفي ظل هذه الظروف، فشلت حكومة لانوستا في التعامل مع العديد من الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الإنسان، وأصبحت المرأة يوماً بعد يوم عرضة لسوء المعاملة والتمييز.

وقد كانت جمهورية لانوستا قديماً قد انضمت إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR). وينص العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على:

كل الناس سواسية أمام القانون والقضاء ويحق لهم التمتع بالحماية العادلة للقانون بدون أي تمييز بينهم. واستناداً إلى هذا المبدأ، يحرم القانون أي شكل من أشكال التمييز ويكفل لجميع الأشخاص حماية متساوية وفعالة ضد التمييز المنبثق عن أي خلفية مثل العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الانتماء السياسي أو غيره أو الأصل القومي أو الاجتماعي أو الملكية أو المولد أو أي وضع آخر.

وبموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR): يجب أن يحصل أي شخص يتعرض لانتهاك حقوقه على تعويض مناسب؛ ويجب أن يتساوى جميع الناس أمام المحاكم والقضاء؛ ويكون لكل مواطن الحق في وتتاح له فرصة المشاركة في ترتيب الشؤون العامة ويمكنه من الوصول، استناداً إلى شروط المساواة العامة، إلى الخدمات العامة المقدمة في بلده أو بلدها.

وبعد شهور قليلة من انتهاء الحرب، انضمت لانوستا إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). تحدد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) أشكال التمييز ضد المرأة في العناصر التالية:

أي تمييز أو إقصاء أو تقييد يتم على أساس الجنس الذي يكون له تأثير على أو بهدف تقليل أو إلغاء الاعتراف أو التمتع أو الممارسة بواسطة النساء، بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية من حيث الزواج وعدمه، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، لحقوق الإنسان والحريات الأساسية في المجال السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي أو المدني أو أي مجال آخر.

تقوم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) بوضع جدول أعمال يتناول خطة العمل التي تهدف إلى وضع نهاية للتمييز على أساس الجنس: تلتزم الدول الأطراف في الاتفاقية بتحقيق مساواة على أساس النوع الاجتماعي في القوانين والتشريعات المحلية لها ونقض كافة شروط التمييز في قوانينها بالإضافة إلى تضمين مواد وشروط جديدة تكفل عدم وجود أي شكل من أشكال التمييز ضد المرأة. كما تلتزم أيضاً بتأسيس محاكم ومؤسسات عامة من أجل ضمان إيجاد حماية فعالة في مواجهة أشكال التمييز ضد المرأة، وتتخذ الخطوات اللازمة للقضاء على كافة أشكال التمييز التي يتم ممارستها ضد المرأة بواسطة الأفراد والمؤسسات والشركات.

كما تلتزم اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) الدول الأطراف بتقديم تقرير للأمم المتحدة حول الإجراءات التشريعية والقضائية والإدارية وغيرها من الإجراءات التي قامت باتخاذها من أجل تنفيذ الاتفاقية. يتم النظر في تلك التقارير بواسطة لجنة الأمم المتحدة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، والتي تجتمع في جنيف وتقوم بإصدار التوصيات إلى الدول حول تطبيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW). ومنذ انضمامها إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، قامت حكومة جمهورية لانوستا بتقديم تقرير واحد إلى لجنة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW)، والذي انصب التركيز فيه على بشكل حصري تقريباً على موقف المرأة في الصراعات المسلحة.

النشرة أ

كما تم تضمين مبادئ العدالة والمساواة وعدم التمييز في الدستور الجديد لجمهورية لانوستا. فعلى سبيل المثال:

- المادة ١ من الدستور تمنح "الحماية المتساوية والانتفاع المتبادل من القانون بدون تمييز، وبشكل محدد بدون تمييز على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو الدين أو الأصل العنصري".
- المادة ٣٣(٦) من الدستور تحرم "القوانين أو الأعراف أو التقاليد التي تعتبر ضد كرامة أو رضاء أو مصلحة المرأة".

وبالرغم من ذلك، تستمر التشريعات التمييزية سارية وكذلك تستمر القوانين والممارسات العرفية التمييزية سارية. ويرجع ذلك بشكل كبير إلى قصور الإرادة السياسية أو القدرة التقنية في مواجهة قضايا التمييز وعدم المساواة بشكل واسع وشامل. وقد تم تأسيس وزارة النوع الاجتماعي الجديدة بهدف تعزيز المساواة على أساس النوع الاجتماعي ولكنها تعاني من ضعف التمويل ونقص الخبرة الفنية لدى فريق العمل والمسؤولين عنها.

ومن أمثلة أجزاء القانون التي تعتبر تمييزية الفقرة ٣٦١ من قانون الأسرة. تنص هذه الفقرة على أن المرأة أقل من ١٨ عامًا يمكن تزويجها بوصاية والديها. ولا ينطبق ذلك الشرط على الفتيان الذين أعمارهم أقل من ١٨ عامًا.

وبالمثل، تفرض تقاليد لانوستا ما يلي:

- الرجل هو رأس الأسرة وله قوامة على المرأة
- القيام بالأعمال المنزلية ورعاية الأطفال تعتبر مسئولية المرأة وحدها
- يجب على الزوجة أن تعمل وتكدح ثم تأتي بدخلها وتعطيه لزوجها لينفقه كيفما يترأى له
- لا ترث المرأة شيئاً وإنما يستحق الذكور من الأبناء الميراث وحدهم من الآباء
- يحق للفتيات الزواج بمجرد وصولهن إلى سن البلوغ

ومنذ انتهت الحرب، ظهر العنف الأسري كواحد من أكبر مظاهر انتهاك حقوق الإنسان الموجودة. ووفقاً لبحث صدر مؤخراً قامت به إحدى الجمعيات النسائية، كانت نسبة ٤٠ بالمائة من النساء والفتيات في جمهورية لانوستا من ضحايا العنف الأسري داخل المنزل، سواء من الزوج أو أحد أفراد الأسرة. ولا توجد أجهزة في لانوستا تدعم ضحايا العنف الأسري، ولا تلجأ الغالبية العظمى منهن إلى الشرطة طلباً للمساعدة. وبسبب الإجراءات التي تعاني من قصور في جمع الأدلة وإجراءات المحاكم غير الفعالة، فمن النادر أن تتوصل عمليات الملاحقة القضائية القليلة تلك للعنف الأسري إلى إثبات أو تجريم.

وكذلك تحرم الممارسات التمييزية على النساء القيام بعمليات ترقيع أو تجميل إذا ما تعرضن لعنف أو اعتداءات جنسية. ولا توجد توجيهات أو إرشادات واضحة حول كيفية تعامل ضباط الشرطة مع حالات الاعتداءات الجنسية. فإذا ما تم الإبلاغ عن حالة اغتصاب أو اعتداء جنسي، لا يقوم ضابط الشرطة، (والذي غالباً ما يكون من الرجال بالطبع) عادة بالتحقيق بشكل جيد في الأمر أو حتى يخبر ضحية الاغتصاب بالذهاب إلى بيتها. وفوق ذلك، لا ترغب ضحايا الاغتصاب في الذهاب إلى المحكمة لأن حالات الاغتصاب يتم الاستماع إليها في جلسات عامة، وهن يخفن من الفضيحة داخل مجتمعاتهن وأسرهن.

لا تحصل النساء في لانوستا على الفرص ذاتها التي يحصل عليها الرجال للمشاركة في الحياة العامة والسياسية، إنما يحصلن على حق محدود للمشاركة في عمليات اتخاذ القرارات. فنسبة ٨ بالمائة فقط من أعضاء البرلمان من النساء، وليس منهن واحدة ضمن وزراء الحكومة. هناك نقص كبير في عدد القضاة، وذلك لأن العديد منهم قد غادر البلاد أثناء فترة الحرب ولم يرجعوا بعد انتهائها. ومن بين أولئك القضاة الذين بقوا أو رجعوا، ليس ثمة إلا عدد أصابع اليد الواحدة من النساء. وهناك بالمثل عدد قليل من النساء يشغلن المناصب المرموقة داخل وزارة العدل أو أجهزة الملاحقة القضائية. وبينما تجذب كلية الحقوق التي تم افتتاحها مؤخراً عددًا كبيراً من الطالبات، تصارع الكثيرات منهن بضاوة لاستكمال مسيرة دراستها مع رعايتها لكبار السن من أسرتها أو أطفالها.

النشرة ب

قم باستخدام المعلومات الواردة في تقرير المنظمة غير الحكومية حول مسائل النوع الاجتماعي والقضاء في جمهورية لانوستا لملء الجدول التالي. املأ عمودًا تلو الآخر.

يخصص كل عمود لأحد حقوق الإنسان أو غيره من الحقوق القانونية التي قمت بتحديدتها خلال النص. في المربع "الحق" اذكر وصفًا مختصرًا لذلك الحق، ثم استخدم المعلومات المذكورة في النشرة أ للنظر في أمر تطبيقه.

الحق:		الحق:		الحق:		الحق:		الحق:	
هل تؤيد الاتفاقيات والأدوات القانونية الدولية التي تعتبر جمهورية لانوستا طرفًا فيها هذا الحق؟									
لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي
التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:	
هل تم تضمين الحق في الدستور؟									
لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي
التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:	
هل يحمي القانون القومي هذا الحق؟									
لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي
التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:	

النشرة ب

قم باستخدام المعلومات الواردة في تقرير المنظمة غير الحكومية حول مسائل النوع الاجتماعي والقضاء في جمهورية لانوستا الواردة في النشرة أ لملء الجدول التالي. املاء عموداً تلو الآخر.

يخصص كل عمود لأحد حقوق الإنسان أو غيره من الحقوق القانونية التي قمت بتحديدتها خلال النص. في المربع "الحق" اذكر وصفاً مختصراً لذلك الحق، ثم استخدم المعلومات المذكورة في النشرة أ للنظر في أمر تطبيقه.

الحق:		الحق:		الحق:		الحق:		الحق:	
هل يتم تنفيذ القوانين التي تحمي وتعزز هذا الحق؟									
لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي
التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:	
هل توجد أي ممارسات أو قوانين عرفية تعارض التشريعات القومية المتعلقة بهذا الحق؟									
لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي
التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:	
هل هناك ما يعوق التمتع بهذا الحق من أي طريق آخر؟ (هل تتوفر إمكانية الوصول إلى مرافق العدالة فيما يتعلق بهذا الحق؟)									
لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي	لا	نعم - انتقل إلى السؤال التالي
التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:		التعليق:	

الممارسات التقليدية والقانون القومي: التعليم والتنفيذ



نوع التدريب: التطبيق في مجال العمل
الجمهور: مؤسسات قطاع العدل، مؤسسات المجتمع المدني
الوقت المطلوب: حوالي ٩٠ دقيقة

٢٠ - ٣٠

حجم المجموعة المتوقع

نشرات المتدربين

المستلزمات

أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

توجيهات للمدربين

توجيهات للمدربين يستخدم هذا التدريب دراسة الحالة الواردة في التدريب ٩ تحديد أشكال التمييز على أساس الجنس في القانون وعلى أرض الواقع. فمن الممكن أن يلي ذلك التدريب في الترتيب، وإن كان لا يشترط ذلك. وينصب تركيزه على قضية قانونية واحدة هي (الميراث) من أجل النظر في التحديات التي تمثل في تعديل الممارسات التقليدية الضارة، وتنفيذ جهود عمليات الإصلاح القضائي. استخدم المربعين ٥ و ٦ الموجودة في الصفحة رقم ١٧ من أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي كمعلومات خلفية و/أو كعرض تقديمي. ولا يحتاج التدريب أن تكون خبيراً بقانون المواريث؛ فستجد كافة التفاصيل الأساسية المطلوبة في النشرة.

أهداف التعلم

- بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:
- تحديد الأنشطة التي تؤدي إلى تنفيذ القانون القومي
- تقييم أثر وجدوى تلك الأنشطة بشكل نقدي

إرشادات التدريب

اطلب من جمهورك العمل في أزواج وتوزيع النشرة. اسمح لهم بمدة ٦٠ دقيقة للإجابة عن الأسئلة. قم بإجراء مناقشة حرة مدتها ٣٠ دقيقة يشترك فيها جميع الحضور يتم خلالها استعراض جميع الأسئلة.

يمكن خلال المناقشة التأكيد على مجموعة من القضايا مثل: غالباً ما تستغرق عملية الإصلاح وقتاً، ويجب أن تبدأ بعلاج القضايا التي ليس عليها كثير جدال ويجب أن تتبع هدفاً/ رؤية أكثر شمولاً واتساعاً ويجب أن تراعي عمليات الإصلاح الأخرى التي تتم في نفس الوقت في قطاع العدل ويجب أن تأخذ في الحسبان النتائج غير المقصودة من عملية الإصلاح.

التغييرات المحتملة

وحتى تسمح للمتدربين بالتنقل في أرجاء الحجرة، يمكنك كتابة كل سؤال في لوح أوراق مختلف وتعليقها في أرجاء الحجرة ومطالبتهم بكتابة أفكارهم في الجداول المخصصة لذلك. في هذه الحالة، ليس من الضروري أن يقوم كل واحد بالكتابة على كل جدول، مما يساعد أيضاً على توفير الوقت.

إذا كان جمهورك كبير العدد جداً، يمكنك العمل في شكل مجموعات بدلاً من أزواج. وإذا كان عدد الجمهور صغيراً، يمكنك العمل مع كل شخص على حدة ليقوم بملء استطلاع الرأي.

الممارسات التقليدية والقانون القومي: التعليم والتنفيذ

النشرة

الموقف الحالي في جمهورية لانوستا فيما يتعلق بالميراث

ينص القانون القومي على:

المادة ٣٤ من القانون المدني:

١. إذا تم شراء الأرض من أجل الاستخدام والإشغال المشترك لكل منهما، يصبح كل من الزوج والزوجة مالكيين مشتركين لقطعة الأرض. وسيتم تسجيلهم طبقاً لذلك.
 ٢. وفي حالة رفع أكثر من زوجة دعوى تطالب فيها بأحقيتها في ملكية الأرض الخاصة بأحد الأزواج، تمتلك كل زوجة مع زوجها قطعة الأرض التي أقامت بها ولا زالت تعمل بها.
- المادة ٥٤ من قانون العقوبات:

عندما يموت الرجل، تمتلك زوجته وأطفاله الأحياء الحق في استخدام الأدوات والأجهزة والمستلزمات المنزلية والسيارات التي كان يستخدمها الفقيد. وتعتبر من الجرائم الجنائية، التي يعاقب عليها القانون إما بالغرامة أو الحبس لمدة عامين، التصرف بنية حرمان الزوجة أو الأبناء الذين على قيد الحياة من نسل ذلك الرجل من هذا الحق.

وبالرغم من ذلك فإن القوانين العرفية والممارسات التقليدية الموجودة في جمهورية لانوستا تحرم الأرامل من ميراث الأراضي من أزواجهم المتوفين، حتى وإن كانت تلك الأرض هي التي عاشوا وعملوا عليها معاً.

وتتبقى قضايا الميراث المعقدة من ممارسات تعدد الزوجات. يعتبر تعدد الزوجات محظوراً بموجب القانون المدني، إلا أن هذا الأمر مقبولاً ومتفق عليه بشكل واسع النطاق في المجتمع وبين السلطات المختلفة، وتحكمه القوانين العرفية. فيقوم الرجل بالزواج من امرأة واحدة بموجب القانون المدني، ثم يتزوج من واحدة أو اثنتين أو ثلاثة من النساء من خلال العرف؛ أو أنه يتزوج من خلال النظام العرفي ثم يتزوج بعد ذلك بواحدة أخرى بشكل رسمي بموجب القانون المدني. تتبقى المشكلات عندما يتوفى الزوج المتزوج من أكثر من زوجة ويجب توزيع ممتلكاته على وارثيه من الزوجات والأبناء وغيرهم.

قليل من الزوجات من تستفيد من النظام القانوني الرسمي من أجل فرض وصايتها على تخصيص وتوزيع التركة بعد وفاة زوجها. ونادراً ما تتحدى النساء الأرامل شرعية القواعد العرفية السارية المتعلقة بالميراث أو تتقدم بشكوى حول التمييز الذي يتم في توزيع الميراث الذي تنطوي عليه تلك القوانين العرفية.

تشتمل توابع هذا التمييز ضد الأرامل على حدوث حالات فقر مدقع (حيث تجد بعض الزوجات أنفسهن فجأة بدون مأوى)، وإيذاء (لأن التنافس على تلك الموارد قد يأخذ ذلك الشكل) والنبذ والعزلة (إذ أن الزوجة التي تكون بلا موارد تنال وضعاً متدنياً في المجتمع)، وسوء الحالة الصحية (كأحد توابع الفقر) والأمراض النفسية (الذي قد يكون نتيجة لكل ما سبق).

هناك عدد من العوامل من شأنها تسهيل العمل في جمهورية لانوستا من أجل تحسين عملية تنفيذ القوانين الرسمية المتعلقة بالميراث وتعديل الممارسات العرفية القائمة على التمييز:

- تقوم وزارة النوع الاجتماعي الجديدة بتنظيم حملة توعية عامة حول قضايا النوع الاجتماعي.
- قامت وزارة العدل بتأسيس مجموعة عمل بين الأقسام حول العدالة التي تراعي مسائل النوع الاجتماعي، مع حصولها على دعم الاتحاد الدولي للعدالة المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- قامت النساء التي تعمل في سلك المهن القانونية بتكوين "رابطة المحامين من النساء" وأعلنت عن عزمها للتعامل مع قضايا الميراث.
- سيتم عقد اجتماع ضخم يضم كبار السن من جميع أنحاء جمهورية لانوستا في نهاية العام، وسيتم إدراج القوانين العرفية التي تتعلق بقضايا ملكية الممتلكات ضمن جدول أعماله.

لا يقوم القانون بتطبيق نفسه. فحتى يقوم الأفراد، والذين هم النساء في هذه الحالة، بالسعي نحو إيجاد العلاج والحلول التي يوفرها القانون، يظل القانون عديم الفائدة. وإذا استمرت المرأة بكل سلبية في قبول الطرق القديمة وغير العادلة في توزيع الممتلكات وعدم المطالبة بحق اعتبارها وريثة شرعية، إذاً تكون التغييرات التي أجريت على القانون بلا طائل.

المستشار أنتوني جوبي
(Anthony Gubbay)

١ ذكرت بواسطة:

Vanessa von Struensee,
"The Contribution
of Polygamy to
Women's Oppression
and Impoverishment:
An Argument for its
Prohibition," Murdoch
University Electronic
Journal of Law 12, no.1
(2005), <http://www.austlii.edu.au/au/journals/MurUEJL/20052.html>
(آخر وصول للصفحة في: ٢٩ يوليو ٢٠٠٩).

الممارسات التقليدية والقانون القومي: التعليم والتنفيذ

الأسئلة

- (١) ما هي الممارسات التقليدية الضارة فيما يتعلق بالميراث في لانوستا وما الخطوات التي ستقوم باتخاذها من أجل معالجة هذا الأمر؟
- (٢) ما هي الإجراءات الأخرى التي تعتبر ضرورية من أجل بدء عملية تنفيذ فعال للقوانين القومية السارية التي تتعلق بالميراث؟
- (٣) من الذين يجب عليهم المشاركة في هذه العمليات؟
- (٤) كيف يمكنك ترتيب أولويات أنشطتك المقترحة؟
- (٥) ما هو الإطار الزمني المتخيل للحصول على نتائج التغييرات؟
- (٦) كيف يمكن للتغييرات التي تتم في تنفيذ قانون الميراث أن يكون لها تأثير على جهود الإصلاح القضائي الأخرى فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي؟

مناقشة: أشكال العدالة المتواجدة على نحو متزامن



نوع التدريب: متعلق بالموضوع

الجمهور: تتحقق أفضل النتائج إذا كان بعض (أو كل) جمهور المتدربين ينتمون إلى أو يعملون في مواطن ما بعد النزاعات

الوقت المطلوب: حوالي ٥٠ دقيقة

حتى ٣٠ شخصاً

حجم المجموعة المتوقع

ألواح ورقية قلابة وأقلام تحديد

المستلزمات

أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

يتمثل العنصر الرئيسي في هذا التدريب في إلقاء الضوء على كيف أنه يمكن أن تتواجد المعايير والقواعد القانونية الرسمية المتعلقة بالملاحقة القضائية وأشكال العدالة العرفية التقليدية في نفس الوقت بصورة ناجحة. يهدف التدريب إلى زيادة الوعي لدى المتدربين نحو القدرة على قبول الاتجاهات المختلفة بدون ضرورة تفضيل أحدها على الأخرى.

توجيهات للمدربين

من المفترض أن تتناسب طبيعة هذا التدريب مع الغالبية العظمى من فئات المتدربين، وذلك لأن معظم الناس يميلون إلى الاشتراك في المناقشات. فمن المفترض ألا تجد أي صعوبة في العثور على متطوعين ليقوموا بدور المتحدثين الرسميين. بل إن التحدي الأكبر قد يتمثل في ضمان توفير فرصة مناسبة لجميع المتدربين للمشاركة، إذ ليس من الممكن أن يكون الجميع متحدثين رسميين.

إذا كنت ترغب في تناول بعض القضايا التي تتعلق بالعدالة التقليدية والممارسات بشكل أعمق، فيجب الأخذ بعين الاعتبار استخدام التدريب ١٨ "أخذ المنظور" في موارد تدريبية على إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي.

أهداف التعلم

بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:

- إبراز بعض الاختلافات الموجودة بين تنمات القانون الرسمي وأنظمة العدالة التقليدية
- إظهار الفهم لأهمية كلا الشكلين لنظام العدالة

إرشادات التدريب

قم بتقسيم الجمهور إلى مجموعتين. وفقاً للخلفية الخاصة بعرض الموقف المختصر الموضَّح في النشرة:

- تتولى إحدى المجموعتين مهمة تحديد محاور المناقشة المتعلقة بتحقيق طريقة أكثر رسمية للعدالة تلتزم بتطبيق المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

- بينما تتولى المجموعة الثانية مهمة تحديد محاور المناقشة التي تتعلق بأحد أشكال العدالة التقليدية (غير الرسمية)، التي يقوم بتنفيذها مجلس مكوّن من مجموعة من كبار السن.

تقوم كل مجموعة بانتخاب منسق ليدبر دفة مناقشات المجموعة ومتحدث رسمي ليقوم بعرض المناقشات أمام جميع الجلسة. يستغرق عمل المجموعة مدة زمنية مقدارها ٢٠ دقيقة.

في الجلسة العامة أمام الجميع، يقوم المتحدثات الرسميات بعرض مناقشات كل مجموعة (١٠ دقائق). يجب على الجمهور تدوين الملاحظات حول المناقشات التي يرون أنها ذات طبيعة إقناعية خاصة ولماذا.

في الجزء المتبقي من التدريب (٢٠ دقيقة)، يقوم الجمهور بانتقاء الأكثر قوة من مجموعتي النقاشات، ويحاولون رسم معالم طريقة ينصب تركيزها على أنه كيف يمكن أن تدعم كلا شكلي العدالة الرسمية والتقليدية بعضهما البعض بشكل مفيد. يمكنك طرح الأسئلة مثل:

- كيف يمكنك التعامل مع أشكال العدالة التقليدية؟ ما هي أشكال التواصل والتعاون التي يمكن تحقيقها مع كبار السن؟
- كيف يمكنكم (يا كبار السن) إدراج التشريعات الحالية ومعايير حقوق الإنسان والاستناد إليها في اتخاذ قراراتكم. ما الذي تتوقعونه من أنظمة العدالة الرسمية؟

قم بتوظيف بعض المتطوعين من المتدربين لتدوين الإجابات على لوحات أوراق كبيرة الحجم.

إذا لم تنبثق عنها المناقشات بشكل طبيعي، قد تحتاج إلى لفت انتباه المتدربين إلى أن ليس من الضروري أن تكون الأنظمة "الرسمية" دائماً "أنظمة عقابية" متساوية، ولا أن تكون الأنظمة "غير الرسمية" دائماً "أنظمة تصحيحية" فيما يتعلق بأنظمة العدالة والقضاء. فبينما توصف آليات العدالة التقليدية غالباً أنها تركز على العدالة التصحيحية

مناقشة: أشكال العدالة المتواجدة على نحو متزامن

حيث تتاح للجنة فرصة تقديم التعويض عن جنايتهم ثم الانخراط في المجتمع مرة أخرى، إلا أن بعض أنظمة العدالة التقليدية أو العرفية تعتبر من الأنظمة العقابية شديدة الصرامة. فليس من السهل التعميم فيما يتعلق بأنظمة العدالة التقليدية، فإنها تتنوع وتختلف كثيرًا مثلها في ذلك مثل أي جانب من جوانب الثقافة. وفي الوقت نفسه، بينما تنبثق أنظمة العدالة الرسمية في كثير من البلدان من أحد الأعراف العقابية أو الجزائية، فإن معايير حقوق الإنسان أيضًا تستند إلى بعض العناصر التصحيحية - مثل الحق في الإصلاح والتعويض. إذا اقتضت الضرورة، يمكنك الرجوع إلى الصفحتين ٢٤ و ٢٦ من أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي للحصول على معلومات خلفية.

يمكنك كتغيير منهجي تقسيم الجمهور إلى ٤ إلى ٦ مجموعات فرعية، يتولى نصفها مهمة تحديد محاور النقاش حول الطرق غير الرسمية بينما يتولى النصف الآخر مهمة المناقشة حول الطرق التقليدية. ثم يمكنك تقسيم المجموعات إلى أزواج من أجل مناقشة القضايا المختلفة. وبذلك يمكنك مناقشة المقترحات الخاصة بالطريقة المشتركة فقط في الجلسة العامة أمام الجميع. تعمل هذه الطريقة بشكل جيد مع الجمهور كبير العدد وإذا كان لديك الوقت الكافي لذلك.

إرشادات التدريب

التغييرات المحتملة

مناقشة: أشكال العدالة المتواجدة على نحو متزامن

النشرة

عرض الموقف

تمر دولة باتا حالياً بمرحلة ما بعد النزاع. ومنذ عام سبق، تم التوقيع على اتفاقية سلام، إلا أن المجتمع لا يزال يشهد بعض أشكال العنف. حيث تنتشر الصراعات حول حيازة الأراضي وملكية المنازل حتى سادت حوادث الهجوم الانتقامي وانتشرت داخل المجتمعات ذات التركيبة العرقية والعنصرية المتباينة للدرجة التي أصابت الناس بالذعر حتى أن أحدهم يخشى أن يغادر بيته. وكانت النساء والفتيات ضمن الأغراض المستهدفة بشكل خاص، حيث تتعرض الكثيرات منهن إلى الاغتصاب أو الاعتداء الجنسي.

وتبذل الحكومة الانتقالية لدولة بيتا بالإضافة إلى بعض الجهات المانحة جهوداً مضنية من أجل إيجاد استجابة قوية بواسطة أنظمة العدالة الرسمية ضد كافة أشكال وممارسات العنف الجنسي. فقد اقترحوا تأسيس محكمة خاصة في العاصمة يركز عملها على جرائم العنف الجنسي. وبالرغم من ذلك، يعترض كبار السن وزعماء القبائل ويناشدوا حكومة باتا باحترام طريقتهم وتقاليدهم في تحقيق العدالة والآليات التي يعتمدون عليها في حل النزاعات التي تتم بين المجتمعات. حيث يقولون أنه يمكنهم التعامل مع الجناة المتهمين بقضايا العنف الجنسي دون الحاجة إلى إحضارهم إلى العاصمة. ويشيرون إلى أن كافة المؤسسات القضائية في باتا منهمكة تماماً في تلك المهمة الضخمة التي تتمثل في ملاحقة الجرائم التي تم تنفيذها أثناء الحرب وبعدها، وأنه على أي حال، لا أحد يدري ما يمكن فعله مع كل أولئك المسجونين.

وتبعاً للتقاليد والأعراف السارية، على مستوى القرية، يقوم مجموعة من كبار السن بالقرية بعقد جلسة استماع للفاعل أو الجاني المتهم والضحية أمام أهل القرية. وقد تستغرق مثل هذه الجلسات يوماً بأكمله أو نحو ذلك، تبعاً لمستوى خطورة الجريمة. وقد يتم دعوة الشهود للمثول ويستطيع كل من يرغب في المشاركة كذلك أن يدلي بقوله في المناقشة من أجل الوقوف على حقيقة ما حدث بالفعل ومن ثم تحديد معالم الجريمة والذنب. في نهاية تلك العملية، يقوم كبار السن بالانسحاب إلى مجلس خاص والاتفاق فيما بينهم على العقوبة التي يجب فرضها، وغالباً ما يتم تنفيذها من خلال أحد أجهزة المجتمع أو من خلال تقديم تعويض عنها إلى الطرف المتضرر.

ويطالب كبار السن بتطبيق هذه الطريقة فيما يتعلق بجرائم الاغتصاب والاعتداءات الجنسية على النساء والفتيات. وستكون طريقتهم هذه بلا شك أسرع وسيترتب عليها اندماج أسرع للمجرمين في مجتمعاتهم مرة أخرى.

وقد أشار البعض الآخر إلى أن هذه الطريقة تتسم بلين وتسامح زائد إذا ما أخذنا في الاعتبار درجة الوحشية الموجودة بالإضافة إلى الدعم والمساندة الخاصة التي يحتاج إليها ضحايا الاغتصاب. فهذه الأصوات تنادي بـ"عدالة حقيقية"، في شكل عقوبة محققة، يجب أن تسود.

وقد قامت إحدى المجموعات النسائية التي بدأت في الاهتمام وتقديم الدعم لضحايا الاعتداءات الجنسية الناجين بإجراء مقابلات شخصية مع بعض النساء حول آرائهن فيما يتعلق بشكل العدالة الذي يجب أن يسود. فطالبت الكثيرات من تلك النساء بتطبيق العقوبة مؤمنات بأنهن سيحصلن على العدالة من خلال المحاكم الموجودة بالعاصمة. وكثير منهن في حاجة إلى الاستشارات والرعاية الصحية والدعم اللازم لتأمين السكن والعمل لكل واحدة منهن. وتعيش النساء في ظل الخوف من التعرض لنفس الأحداث مرة أخرى، حيث الجناة عليهن طليقون.

تقصص الأدوار: إنشاء عيادات مساعدة قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

١٢

التطبيق في مجال العمل

نوع التدريب:

أي شخص مهتم بالاستجابات المتعلقة بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع (مثل المسؤولين بالوزارة ومؤسسات المجتمع المدني والجهات المانحة وفرق العمل بالأمم المتحدة)

الجمهور:

حوالي ٧٠ دقيقة

الوقت المطلوب:

حتى ١٨ شخصًا

حجم المجموعة المتوقع

سبورة

المستلزمات

نشرات المتدربين

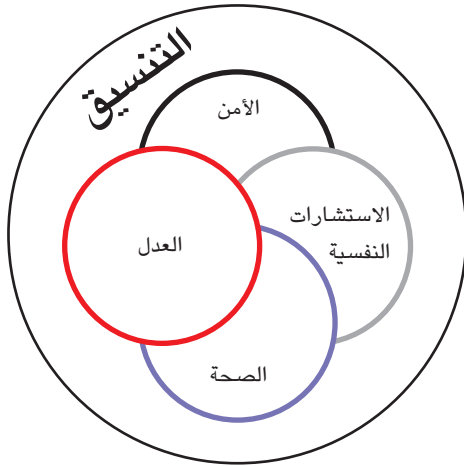
(مطلوب حجات لفترات الاستراحة)

أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

توجيهات للمدربين يتناول هذا التدريب قضية التصحيح والتعويض القضائي لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) في ظل مرحلة ما بعد النزاع. يواجه المتدربون تحديًا يتمثل في إعداد خطة عمل تحتاج إلى أن يتم تنسيقها مع إحدى الجمعيات المعنية بالعنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV). يتم التركيز على الحاجة إلى التنسيق طوال التدريب.

توجيهات للمدربين

قبل البدء في التدريب، تأكد من وجود مستوى مقبول من الفهم لدى الجمهور للإطار العام لقضية الاستجابة إلى العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV). قد يساعد رسم هذا الشكل التوضيحي على السبورة الجميع على فهم أن التدريب يتناول جانبًا واحدًا فقط من ذلك الإطار الكبير:



في بعض السياقات، قد يُطلب أن يتوافق مصطلح "الضحية" مع القوانين ذات الصلة، ولذلك يستخدم المصطلح "الضحية" في هذا التدريب. قد ترغب في الإشارة إلى بعض الدلالات أو المفاهيم التي تنطوي عليها كلمة "الضحية" (الحزينة، الضعيفة، العاجزة)، ومصطلح "الناجية" (الصامدة، الحاصلة على الدعم) - ويفضل الكثير من المهتمون بقضايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) باستخدام المصطلح الأخير.

بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:

أهداف التعلم

- تحديد الأنشطة الضرورية لإقامة إعادة تأهيل قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)
- إدراك أهمية التنسيق بين تلك الأنشطة داخل إطار شامل من الاستجابة إلى العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV).

تقصص الأدوار: إنشاء عيادات مساعدة قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

إرشادات التدريب

خذ ٥ دقائق لإعداد عملية تقمص الأدوار:

تقدمت إحدى المنظمات غير الحكومية إلى حكومة لانوستا بفكرة تتمثل في تطوير عيادات مساعدة قانونية في شمال البلاد، والتي تعتبر أكثر المناطق التي تعاني من حالات العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV). ويرغب أحد المسؤولين في وزارة العدل والذي يعتبر مسؤولاً ولا عن النظام القضائي في الشمال في عقد اجتماع مع هذه المنظمة غير الحكومية ومنسق الجمعية المعنية بقضايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV). تتواجد الجمعية المعنية بالعنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) في العديد من الهيئات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية، والمنسق حالياً هو صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM). يقوم المدربون بتقصص الأدوار خلال هذا الاجتماع. تميل كافة الأطراف المشاركة في الاجتماع إلى تأييد عرض المنظمة غير الحكومية وجهاً لوجه. تتمثل أهداف الاجتماع في:

- التوصل إلى رؤية مشتركة ومتناسقة حول عيادات المساعدة القانونية.
- التنسيق بين عيادات المساعدة القانونية والمبادرات الحالية.

قم بتقسيم الجمهور إلى ثلاث مجموعات فرعية تتكون كل واحدة منها من ٤ إلى ٦ أشخاص، يتخذ كل واحد منهم وجهة نظر مختلفة نحو الموضوع:

- المجموعة أ: ممثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يهتم بتنسيق شبكة شاملة للتعامل مع العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) في جمهورية لانوستا)
 - المجموعة ب: مسؤول تابع لوزارة العدل (مسؤول عن الأسئلة المتعلقة بالنظام القضائي في شمال لانوستا)
 - المجموعة ج: ممثل المنظمة غير الحكومية (يرغب في تأسيس عيادات مساعدة قضائية في شمال لانوستا)
- قم بتوزيع نسخة من المنشورات "أ" و "ب" و "ج" على كل مجموعة. اطلب من كل مجموعة تعيين منسق ليقوم بإدارة مناقشات المجموعة.

تقوم المجموعات بتجهيز نفسها للاجتماع، وتعد قائمة بالموضوعات والقضايا التي ترغب في مناقشتها مع الطرفين الآخرين. تقوم المجموعة التي تمثل الحكومة بإعداد جدول أعمال وهي التي ترأس الاجتماع. إذا شعرت أن الأمر يتطلب تقديم بعض التوجيه فيما يتعلق بإدارة الاجتماع ورئاسته، يمكن اتباع النشرة ج من التدريب ١٢ في موارد تدريبية على الرقابة البرلمانية على قطاع الأمن والنوع الاجتماعي. تقوم كل مجموعة بانتخاب اثنين يمثلان المتحدثين الرسميين اللذين سيتقصدان أدوارهما خلال الاجتماع. وكلاهما من نفس المرتبة، حيث يقومان بينهما بكل بساطة باقتسام دور تقديم القضايا ذات الاهتمام خلال الاجتماع. وقت التجهيز هو ٣٠ دقيقة.

يتم بعد ذلك تمثيل الاجتماع من خلال تقمص الأدوار (حصة كل مجموعة لا تزيد عن ٢٠ دقيقة)، ويرأس الاجتماع المسؤول التابع لوزارة العدل (من المجموعة ب).

بعد إتمام عملية تقمص الأدوار، يتم توفير مدة ١٠ دقائق للتليخيص يشترك فيها جميع الجمهور. ويتم التركيز في هذه المدة على ما إذا كان المتدربون يشعرون أن الاجتماع قد حقق أهدافه ولماذا أو لماذا لا. قم بختام التدريب بمناقشة كيف ترتبط عيادات المساعدة القانونية مع الجهود الأخرى الرامية إلى تحسين الوصول إلى مرافق العدالة وكيف يمكنها تعزيزها.

وتبعاً لاحتياجات الجمهور، قد ترغب في المضي قدماً بهذا التدريب خطوة أخرى للقيام بتطوير خطة عمل. في هذه الحالة، قم بالاعتماد على نتائج الاجتماع الذي تم تقمص الأدوار خلاله. قم برسم شبكة كما يظهر فيما يلي وقم بجمع الاقتراحات حول كيفية المتابعة (٣٠ دقيقة).

التغييرات المحتملة

الموضوعات الأساسية	النشاط	الجدول الزمني	من؟

يمكنك استخدام هذا التدريب مع أحد السياقات النظرية الأخرى، مثل، الربط بينه وبين التدريب ١٣ نظرة من الأعلى لإصلاح قطاع الأمن الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي في موارد تدريبية على إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي. كما يمكن الجمع بينه وبين أحد تدريبات وضع خطة العمل، مثل التدريب ١٥ في موارد تدريبية على إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي.

تقصص الأدوار: إنشاء عيادات مساعدة قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

المجموعة أ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منسق الشبكة المعنية بقضايا
العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

تقوم مجموعتك بتقصص دور صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM). وصندوق الأمم المتحدة
الإنمائي للمرأة (UNIFEM) هو المنسق لشبكة العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)
في باتا، والذي يشمل على مجموعة مختلفة من الهيئات التابعة للأمم المتحدة والجهات المانحة
والمنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية. تقوم شبكة العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي
(SGBV) بإدارة برنامج متكامل للاستجابة لقضايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي.

ولقد تم إخبارك أن إحدى المنظمات غير الحكومية قد أبدت اهتماماً بتأسيس عيادات مساعدة قانونية في
المناطق الشمالية من البلاد. ويتمثل الدور الذي تقوم به عيادات المساعدة القانونية لضحايا العنف الجنسي
والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) في تقديم الدعم والتمثيل القانوني لهم. ولقد قمت بمناقشة
العرض المقدم من أجل تأسيس عيادات مساعدة قانونية مع الأعضاء الآخرين لشبكة العنف الجنسي والقائم
على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) ووافق الجميع على أنها قد تكون مبادرة نافعة لدعم ضحايا العنف
الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)، غير أن البعض قد أشار إلى بعض المشكلات التي
تتمثل في التنسيق بين هذه المبادرة وبين الأجهزة المتواجدة بالفعل.

وقد دعا المسؤول الحكومي الذي يتولى مسؤولية الأسئلة التي تتعلق بالنظام القانوني في الشمال إلى عقد
الاجتماع، والذي تم دعوتك والمنظمة غير الحكومية المعنية إليه. ستحتاج إلى تجهيز الاجتماع بالشكل التالي:

موقفك ومخاوفك:

- نرغب في قيام المنظمة غير الحكومية بالانضمام إلى شبكة العنف الجنسي والقائم على أساس النوع
الاجتماعي (SGBV) متداخلة الهيئات والتوقيع على مدونة قواعد السلوك الخاصة بنا والمشاركة
في آليات واجتماعات التنسيق التي نقوم بعقدتها.
- نحن نستعين بالمراكز الاجتماعية الموجودة من أجل تأسيس نقاط دعم متعددة التخصصات لضحايا
العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV). تجمع هذه المراكز بين الخدمات
المتعلقة بالصحة البدنية والصحة النفسية وبين تلبية احتياجات المعيشة مثل السكن والتدريب على
المهارات العملية. لا يتم في الفترة الحالية تقديم المساعدة القانونية (أو لا يتم ذلك على النحو المطلوب).
فهل يمكن إلحاق عيادة مساعدة قانونية بتلك المراكز؟
- نحن نحتاج (وليس لدينا إلى الآن) إلى نظام إحالة وإعداد تقارير واضح المعالم. فنحن نخطط لتقديم
نظام لإدارة القضايا بالنيابة عن الضحايا، حتى لا تضطر الضحية لقص مأساتها عدة مرات أمام الناس.
كما نوصي بأن تكون عيادات المساعدة القانونية جزءاً من نظام الإحالة وإعداد التقارير الخاص بنا.
- نحتاج إلى تأسيس طرق لمراقبة برامج الدعم المقدمة لضحايا العنف الجنسي على خلفية النوع الاجتماعي.
حالياً، لا تتوفر الأنظمة التي يمكنها القيام بذلك، ولا نملك المعلومات حول ما يحدث للنساء والفتيات الذي
نقوم بمساعدتهن بمجرد تجاوزهن مرحلة المراكز الخاصة بنا. كما ينبغي أيضاً أن يكون لعيادات المساعدة
القانونية دور فيما يتعلق بالمراقبة؛ ربما كان ذلك كجزء من نظام رقابة متكامل مع المراكز التابعة لنا.
- يتحدث السكان في شمال البلاد بلهجة ليست هي اللغة الرسمية للبلاد. ونحتاج إلى ضمان تمكن الضحايا
من التعبير عن حالات الاعتداءات الجنسية التي تعرضن لها بلهجتهم الخاصة وضمن توفير المعلومات
الخاصة بالخدمات المقدمة لهن بلهجتهم أيضاً. ويعتبر ذلك أمراً هاماً بالنسبة لعمل المساعدة القانونية.
- ستحتاج عيادات المساعدة القانونية إلى توفير موظفات وفريق عمل من النساء، إذا أن النساء في هذا
البلد تخجل من مناقشة التعدي الجنسي عليهن مع رجل غريب.
- فمن الصعب جداً على المرأة أن تقص أحداث اغتصابها، وذلك لأن هناك عدد محدود جداً من النساء
في جهاز الشرطة ولا يقوم جهاز الشرطة بالتحقيق في الأمر بالشكل المناسب. كما ينبغي على عيادات
المساعدة القانونية تقديم التدريب اللازم لأفراد الشرطة والقائمين بإجراءات الملاحقة القضائية والقضاة
حول القوانين والإجراءات التي تتعلق بالعنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV).
- ويجب على عيادات المساعدة القانونية إطلاع الضحايا على الصورة الحقيقية المتوقعة من النظام القضائي.
فهناك تأخر لأربع سنوات للقضايا الموجودة بتلك المحاكم، وهو الأمر الذي قد يصيب الضحية بالإحباط.

تقمص الأدوار: إنشاء عيادات مساعدة قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

النشرة أ

المجموعة أ - صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، منسق الشبكة
المعنية بقضايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

<p>ما الذي نتوقعه من المنظمة غير الحكومية لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا؟</p>	<p>ما الذي نتوقعه من الحكومة لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا؟</p>
<p>كيف يمكننا تقديم المساعدة إلى المنظمة غير الحكومية؟</p>	<p>كيف يمكننا تقديم المساعدة إلى الحكومة؟</p>

تقصص الأدوار: إنشاء عيادات مساعدة قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

المجموعة ب - مسؤول الحكومة

ستقوم مجموعتك بتقمص دور المسؤول الحكومي المسؤول عن الأسئلة المتعلقة بالنظام القضائي في شمال البلاد. أنت تعلم، فإن النساء والفتيات ضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) تواجهن صعوبة بالغة في الوصول إلى المحاكم ومرافق العدالة، وتعتقد أن عيادات المساعدة القانونية قد تكون ذات فائدة عظيمة. وتعرف أيضاً أنه يتمثل الدور الذي تقوم به عيادات المساعدة القانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) في تقديم الدعم والتمثيل القانوني لهم.

ولقد دعوت لعقد اجتماع مع المنظمة غير الحكومية التي تقدمت باقتراح لتأسيس عيادات مساعدة قانونية وكذلك مع منسق الشبكة المعنية بالعنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV). وتعتبر مسؤولاً عن جدول الأعمال الخاص بالاجتماع القادم.

موقفك ومخاوفك:

- لا يقدم النظام القضائي إلى الآن الحماية الكافية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV). ولذلك فقد توفر عيادات المساعدة القانونية الاستشارات والدعم للضحايا طوال فترة المرافعات القانونية بالمحاكم.
- قد تستطيع عيادات المساعدة القانونية تحسين الوصول إلى مرافق العدالة في هذه المنطقة، وهو المطلب الذي يعتبر ضرورياً. فعلى سبيل المثال، لا يتمتع السكان في هذه المنطقة بمعرفة كافية بحقوقهم.
- ولكن، من المهم أن تعمل عيادات المساعدة القانونية بالشراكة والتعاون مع الشرطة وسلطات الملاحقة القضائية والمحاكم. يجب أن تتم كافة أشكال المساعدة التي يتم تقديمها وفقاً للقوانين السارية في باتا ومعايير الإثباتات والأدلة وإلا فسيكون ضررها أكثر من نفعها.
- تحتاج عيادات المساعدة القانونية إلى تطوير مهمة رئيسية والتأكد من استيعاب الآخرين في شبكة العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) لنطاق عملها ومهمتها الرئيسية وحدودها. وينبغي أن تخضع خدماتها وأجهزتها إلى التقييم الخارجي الدوري لضمان جودة خدماتها المقدمة.
- يجب أن تكون الخدمات التي تقدمها عيادات المساعدة القانونية مجانية بالنسبة للضحايا، إلا أن الحكومة لا يمكنها تحمل تمويلها في الوقت الراهن. من أين ستأتي موارد تمويل عيادات المساعدة القانونية؟
- كم المدة التي ستمكث خلالها المنظمة غير الحكومية في باتا؟ ستحتاج الحكومة إلى الحصول على التزام لمدة عشر سنوات لضمان تأسيس عيادات المساعدة القانونية على أفضل نحو ممكن، وأنه يمكن إدارتها بواسطة المؤسسات المحلية قبل مغادرة المنظمة غير الحكومية.
- كيف ستمكث المنظمة غير الحكومية من تنسيق خدماتها مع الهيئات القومية والإقليمية والمحلية التابعة للحكومة.

يمكنك إعداد جدول الأعمال بالشكل التالي:

تقمص الأدوار: إنشاء عيادات مساعدة قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

المجموعة ب - مسؤول الحكومة

جدول الأعمال

أهداف الاجتماع:

- التوصل إلى رؤية مشتركة ومتناسقة حول عيادات المساعدة القانونية
- التنسيق بين عيادات المساعدة القانونية والمبادرات الحالية.

النقطة ١

النقطة ٢

النقطة ٣

؟

نتائج الاجتماع:

.١

.٢

.٣

؟

النشرة ب

تقمص الأدوار: إنشاء عيادات مساعدة قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

المجموعة ج -- المنظمة غير الحكومية التي تقدمت باقتراح لتأسيس عيادات مساعدة قانونية

تتقمص مجموعتك دور إحدى المنظمات غير الحكومية التي تخطط لتأسيس عيادات مساعدة قانونية منتشرة في مجتمعات الجزء الشمالي من البلاد، وهو الجزء الذي يعاني من مشكلات العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) على النحو الأكبر. ويتمثل الدور الذي تقوم به عيادات المساعدة القانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) في تقديم الدعم والتمثيل القانوني لهم.

وقد دعا المسؤول الحكومي الذي يتولى مسؤولية الأسئلة التي تتعلق بالنظام القانوني في الشمال إلى عقد الاجتماع، والذي تم دعوتك ومنسق الشبكة المعنية بقضايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) إليه. ستحتاج إلى تجهيز الاجتماع بالشكل التالي:

موقفك ومخاوفك:

- سنزود ضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) بخدمات التمثيل القانوني. كما سنقوم أيضًا بإعلام ضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) بالخيارات المتاحة فيما يتعلق بحقوقهم القانونية.
- وإن كنا نأمل في تقديم خدمات مساعدة قانونية مجانية تمامًا، إلا أننا نرى أنه من التزامات الدولة المساهمة ولو بالقليل. يحتاج خيار الشراكة والتعاون مع كليات الحقوق ورابطات المحامين من أجل تقديم خدمات مجانية (بدون أي تكاليف) إلى التناول بالبحث والمناقشة.
- في أي المواقع نستطيع تقديم خدماتنا؟ كيف يمكننا التأكد من أن الأفراد الذين يلجؤون إلى عيادات المساعدة القانونية لم يصبه العار بكونهم من ضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)؟
- يجب علينا التأكد من تطبيق وفرض قوانين مكافحة العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) ذات الصلة. يمكننا تقديم التدريب اللازم للهيئات المحلية التابعة للحكومة والشرطة والقضاة حول الجوانب المختلفة لقضايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV).
- يجب أن تتميز إجراءات المحاكم بالحساسية تجاه الضحايا. فيجب أن تكون هناك إجراءات وقائية في قاعة المحكمة مثل توفير الستائر أو الحجب لضمان حماية خصوصية الضحايا وعدم دفعهن لمواجهة الجناة عليهن أثناء الإدلاء بالشهادة.
- هل يمكننا التأكد من أن قواعد الإثباتات والأدلة يمكن أن تفرض حجب بعض الأدلة التي تتعلق بالماضي الجنسي للضحية أو سمعتها؟
- يمكن مناقشة تأسيس "المحاكم المتنقلة" - حيث يقوم القضاة القائمون عليها بالتنقل في أرجاء الدولة من أجل عقد جلسات استماع - وذلك بهدف توسيع دائرة العدالة لتصل إلى المناطق الريفية.
- نرغب في استئجار فريق عمل محلي يتحدث باللغات المحلية ذات الصلة وتدريبهم ليقوموا بدور مساعدي المحامين. ما هو الدعم الذي يمكننا الحصول عليه من أجل القيام بهذا الأمر؟
- هل يمكننا تلقي الدعم فيما يتعلق بمساعدة الضحايا والشهود على حضور جلسات المحكمة (من خلال توفير وسائل المواصلات والإقامة والوجبات وغير ذلك)؟

تقمص الأدوار: إنشاء عيادات مساعدة قانونية لضحايا العنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)

النشرة ج

المجموعة ج -- المنظمة غير الحكومية التي تقدمت باقتراح لتأسيس عيادات مساعدة قانونية

<p>ما الذي نتوقعه من الشبكة المعنية بالعنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV) لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا؟</p>	<p>ما الذي نتوقعه من الحكومة لمساعدتنا في تحقيق أهدافنا؟</p>
<p>كيف يمكننا تقديم المساعدة إلى الشبكة المعنية بالعنف الجنسي والقائم على أساس النوع الاجتماعي (SGBV)؟</p>	<p>كيف يمكننا تقديم المساعدة إلى الحكومة؟</p>

وضع إستراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني

١٣

نوع التدريب:

نظري

الجمهور:

أفراد مؤسسات المجتمع المدني

الوقت المطلوب:

حوالي ٤٥ دقيقة

حجم المجموعة المتوقع

حتى ١٦ شخصاً

المستلزمات

أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي القرينة

توجيهات للمدربين

ينصب تركيز هذا التدريب على جمهور مؤسسات المجتمع المدني. إلا أنه قد يكون شيقاً أيضاً ومثمراً مع المسؤولين الحكوميين، ذلك إذا قبلوا أن يضعوا أنفسهم في بوتقة مؤسسات المجتمع المدني.

وتبعاً لمستوى الخبرة الذي يتمتع به جمهورك فيما يتعلق بالتخطيط الإستراتيجي، فقد تحتاج إلى إضافة بعض الوقت من أجل شرح الخطوات المتعددة للعملية الإستراتيجية (من المفترض أن تساعدك ورقة العمل على ذلك). يجب ألا تزيد مجموعتك الفرعية عن أربعة أشخاص، وذلك لأن المجموعات كبيرة الحجم قد تواجه صعوبة أكبر إذا ما كانت مهمتها تتمثل في الاتفاق على صياغة دقيقة للغة إلى حد بعيد.

يمكن دمج هذا التدريب مع التدريب ١٣ "نظرة من الأعلى لإصلاح قطاع الأمن الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي" في موارد تدريبية على إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي، مع جعل الموقف في زوبانيا بدلاً من هاستابان، كما يتناسب التدريب بشكل جيد أيضاً مع تدريبات التخطيط لانخراط المجتمع، مثل التدريب ١٢ في موارد تدريبية على إصلاح القطاع الأمني والنوع الاجتماعي.

أهداف التعلم

- بعد إكمال هذا التدريب، سيصبح المتدربون قادرين على:
- تطوير أهداف إستراتيجية لدعم دور الهيئة الحكومية المعنية بالتعامل مع قضايا العنف الجنسي
 - التعرف على المميزات المترتبة على التنسيق بين وتكوين التحالفات والروابط بين مؤسسات المجتمع المدني
 - تطوير خطة تنفيذ لدعم مؤسسات المجتمع المدني لدور الهيئة الحكومية المعنية بالتعامل مع قضايا العنف الجنسي

إرشادات التدريب

اشرح للمتدربين أن الهدف من هذا التدريب يتمثل في ممارسة التفكير الإستراتيجي من جهة مؤسسات المجتمع المدني المشاركة في قضية الإصلاح القضائي.

للاستفادة من هذا التدريب على أفضل نحو ممكن، فسيكون من الأفضل تقسيم الجمهور إلى مجموعات تتكون كل واحدة منها من أربعة أفراد. قم بتزويد المجموعات بالنشرة المرفقة واسمح لهم بفترة ٥ دقائق من أجل قراءة الخلفية والإرشادات وأسئلة التوضيح المحتملة. ثم خصص لهم فترة ٢٠ دقيقة للماء ورقة العمل. اطلب من كل مجموعة تعيين منسق للمجموعة مسئول عن توجيه مناقشات المجموعة ومقرر لإعداد التقرير وقراءته أمام الحضور.

في مدة ٢٠ دقيقة المتبقية أمام الجميع، قم بإعداد ورقة عمل رئيسية تحتوي على جميع الأفكار (على لوحة ورقية أو شريحة على جهاز الكمبيوتر)، وذلك من خلال المرور على الجمهور ومطالبتهم بتقديم الإستراتيجيات الخاصة بهم، ولكن تلك الإستراتيجيات التي لم يذكرها أحد آخر بالفعل. قم بتوزيع نسخ من ورقة العمل الأساسية في نهاية التدريب. (من أجل تسهيل مهمتك، تم توفير ورقة ملاحظات المدرب التي تحتوي على مثال شامل فيما يلي)

التغييرات المحتملة

يمكنك تنفيذ هذا التدريب بسهولة في أزواج (بالنسبة للجمهور الذين يتمتعون بقدر كبير من الخبرة، سيكون العمق الذي يتم تحقيقه من خلال هذا التدريب أكثر جودة) يحتاج إجراء هذا التدريب في شكل أزواج ضمن مجموعة تتكون من ٢٠ شخصاً إلى توفير مدة ١٥ دقيقة إضافية على الأقل.

وضع إستراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني

النشرة

تأسيس مجلس يُعنى بقضايا العنف الجنسي في هاستابان

نبذة

في دولة هاستابان، انتهت الحرب منذ عدة سنوات مضت، إلا أن المجتمع لا يزال يعاني من وجود بعض المخاطر التي تتعلق بالأمن. حيث تنتشر حوادث العنف الجنسي.

وفي العام الماضي، قام البرلمان بتمرير قانون العنف الجنسي الذي يشترط تأسيس مجلس العنف الجنسي رفيع المستوى. يقع مجلس العنف الجنسي، الذي تقوم بإدارته أمانة العنف الجنسي، ضمن هيكل وزارة النوع الاجتماعي، ويرأسه وزير النوع الاجتماعي. وذلك الموقع يضيف على المجلس مكانة مرموقة، بالرغم من أنه لم يتم تأسيسه بشكل كامل، فالتوقعات أعلى بكثير. سيشتغل المجلس على مجموعة أخرى من الوزراء ومفوض الشرطة وأفراد من فريق العمل التابع للنائب العام ومؤسسات المجتمع المدني.

تتمثل مهمة مجلس العنف الجنسي في ضمان تحقيق استجابة فعالة وقوية ومستندة إلى التنسيق تجاه العنف الجنسي على مستوى كل من السياسة والتنفيذ. سيقوم المجلس بما يلي:

- تجميع العوامل الرئيسية الخاصة بالتعامل مع العنف الجنسي من أجل التوصل إلى طريقة متكاملة
- قيادة الحكومة في المبادرات الخاصة بتنفيذ قانون العنف الجنسي بشكل كامل، ومراقبة عمليات تنفيذ القانون.
- تجميع البيانات والتقارير الواردة من الهيئات ذات الصلة فيما يتعلق باستجابات العنف الجنسي (مثل الشرطة والمحاكم وأجهزة دعم الضحايا)
- الإشراف على الاتجاه التعليمي للمجتمعات

ولما كان مجلس العنف الجنسي لا يزال في مرحلة التأسيس، فإن الميزانية وخطة العمل الخاصة بتنفيذ قانون العنف الجنسي الجديد ما تزال قيد المناقشة والتقرير. وتعتبر هذه الفترة توقيتاً حيوياً لتأثير المحامين بشكل إيجابي على عمل هذه الهيئة.

وفي هذه المرحلة الخطيرة توجد عدة أسئلة تتعلق بالمجلس:

١. هل سيتم تطبيق مهمة المجلس على نطاق واسع أم ضيق؟ على سبيل المثال، إلى أي حد ستتعامل مع العوامل الاجتماعية المؤدية إلى حالات العنف الجنسي وإجراءات الوقاية من العنف الجنسي؟
٢. هل سيتوفر للمجلس التمويل الكافي الذي يمكن التنبؤ به؟
٣. ما هي الإجراءات التشغيلية المقترحة للمجلس؟ على سبيل المثال، ما مدى انفتاحه على المجتمع المدني؟ هل سيتم اتخاذ القرارات بواسطة الشعب؟
٤. كيف سيتلقى أفراد المجلس وفرق عمل أمانة العنف الأسري تعليمًا مستمرًا حول قضايا العنف الأسري؟
٥. ما هو الدور الذي سيقوم به المجلس فيما يتعلق ببرامج العنف الجنسي التي يتم تنفيذها حالياً بواسطة المنظمات غير الحكومية الدولية والمؤسسات الخاصة والمنظمات التابعة للأمم المتحدة؟

توجيهات

بصفتك عضو في إحدى مؤسسات المجتمع المدني التي تعمل في قضايا العنف الجنسي، قم بترتيب جهودك لمساعدة المجلس على القيام بمهمته على نحو فعال. استخدم ورقة العمل لمساعدتك في عملية التخطيط.

وضع إستراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني

ورقة عمل

تخطيط الأنشطة المحتملة	العقبات المحتملة	كيف؟ ما هي الطريقة/ العملية المطلوب استخدامها؟	المساهمون الرئيسيون والشركاء المحتملون	المجموعات المستهدفة	ما هي النتائج المرجوة؟	الهدف الإستراتيجي

ورقة ملاحظات المراب

وضع إستراتيجيات مؤسسات المجتمع المدني

الهدف الإستراتيجي	ما هي النتائج المرجوة؟	المجموعات المستهدفة	المساهمون الرئيسيون والشركاء المحتملون	كيف؟ ما هي الطريقة/ العملية المطلوب استخدامها؟	المتطلبات المحتملة	تخطيط الأنشطة المحتملة
مثال: إنشاء حملة دفاع كبيرة	حماية أكثر فعالية لضحايا العنف الجنسي من خلال تأسيس مجلس مؤثر	موظفو الأمانة أعضاء المجلس السياسيون رفيعي المستوى وسائل الإعلام	الهيئات القومية والدولية لمؤسسات المجتمع المدني مؤسسات المجتمع المدني الأخرى بالدولة	مشاركة وسائل الإعلام إخبار كبار الصحفيين طلب عقد اجتماعات مع فريق عمل أمانة العنف الجنسي وأعضاء المجلس والسياسيين	داخلية: المراد القرارات خارجية: الممارسة ضيق الوقت الفهم القاصر للقضايا	تجهيز المواد: الأبحاث تجهيز المناقشات / التحليلات تجهيز الإصدارات الصحفية طلب التمويل إعداد جداول الاجتماعات وغير ذلك

المناقشات

إجراءات المناقشات المقترحة

قد تشتمل بعض أحداث التدريب على مناقشات منسّقة، سواءً كانت جزءاً من التدريب و/أو بديلاً عن التمارين التدريبية. وفيما يلي بعض الوسائل التي يمكنك من خلالها حث الجمهور على المشاركة بشكل جيد في المناقشة.

- يقوم كل متدرب بشحن ذهنه بشكل فردي على ورق مقوى لتدوين الملاحظات، والتي يتم فيما بعد نشرها على لوحات أوراق ومناقشتها.
- قم بتقسيم الجمهور إلى "مجموعات طنين" تتكون كل مجموعة منها من شخصين أو ثلاثة. ومجموعة الطنين، والتي غالباً ما تستخدم مع التدريبات التمهيدية، هي عبارة عن مجموعة مناقشة صغيرة العدد يتم تشكيلها من أجل القيام بمهمة معينة، مثل طرح الأفكار أو التوصل إلى وجهة نظر مشتركة حول موضوع معين في خلال فترة زمنية محددة. ولذلك، يمكنك استخدام مجموعات الطنين لمناقشة الموضوع محل البحث خلال إطار زمني محدد مسبقاً ثم دفعهم لتقديم تقرير بذلك أمام جميع الحضور.
- اكتب أربعة إجابات مختلفة للسؤال على أربعة أوراق كبيرة الحجم وقم بتعليق كل واحدة منها في ركن من أركان الحجرة. يُطلب من كل متدرب الذهاب إلى الإجابات التي يتفق/تتفق معها بشكل أكبر، ويُطلب من كل مجموعة تقديم وجهة نظرها الأكثر أقتناعاً.
- قم بكتابة أربعة تعليقات أو اقتباسات تلخص جوانب معينة من السؤال الذي تقوم بمناقشته على لوحة أوراق كبيرة الحجم، ثم انشرها في كل ركن من أركان الحجرة. قم بتخصيص الأرقام من ١ إلى ٤ إلى المتدربين. اطلب من المتدربين التوجه إلى اللوحة الورقية المكتوب عليها أرقام كل واحد منهم. اسمح للمتدربين بمناقشة التعليق الخاص بمجموعتهم وكتابة الرد على لوحة الأوراق. قم بإيقاف المناقشة بعد مرور عدة دقائق. اطلب من المتدربين الانتقال إلى القطعة الثانية من لوحة الأوراق، بحيث تواجه كل مجموعة تعليقاً جديداً. قم بتكرار هذه العملية حتى تمر كل المجموعات على جميع التعليقات وتجبب عليها - ثم اطلب من المجموعات الرجوع إلى التعليق الأصلي الخاص بكل منها. اطلب من كل مجموعة قراءة الردود الخاصة بالمجموعات الأخرى من أجل مقارنة تلك الردود مع الإجابات الأولية التي قاموا هم بكتابتها.
- قم بإعداد قائمة تحتوي على أربع إلى ست جمل تتعلق بأحد الموضوعات التي تقوم بمناقشتها على لوحة ورقية كبيرة الحجم أو سبورة. قم بتوزيع بطاقات ملاحظات على المتدربين، بحيث يقومون بكتابة أفكارهم أو وجهات نظرهم عليها فيما يتعلق بالجمل المكتوبة. قم بتجميع تلك البطاقات وفرزها حسب الجملة المرتبطة بها. قم بتخصيص مجموعة لكل حزمة من البطاقات. اطلب من المتدربين (أ) إجراء عرض تقديمي أمام الجميع أو (ب) تنظيم البطاقات في فئتين، التحديات والفرص أو (ج) البحث عن طريقة أخرى للتقرير عما تقرأه المجموعة في البطاقات.

المناقشات

موضوعات للمناقشات

تم تنظيم الموضوعات المقترحة للمناقشة التالية بشكل عام حول الموضوعات الرئيسية التي يتم تناولها في أداة الإصلاح القضائي والنوع الاجتماعي.

١. ما هي الأركان الأساسية التي تقوم عليها عملية الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي؟
٢. ما هي مزايا إدراج مسائل النوع الاجتماعي في عملية الإصلاح القضائي؟
٣. هل توافق على أن دعم الجمعيات النسائية/مؤسسات المجتمع المدني النسائية قد يكون بمثابة أداة هامة لتحقيق العدالة؟ إذا كان الأمر كذلك، فلماذا؟
٤. كيف يمكن أن يؤدي دعم أنشطة حقوق الإنسان التي تقوم بها مؤسسات المجتمع أو مجموعات المحامين المستقلة (مثل الرقابة على حقوق الإنسان والدفاع عن الضحايا) إلى المساهمة في الإصلاح القضائي الذي يراعي النوع الاجتماعي؟
٥. كيف يمكنك، بصفتك أحد أطراف السلطة القضائية، الحصول على المعلومات حول الاحتياجات الأمنية الخاصة للنساء والفتيات والرجال والفتيان؟ وكيف يمكن استخدام هذه المعلومات من أجل تحسين مستوى الوصول إلى مرافق العدالة؟
٦. لماذا يعتبر إجراء تقييم شامل يتعلق بالنوع الاجتماعي يدور حول من يقومون بالفعل بتحقيق العدالة والأمن على أرض الواقع ولمن يقدمونها، مطلباً رئيسياً لتحقيق عملية إصلاح قضائي فعالة؟ وما هي الخطوات الأولى في مثل هذه العملية؟
٧. لماذا تعتقد أنه غالباً ما يحيط الصمت بقضايا النوع الاجتماعي و العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي عند تناول موضوعات الإصلاح القضائي بالمناقشة؟
٨. كيف يمكن دعم الرجال والنساء الذين يستخدمون النظام القضائي حتى يتمكنوا من الإبقاء على مقدمي العدالة على علم دائم بالمستجدات؟
٩. إذا كان الأمر كذلك، فما هي الإستراتيجيات المتوفرة لدى الفئات التالية تتيح لهم الاطلاع الدائم على المستجدات:
١. المجتمع المحلي
٢. وسائل الإعلام
٣. البرلمان
٤. هيئات حقوق الإنسان القومية
٥. الأمم المتحدة والهيئات الأخرى متعددة الأطراف
٦. الدول الأخرى؟
١٠. ما الذي يمكن أن تقوم به المحاكم حتى تتمكن بكفاءة من منع العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي والرد عليه والمعاقبة بسببه؟
١١. ما هي الإجراءات الخمس التي تضعها في قائمة الأولويات حتى يتحقق لدى الجميع في المجتمع وصولاً متعادلاً إلى مرافق العدالة؟
١٢. لماذا تعتبر الملكية المحلية للبرامج الخاصة بالإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي أمراً هاماً؟
١٣. اذكر ثلاثة أمثلة على الأقل لأهمية دور المجتمع المدني في التحالف لدعم الإصلاح القضائي، وبخاصة فيما يتعلق بقضايا النوع الاجتماعي.
١٤. في العديد من البيئات، قد تشكل الهيئات القضائية التي ليس لها تمثيل سبباً جذرياً لعدم الأمن. ما هي الخطوات التي يمكن اتخاذها لجعل قطاع القضاء أكثر تمثيلاً لجميع فئات الشعب؟
١٥. كيف يمكن تعزيز آليات التعليم والتدريب القضائية لدعم الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي؟
١٦. إذا كنت تعمل في إحدى المنظمات "الرقابية"، ما الذي كنت ستبحث عنه فيما يتعلق بجعل عملية الإصلاح القضائي أكثر مراعاة لقضايا النوع الاجتماعي؟
١٧. إذا تم إلزامك بمشروع بحث حول الإصلاح القضائي الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي، ما الذي كنت ستقوم بالتركيز عليه ولماذا؟

تحديات تدريبية يجب أخذها في الاعتبار

يناقش دليل إدراج مسائل النوع الاجتماعي في التدريب على إصلاح قطاع الأمن التحديات التي تواجه تنفيذ عملية تدريب على إصلاح القطاع الأمني الذي يراعي مسائل النوع الاجتماعي.

بينما تقوم بالتدريب على القضايا المرتبطة بالقضاء والنوع الاجتماعي قد تواجهك التحديات التالية:

- قد ينفر الأطراف الذين ينتمون إلى قطاع القضاء بشكل خاص من مناقشة ما لا يعرفونه أمام أطراف من خارج المؤسسة أو المنظمة التابعون لها. فالقضاة على سبيل المثال، لا يرحبون أبداً بالاعتراف أمام القائمين بإجراءات الملاحقة القضائية أو المحامين أنهم لا يعرفون القانون جيداً أو "العدالة المرتبطة بالنوع الاجتماعي". يُنصح بعقد عدة جلسات داخل المؤسسات/ المنظمات من أجل مناقشة المفاهيم العامة والتحديات والثغرات والفجوات وغير ذلك مما يرتبط بقضايا النوع الاجتماعي والإصلاح القضائي فيما بينهم. وعندما تنجح كل مجموعة في تكوين فهم كاف لمدى التأثير الذي يمكن أن تحدثه قضايا النوع الاجتماعي على ما يقومون به، يمكنهم حينها مناقشة هذا الأمر مع مجموعات أخرى من مؤسسات/ منظمات أخرى.
- قد يبرز التوتر القائم بين المعايير القانونية المتفق عليها دولياً والحلول المحلية للقضاء كمشكلة داخل جلساتك التدريبية، وبخاصة إذا كنت أنت بصفقتك مدرب تنتمي إلى دولة مختلفة. فبينما قد ترغب في الدفاع عن القبول العالمي للمعايير القانونية الدولية، إلا أنه يجب أن تتصف بالحساسية نحو صعوبات تطبيق العادات التي قد تبدو متعارضة مع العادات والتقاليد المحلية. تجنب أي نقاشات مع المتدربين تدور حول ما إذا كانت القوانين الدولية هي الأفضل والأكثر إلزاماً أم القوانين المحلية. قبل بدء حدث التدريب، حاول قدر استطاعتك الوقوف على جوانب الخلاف الكائنة بين القوانين، وكيف يمكن تطبيق الأعراف الدولية مع الاحترام الكامل للمعتقدات المحلية. (راجع أيضاً التدريب ٣ للتعرف على أفكار حول كيفية ممارسة الاستماع النشط من أجل التغلب على المعارضة).
- وقد يكون من جوانب التوتر الأخرى التي يجدر التنبيه إليها تلك الفجوة الموجودة بين القوانين الجيدة وتطبيقها. ففي الوقت الذي قامت العديد من الدول بالفعل بالتوقيع والانضمام إلى اتفاقيات وإعلانات حقوق الإنسان، فإن ما يتم تطبيقه على أرض الواقع شيء مختلف تماماً. فقد تقف المشكلات العملية، مثل الموارد المحدودة ونقص الكفاءة والقدرة وقصور الإرادة السياسية والاتجاهات المتضاربة للأطراف القائمة بالأمر، كحجر عثرة أمام التطبيق الفعلي للقوانين. حتى وإن كان البرنامج التدريبي على الإصلاح القضائي الذي تقوم بطرحه يشتمل على أسئلة حول التطبيق والعمليات، إلا أنه قد يرفض أحد المتدربين التدريب، "ذلك لأنه لن يقدر بأي حال من الأحوال على تغيير الحقائق الموجودة على أرض الواقع". حاول أن تجعل هذا الشخص يدرك أن الخطوات المرحلية المتزايدة التي يتخذها البعض قد يكون لها تأثير مستمر، وبخاصة إذا تحددت تلك الجهود والخطوات مع بعضها البعض. توقف لحظة للحديث عن إستراتيجيات التغيير الاجتماعي والسياسي ومبادرات المناصرة والتأييد، وادع الآخرين من الجمهور لذكر بعض الأمثلة المشابهة من بيئاتهم العملية. قم بتشجيع المتدربين على التعبير عن الآثار الإيجابية التي يمكن أن يحدثها على الأشخاص الذين يشغلون مناصب السلطة و/أو "قادة الفكر".
- وقد يكون هناك توتر أيضاً حول القوانين المرتبطة بقضايا النوع الاجتماعي "حيث تشطح بعيداً" أو تكون خاصة جداً، وجعل العمل اليومي المتعلق بفرض القانون والهيئات القضائية أكثر تعقيداً و/أو أقل كفاءة. وقد يساعد إيراد الأمثلة عن الدول الأخرى التي أثبتت كفاءة في تنفيذ القوانين المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي في إظهار أن مثل تلك المخاوف تزول بمجرد فهمها على نحو جيد. بالإضافة إلى ذلك، قم بالإشارة إلى أن وجود القوانين المحددة والواضحة المعنية بالتعامل مع الثغرات وأشكال التمييز التي يعاني منها القانون تساعد كثيراً في الواقع على تفسير القانون: فالقوانين والتعديلات غير الواضحة تزيد الصعوبة أمام الشرطة فيما يتعلق بجمع الأدلة وأمام القائمين بإجراءات الملاحقة القضائية بتقديم القضايا وأمام القضاة فيما يتعلق بثقتهم في مدى صحة قراراتهم وأحكامهم. وبالمثل فإن القوانين الجديدة حول قضايا النوع الاجتماعي تجعل عمل الشرطة والسلطات القضائية أكثر - وليس أقل - فعالية عندما يتعلق الأمر بالوقاية والاستجابة للتمييز على أساس النوع الاجتماعي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.
- في التدريب على تأثير النوع الاجتماعي على النظام القضائي، فقد يكون من التحديات الكبيرة عدم الإشارة إلى النساء والأطفال فقط على أنهم الضحايا وإلى الرجال على أنهم الجناة/المجرمون، فذلك سيؤدي بنا إلى إعادة تكرار ذلك الإجحاف القائم بالفعل على أساس النوع الاجتماعي والأدوار. يمكنك أيضاً تقديم صورة إيجابية للمرأة على أنها عضو قوي ومؤثر في المجتمع، مع التأكيد على إسهامات المرأة في المجتمعات. ويجدر الإشارة إلى أن الرجال والفتيان يعتبرون شركاء أساسيين في مواجهة العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي. عند الحديث عن ضحايا الجريمة، قم بالتأكيد على أن "الضحايا" هم أيضاً "الناجون" - فهي كينونة أكثر قوة ودعماً.

الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتعاونان من أجل محاربة تشويه الأعضاء الجنسية للإناث

جمهورية أفريقيا الوسطى

يكفل دستور جمهورية أفريقيا الوسطى الموضوع في سنة ١٩٩٤ حقوقاً متعادلة لكل من الرجال والنساء في كافة جوانب ومجالات المجتمع. وبالرغم من ذلك، فإن الأعراف والتقاليد التي تقوم بالتمييز ضد المرأة تظل قوية وفعالة بين السكان في المناطق الريفية.

كان تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (FGM) 'محرماً بموجب القانون القومي في ١٩٩٦. يعاقب القانون على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث "بالحبس من شهر واحد وحتى سنتين وبالغرامة التي تبدأ من ٥٥٠١ فرنك إلى ١٠٠,٠٠٠ فرنك أو بإحدى العقوبتين".^٣ وبالرغم من ذلك، فقد كشف أحد استطلاعات الرأي حول الصحة والسكان في سنة ١٩٩٤-١٩٩٥ لعدد ٥٨٨٤ من النساء والفتيات تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ٤٩ عاماً النقاب عن أن ٤٣,٤ بالمائة قد خضعن لعمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وقد اختلفت نسبة الانتشار بين ٤٠ بالمائة في المناطق الحضرية و٦٦ بالمائة في المناطق الريفية، وتراوح نسبة الاختلاف بين الأقاليم بين ١٤ بالمائة إلى ٩١ بالمائة. وقد كشف أيضاً عن ممارسات متنوعة فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث تختلف حسب المجموعات العرقية. فبين الباندا والمانجيا، على سبيل المثال، تجاوزت نسبة انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث ٧٠ بالمائة، بينما كانت النسبة بين جبايا والهواسا وسارا، أقل من نصف السكان، وبين ياكوما-سانجو وميوم وزاندرى زاكارا، كانت نسبة انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث أقل من ٥ بالمائة.^٤

وقد سجل استطلاع الرأي حول الصحة والسكان أن ٢٧ بالمائة من الفتيات والنساء قد أبلغن عن وجود آثار جانبية بعد القطع: فذكرت ٦٥ بالمائة وجود نزيف و٤٠ بالمائة ذكرت وجود ألم وأشارت ١٧ بالمائة إلى أنهن عانين من الحمى.^٥ وبالرغم من ذلك فإن هذا الاستطلاع لم يسجل عدد حالات الوفاة بين الفتيات والنساء أو أولئك اللاتي عانين من مشكلات صحية مزمنة كتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتنص التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية على أن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث يسبب، على سبيل المثال لا الحصر، نزيف شديد ومشكلات في التبول ومشكلات محتملة في الولادة وحدوث وفاة في المواليد حديثي الولادة والعجز الجنسي.^٦ أضف إلى ذلك، أنه لما كانت الظروف التي تتم فيها هذه العملية في أغلب الأحيان غير صحية بالمرّة (ولن نتحدث عن أن هذه العملية تتم بدون تخدير)، تتعرض العديد من الفتيات إلى الإصابة بالعدوى، والتي قد تكون في أغلب الأحيان سبباً للوفاة إذا لم يتم علاجها على الفور.

ومنذ منتصف فترة التسعينيات من القرن العشرين، تضافرت جهود الحكومة والمنظمات غير الحكومية في جمهورية أفريقيا الوسطى من أجل محاولة استئصال تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وتشير البيانات إلى أن هذه الخطوة كان لها أثراً إيجابياً. ففي عام ٢٠٠٠، أي بعد خمس سنوات فقط من استطلاع الرأي حول الصحة والسكان سالف الذكر، سجلت استطلاعات الرأي التي قامت بها الحكومة هبوط نسبة انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بنسبة ٣٦ بالمائة.^٧ ثم سجلت إحصائيات اليونيسيف بعد ذلك هبوطاً آخر:

١ تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، يعرف أيضاً باسم قطع الأعضاء التناسلية للإناث أو ختان الإناث وتقوم منظمة الصحة العالمية بتعريفه على أنه "كافة الإجراءات التي تتضمن الإزالة الجزئية أو الكلية للجزء الخارجي من الأعضاء التناسلية للأنثى أو أي جرح للأعضاء التناسلية للإناث سواء كان ذلك لأسباب ثقافية أو دينية أو أي أسباب غير علاجية". راجع: وزارة الصحة العالمية، New Study Shows Female Genital Mutilation Exposes Women And Babies To Significant Risk At Childbirth, Press release, June 2, 2006, <http://www.who.int/mediacentre/news/releases/2006/pr30/en/index.html> (accessed August 6, 2009).

٢ وزارة الداخلية الأمريكية، "Prevalence of the Practice of Female Genital Mutilation (FGM): Laws Prohibiting FGM and their Enforcement; Recommendations on How to Best Work to Eliminate FGM", 20, <http://www.state.gov/documents/organization/9424.pdf> (accessed August 6, 2009).

٣ 5501 إلى 100000 فرنك Communauté Financière Africaine تساوي 8 إلى 152 يورو. Anika Rahman, and Nahid Toubia, Female Genital Mutilation: A Guide to Laws and Policies Worldwide (London: Zed Books in assoc. with CRLP and Rainbo, 2001).

٤ Robert Ndamobissi, Gora Mboub, and Edwige Opportune Nguélébé, République Centrafricaine: Enquete Démographique et de Santé 199495- (Bangui and Calverton MD : Direction des Statistiques Démographiques et Sociales, Division des Statistiques et des Etudes Economiques, Ministère de l'Economie, du Plan et de la Coopération Internationale and Macro International Inc., December 1995), 11, 201, http://www.measuredhs.com/pubs/pub_details.cfm?ID=108&ctry_id=5&SrchrTp=ctry&flag=sur&cn=CAR (accessed August 9, 2009).

٥ Ibid., 16. منظمة الصحة العالمية،

٦ "Key Facts on Female Genital Mutilation," WHO Media Centre, <http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs241/en/index.html> (accessed August 6, 2009).

٧ لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، Eighty-Seventh Session, Replies to Questions, List of issues to be taken up in connection with the consideration of the second periodic report of the Central African Republic, CCPR/C/CAF/Q/2/Add.1, June 23, 2006, 4, <http://daccess-dds.un.org/doc/UNDOC/GEN/G0619/428/PDF/G0642819.pdf?OpenElement> (accessed August 6, 2009).

جمهورية أفريقيا الوسطى

الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتعاونان من أجل محاربة تشويه الأعضاء الجنسية للإناث

بين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧ كانت نسبة انتشار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث بين الفتيات والنساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ٤٩ عامًا ٢٦ بالمائة. وكانت نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين ١٥ إلى ٤٩ عامًا ولديهن فتاة واحدة على الأقل تم إجراء ختان / تشويه الأعضاء التناسلية للإناث لها هي ٧ بالمائة.^٨

وتضمنت جهود الحكومة الرامية لمواجهة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث جمع المعلومات وتقييمها وتأسيس الهياكل وتطوير خطط العمل. منذ عام ١٩٩٦، أصبحت إحصاءات الصحة والسكان على المستوى المحلي تشتمل على أسئلة تتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وذلك من أجل تحسين مستوى فهم الظاهرة ومساعدة الحكومة على تحديد

الخطوات المناسبة للتعامل مع الأمر.^٩ وقد أجرت الحكومة بالتعاون مع اليونيسيف ثلاثة استطلاعات متعددة المؤشرات (في ١٩٩٤ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠٦) من أجل رسم صورة واضحة لنتائج جهودها نحو مواجهة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.^{١٠} وفي عام ١٩٩٦، قامت الحكومة بتأسيس لجنة قومية معنية بالممارسات التقليدية التي تؤثر على صحة المرأة. وفي عام ١٩٩٩، تبنت الحكومة سياسة قومية تهدف إلى تعزيز دور المرأة والتي أدت بدورها إلى خطة عمل من أجل مواجهة الممارسات الضارة والعنف ضد النساء والفتيات.^{١١} وسرعان ما تمت مراجعة هذه الخطة، وفي عام ٢٠٠٧، تبنت الحكومة خطة عمل لأربع سنوات من أجل مواجهة الممارسات الضارة والعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الاجتماعي بما في ذلك تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.^{١٢}

ومن التحديات الرئيسية تغيير أفكار وتوجهات المجتمع. فقد كانت العقبة الرئيسية التي تقف أمام القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث هو أنها من الشعار ذات التقدير البالغ، التي تمثل انتقال الفتاة من مرحلة الطفولة إلى الأنوثة، وهو ما يجعلها مقبولة ثقافيًا واجتماعيًا. فإذا لم يتم ختان المرأة أو الفتاة، قد يتم فرض عقوبات اجتماعية: فقد لا تتعامل معها الفتيات الأخريات بعد ذلك، وقد يطلق عليها أسماء سخرية وقد تحرم من الوصول إلى المناصب والوظائف والأدوار التي تستطيع النساء "البالغات" أن تشغلها. ومن ناحية التقاليد، فإنه لن يقدم رجل مؤهل للزواج في المجتمعات التي تمارس تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من الزواج بفتاة لم تتعرض لهذا الإجراء.^{١٣}

ولذلك قامت الحكومة بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية المهنية بالمرأة وحقوق الإنسان في إجراء حملات توعية لتغيير أفكار وتوجهات السكان تجاه تشويه الأعضاء التناسلية للإناث في المناطق الريفية. وكان من بين المنظمات غير الحكومية تلك لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية (CIAF)، والتي تعمل في ٢٨ دولة أفريقية. تشكلت لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية في سنة ١٩٤٨ بواسطة

٨ اليونيسيف،

"Central Africa Republic: Statistics," UNICEF February 2004, http://www.unicef.org/infobycountry/car_statistics.html#59 (accessed August 6, 2009).

٩ Karungari Kiragu, « La mutilation génitale des femmes : Un problème de santé publique, » Population Reports, Répondre aux besoins des jeunes adultes XXIII, no.41 Série J (Octobre 1995), <http://www.infoforhealth.org/pr/prf/fj41/fj41fgm4.shtml> (accessed August 6, 2009).

١٠ لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة،

Eighty-Seventh Session, Replies to Questions, List of issues to be taken up, 4.

راجع أيضًا:

Répub-lique Centrafricaine, Ministère de l'Economie, du Plan et de la Coopération Internationale, Institut Centrafricain des Statistiques, et des Etudes Economiques et Sociales, Suivi de la Situation des Enfants et des Femmes : Résultats de l'enquête à indicateurs multi- ples couplée avec la sérologie VIH et anémie en RCA 2006, Rapport Préliminaire (Bangui : Ministère de l'Economie, du Plan et de la Coopération Internationale, Institut Centrafricain des Statistiques, et des Etudes Economiques et Sociales, Novembre 2007), http://www.childinfo.org/files/MICS3_CAR_PreliminaryReport_2006_Fr.pdf (accessed August 6, 2009).

١١ مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة،

Fifth Session, Working Group on the Universal Periodic Review, Universal Periodic Review: Central African Republic, Highlights, May 4, 2009, <http://www.ohchr.org/EN/HRBodies/UPR/Pages/Highlights4May2009.aspx> (accessed August 6, 2009).

١٢ مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة،

Fifth Session, Working Group on the Universal Periodic Review, National Report submitted in accordance with Paragraph 15(A) of the Annex to Human Rights Council Resolution 51/: Central African Republic, A/HRC/WG.65// CAF/1, February 23, 2009, http://lib.ohchr.org/HRBodies/UPR/Documents/Session5/CF/A_HRC_WG6_5_CAF_1_E.pdf (accessed August 6, 2009).

١٣ IRIN News, "Africa: When culture harms the girls – the globalisation of female genital mutilation," IRIN News, March 2005, <http://www.irinnews.org/InDepthMain.aspx?InDepthId=15&ReportId=62462> (accessed August 6, 2009).

جمهورية أفريقيا الوسطى

الحكومة والمنظمات غير الحكومية يتعاونان من أجل محاربة تشويه الأعضاء الجنسية للإناث

مجموعة من النساء من السنغال بدأت في نشر الوعي حول أخطار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وبدأت في الضغط على صناع القرار من أجل اتخاذ أفعال ملموسة لتنفيذ القوانين ذات الصلة بالأمر. تشتمل أنشطة لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية على:

- تنظيم الأحداث ونشر الوعي حول أخطار وأضرار تشويه الأعضاء التناسلية للإناث من خلال الزيارات المباشرة في المنازل
- تدريب المشرّعين والعاملين في مجال الصحة والشباب والقادة الدينيين وقادة المجتمع حول تشويه الأعضاء التناسلية للإناث
- الإبلاغ عن حالات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث إلى الجهات المسؤولة
- إجراء الأبحاث حول المفاهيم والاتجاهات والتقاليد والممارسات بين الأجيال فيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية للإناث.

تسعى لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية بشكل خاص لإشراك الرجال والفتيان في منديياتها آملة بذلك في إحداث تغيير في الأفكار والمعتقدات وكسر الحواجز فيما يتعلق بالقضاء على الممارسات الثقافية السلبية.

تضمنت الأنشطة التي قامت بها لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية في جمهورية أفريقيا الوسطى في عام ٢٠٠٨ على:

- ورشة عمل ضمت ٤٨ من المشرّعين، بما في ذلك القضاة والمحامين والمستشارين وضباط الشرطة وممثلي حقوق الإنسان، من الأقاليم ومن العاصمة بانغي. حضر مراسم الافتتاح أعضاء من وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة ووزارة العدل. قام المشاركون بمناقشة التوابع الضارة لبعض الممارسات التقليدية وتقدموا بتوصيات لخطة عمل الحكومة.^{١٤}
- تدريب ١٦ امرأة من المنظمات غير الحكومية على الآثار الضارة لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والإطارات القانونية القومية والدولية ذات الصلة. وقد عمل المشاركون معاً من أجل وضع إستراتيجيات لمنع تشويه الأعضاء التناسلية للإناث. وفي وقت لاحق من العملية، ستقوم تلك النساء الاثنتي عشر بتدريب ١٦٨ امرأة أخرى في ست ورش عمل مختلفة، بحيث يقدموا لهن الأدوات والمعلومات الضرورية من أجل نشر الوعي تجاه القضية في مجتمعاتهن.^{١٥}

وبالرغم من النجاح والإنجازات الظاهرة لحملة رفع الوعي تجاه مشكلة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، إلا أنه لا تزال الفرضية القانونية مطلوبة. في عام ٢٠٠٦، حثت لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة جمهورية أفريقيا الوسطى على اتخاذ إجراءات لتجريم تشويه الأعضاء التناسلية للإناث وضمن ممثلو الجناة أمام العدالة.^{١٦} وفي كلمات مارجريت رمضان، رئيسة لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية في جمهورية أفريقيا الوسطى، "يساهم كل من الإذاعة والتلفزيون والمقالات الصحفية والأحداث المجتمعية في رفع الوعي تجاه هذه الممارسة الضارة... ولكن للاستئصال التام لتشويه الأعضاء التناسلية للإناث نحتاج إلى وقوف السلطات إلى جانبنا في تنفيذ وفرض القانون".^{١٧}

^{١٤} لجنة البلدان الأفريقية المعنية بالممارسات التقليدية،

Annual Report 2008 (Dakar: IACTP, 2008), 15, <http://www.iac-ciaf.com/Reports/IAC%20Annual%20report%202008.pdf> (accessed August 6, 2009).

^{١٥} Ibid., 9

^{١٦} لجنة حقوق الإنسان بالأمم المتحدة،

Eighty-Seven Session, Official Records, Concluding Observations, Central African Republic, CCPR/C/CAF/CO/2, July 27, 2006, <http://www.unhcr.org/refworld/docid/453777a9e.html> (accessed August 6, 2009).

^{١٧} Rebecca Bannor-Addae, "Fighting circumcision in the Central African Republic," Humanitarian and Development Partnership Team Central African Republic (HDPT CAR), February 9, 2009, <http://hdptcar.net/blog/200909/02//fighting-circumcision-in-the-centralafrican-republic/> (accessed August 6, 2009).

الرقابة والإشراف على قضايا النوع الاجتماعي في الإصلاح القضائي

إندونيسيا

تأسست اللجنة الوطنية الإندونيسية المستقلة المعنية بالعنف ضد المرأة (كومناس بيريموان – Komnas Perempuan) كاستجابة للمطالبات التي تقدمت بها النساء من القادة والنشطاء اللاتي ينتمين إلى نطاق سياسي واسع، من أجل تحديد مسؤولية الدولة تجاه الكم الهائل من حالات الاغتصاب التي حدثت في أحداث الشغب في عام ١٩٩٨. وقد تقدمت بالمطالبة من بين جدل واسع يتحدى حقيقة التقرير الذي تقدم به أحد المواطنين حول الكم الكبير من حالات الاغتصاب، على أساس أنه لم تتقدم واحدة من بين ضحايا الاغتصاب البالغ عددهن ١٥٢ ضحية – واللاتي ينحدرن جميعهن من أقلية عرقية تم استهدافها أثناء أعمال الشغب – للحديث عن عمليات الاعتداء تلك بشكل معلن.^١

تأسست لجنة كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) بموجب قرار رئاسي في عام ١٩٩٨ بعد مناقشات مطولة بين القيادات من النساء ومكتب الرئيس، وبخاصة فيما يتعلق بموقفها المستقل والإجراءات الخاصة باختيار أعضاء اللجنة وتسمية هذه اللجنة.^٢ وإن كانت الركيزة الأساسية التي قامت عليها اللجنة هي العنف ضد المرأة، إلا أن مهمة اللجنة قد تم تعديلها لتكون أكثر شمولاً فيما يتعلق بحماية وتعزيز حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء.^٣ ومنذ تأسيسها، منحت كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) أولوية قصوى لمعالجة العنف وانتهاكات حقوق الإنسان التي تواجهها النساء أثناء الصراعات المسلحة إلى جانب قضايا ضحايا العنف الأسري من النساء والخادمت الإندونيسيات الذين يعملون المنازل الإندونيسية أو كعاملات وخادمت مهاجرات في الدول الأخرى؛ وكذلك ضحايا الاعتداءات الجنسية من النساء اللاتي يتم التحقيق في قضاياهن في المحاكم والنساء اللاتي يعشن في مناطق الصراع والنساء التي تقوم بالرعاية الكاملة للمنزل ونساء القرى الذين يعيشون حالة من الفقر.^٤

تغطي مهمة كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) هدفين رئيسيين:^٥

١. إيجاد بيئة ساعية إلى القضاء على كافة أشكال العنف ضد المرأة وفرض حقوق الإنسان المتعلقة بالنساء في إندونيسيا
 ٢. تعزيز الجهود الرامية إلى منع العنف ضد المرأة والتعامل معه وحماية حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة. ولتحقيق تلك الغايات، تقلدت اللجنة عدة مهام لتنفيذها:^٦
- تقديم المعلومات والتوصيات إلى الحكومة والهيئات القضائية والتشريعية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني التي تقوم بالتنسيق والدفاع عن صياغة تعديل الإطار القضائي والسياسي من أجل القضاء والتعامل مع كافة أشكال العنف ضد المرأة الإندونيسية وتعزيز الجهود الرامية إلى حماية وفرض و نشر الوعي حول حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة.
 - رفع الوعي العام حول كافة أشكال العنف ضد المرأة الإندونيسية وحول الجهود المبذولة للقضاء والتعامل مع كافة أشكال العنف ضد المرأة.
 - إجراء أنشطة رقابية، بما في ذلك تقصي الحقائق وتوثيق كافة أشكال العنف ضد المرأة وانتهاكات حقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة ثم نشر نتائج تلك الأنشطة من أجل تشجيع تنفيذ الخطوات الضرورية نحو ضمان تحديد المسؤولية والتعامل مع القضايا التي لم يتم تغطيتها خلال عملية الرقابة.

وحتى تتمكن اللجنة من القيام بدور الرقابة على نحو جيد، تقوم كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) بجمع البيانات سنوياً حول حالات العنف ضد المرأة التي تعاملت الحكومة معها (مثل الشرطة والنائب العام

١ C.A. Coppel, Violent Conflicts in Indonesia: Analysis, Representation, Resolution (London: Routledge Contemporary Southeast Asia Series, 2006).

٢ راجع:

Citizens for Justice and Peace, Concerned Citizens Tribunal—Gujarat 2002: An Inquiry into the Carnage in Gujarat Gujarat: Citizens for Justice and Peace, 2002), <http://www.sabrang.com/tribunal/vol2/womenvio.html> (accessed May 28, 2009).

٣ وقد حل محله فيما بعد القرار الرئاسي رقم ٦٥/٢٠٠٥.

٤ يتمثل العرض الأصلي الذي تقدم به الرئيس هو أن تكون اللجنة تحت قيادة وزارة شؤون المرأة وتحت اسم "اللجنة الوطنية لحماية المرأة". وفي الأصل، كان من حق الرئيس اختيار بعض الأفراد لتعيينهم كأعضاء في اللجنة.

٥ يشير القرار الرئاسي الذي ينص على تأسيس هذه اللجنة في الواقع إلى اثنين من المعاهدات الدولية ذات الصلة: إعلان اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) واتفاقية مناهضة التعذيب (CAT).

٦ راجع موقع الويب [Humantrafficking.org](http://www.humantrafficking.org) على الرابط: <http://www.humantrafficking.org/organizations/114> (accessed May 28, 2009).

٧ راجع: القرار الرئاسي رقم ٦٥/٢٠٠٥.

٨ راجع:

UNFPA, Terms of Reference: Needs Assessment of Komnas Perempuan (New York: UNFPA), 12, <http://indonesia.unfpa.org/TOR-%20FPA-CONS-KP%20Assessment.pdf> (accessed May 28, 2009).

إندونيسيا

الرقابة والإشراف على قضايا النوع الاجتماعي في الإصلاح القضائي

والمحاكم والمستشفيات) والمنظمات غير الحكومية المختلفة بالبلاد. فهي تقوم بقياس الاتجاهات السنوية فيما يتعلق بالعنف ضد المرأة، وتصدر تقديرات حول متوسط عدد الحالات في السنة. ثم يتم بعد ذلك نشر تقريرها السنوي، بما يسمح للهيئات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني والشعب بشكل عام بمتابعة

مستويات التقدم والتراجع عامًا بعد عام.^٩ بالإضافة إلى ذلك، تقوم اللجنة بجمع البيانات سنويًا حول حالات العنف ضد المرأة التي تم التعامل معها بواسطة مراكز إدارة أزمات المرأة والشرطة ومكتب القائمين بإجراءات الملاحقة القضائية والمحاكم في أرجاء البلاد. ومن ثم يتم معالجة البيانات من أجل رسم صورة قومية شاملة ويتم تحليلها من أجل الوقوف على الاتجاهات والتوصيات العامة حول خطة العمل. ويتم بعد ذلك تقديم التقرير إلى وسائل الإعلام وتوزيعه على المنظمات الشركاء في كل من الحكومة والمجتمع المدني ويتم تحميلها كذلك إلى موقع الويب الخاص بلجنة كومناس بيريموان (Komnas Perempuan).^{١٠} وتتضمن هذه الشراكة أيضًا المحاورات السياسية مع صناع القرار وتطوير المناهج التي تهدف إلى تشكيل نظام عدالة جنائي يراعي مسائل النوع الاجتماعي، وذلك إلى جانب مناقشة مرافعات المحاكم التي تتعلق بالعنف ضد المرأة في كليات الحقوق. وتقوم اللجنة أيضًا بتنسيق عمليات التنمية والتعاون وزيادة القدرة لمنظمات المرأة، والتي تقوم بدورها بتقديم الخدمات المتعلقة بالاستشارات والخدمات القانونية وتعزيز السياسات.^{١١}

وبالرغم من أن لجنة كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) تتلقى الشكاوى من أفراد ضحايا العنف، إلا أنها تتولى الرقابة المباشرة على الحالات التي تمثل العنف المنظم أو على مستوى الدولة.^{١٢}

ولم تبدأ خدمات تقصي الحقائق إلا بموجب طلب خاص من مجتمع الضحايا، وذلك من أجل منع التدخل أحادي الجانب من إحدى المؤسسات القومية. وللقيام بمهام الرقابة المباشرة، تقوم لجنة كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) بإرسال ممثليها - أعضاء اللجنة وأعضاء فريق العمل المدربين - إلى الموقع الذي شهد عنفًا منظمًا أو على مستوى الدولة ضد المرأة. ومن أمثلة العنف على مستوى الدولة الذي تناولته كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) ما يكون في مواقف الصراع المسلح، كشكل من أشكال الإتجار، وتلك المرتبطة بالفقر الهيكلي والسياسات الاجتماعية-الاقتصادية التي يترتب عليها سوء الاستغلال. كما تقوم اللجنة أيضًا بممارسة الرقابة على القوانين والتنظيمات الجديدة التي تتعلق بحقوق المرأة. على سبيل المثال، قامت بالمشاركة، مع منظمات المرأة، في الحملة النشطة الخاصة بقانون العنف الأسري، والذي تم التصديق عليه أخيرًا في سبتمبر ٢٠٠٤.^{١٣}

تقوم لجنة كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) سنويًا بتقديم تقاريرها إلى الشعب والجمهور، من خلال منتدى مساءلة عام يجمع بين مسؤولي الحكومة ونشطاء المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمواطنين ممن يههم الأمر. وفوق ذلك، في عام ٢٠٠٥، قامت اللجنة بتطوير آلية رقابة، تتوافق مع النموذج المنصوص عليه بواسطة لجنة المقرر الخاص للأمم المتحدة التابع لمجلس حقوق الإنسان. تم تخصيص المقرر الخاص الأول من كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) إلى Aceh، كاستجابة للأخطار المنبثقة عن أكثر من عشر سنوات من الصراع المسلح.

وبالرغم من أن مهمتها تضعها في منصب المؤسسة القومية المعنية بحقوق الإنسان المتعلقة بالمرأة، إلا أن كومناس بيريموان (Komnas Perempuan) لا تمتلك أي سلطات تقصي، كتلك التي تمتلكها اللجنة القومية لحقوق الإنسان بإندونيسيا، ولا تمتلك كذلك سلطة المحكمة المدنية. ولكن يتعلق دورها بشكل أساسي بوضع المعايير وتغيير السياسات. وحتى تقوم بمهمتها، ما تزال تسعى نحو نشر الوعي حول أبعاد القضايا الخطيرة، وتقوم بدور القاعدة العامة التي يتمكن من خلالها كل من المجتمع المدني والحكومة وسلطات فرض القانون معًا من صياغة رؤية جديدة لمستقبل الأمة.

^٩ Harsano, Indonesia's National Machinery for Gender Justice: Komnas Perempuan and its Monitoring and Oversight Role, December 2005. <http://www.ubphunu-ncfaw.gov.vn/print.asp?newsid=1450&catid=220&lang=e> (accessed May 28, 2009).

^{١٠} Idem

^{١١} راجع:

www.asiafoundation.org/pdf/indo_wpp.pdf

^{١٢} يتم بدلاً من ذلك إحالة حالات العنف الأسري إلى مراكز الخدمات الاجتماعية التي تقدم خدماتها بشكل مباشر إلى الضحايا.
^{١٣} القانون رقم ٢٣ / ٢٠٠٤ حول القضاء على العنف الأسري. راجع: اللجنة الوطنية الإندونيسية المستقلة المعنية بالعنف ضد المرأة (كومناس بيريموان) (Komnas Perempuan).

. Indonesia's Compliance with the Convention Against Torture and Other Cruel, Inhuman and Degrading Treatment or Punishment. Issues for Discussion with the Committee Against Torture, Jakarta, April 2008, http://www2.ohchr.org/english/bodies/cat/docs/ngos/Komnasperempuan_Indonesia40th.doc (accessed May 28, 2009).

الصومال

إصلاح القوانين العرفية لتلبية معايير حقوق الإنسان

من بين كافة صراعات ما بعد الحرب الباردة التي نشبت في أفريقيا، كانت من أشدها خطورة وكارثية، تلك التي شهدتها الصومال، والتي بدأت في عام ١٩٩١ بانتهاء دولة الصومال (قانونياً وإدارياً)، واستمر الأمر إلى وقتنا الحالي. ولقد تأثرت النساء الصوماليات تأثراً بالغاً بالخلل الأمني الذي شهدته الجوانب الاقتصادية والسياسية والبيئية التي تفتقت عنها الحرب الأهلية الطويلة. وبسبب الموقف الإنساني الفاجع، تراجعت المكاسب التي استطاع المرأة أن تجنيها في فترة الثمانينيات من القرن العشرين في مجالات التعليم والسياسة مما وصف بأنه "عقد الخسائر الفادحة للمرأة الصومالية".^١

ولقد أصبح التمييز ضد المرأة والتبعية الرتيبة للرجل من الخصائص الرئيسية التي تسود المجتمع الصومالي، وبخاصة ما كان نتيجة ثقافة سيادة الرجل التي تغمر البلاد. فقد سُمح بتعدد الزوجات (بينما لم يُسمح بتعدد الأزواج)؛ ويحق للنساء الميراث ولكن للذكر مثل حظ الأنثيين؛ وكذلك فيما يتعلق بجنايات الدماء والديات، فإن دية المرأة تكون على النصف من دية الرجل. وفوق ذلك، أصبحت أكثر من ٩٨ بالمائة من النساء يخضعن لعمليات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث.^٢

والقوانين التي تحمي النساء من العنف والتمييز غير ملائمة، ولا يتم احترام أو فرض القوانين الموجودة. فعلى سبيل المثال:

- يؤمن الجميع بأن العنف ضد المرأة واسع الانتشار، غير أن الإنكار هو السائد في المجتمع. ويترتب على عدم وجود نظام قضائي فعال في البلاد بالإضافة إلى هيئات الفرضية القضائية الهشة إفلات الجناة من يد العدالة.
- لا يوجد تشريع يغطي جوانب العنف الأسري بشكل خاص، ولذلك يتم التعامل مع جرائم العنف الأسري وغيرها من أنواع الصراعات الأسرية بشكل عام من خلال القوانين العرفية وأحكام الشريعة الإسلامية.
- فبينما تحرم القوانين الاغتصاب، فإن الطرق التقليدية المتعلقة بالاغتصاب هي السارية. فالأصل أن يتم إجراء صلح أو "ترتيبات" بين عشيرة الضحية والمغتصب. حيث تتجاهل تلك الترتيبات موقف الضحية وتتركها في موقف المشكوك فيه، حيث يتم اعتبار ضحية الاغتصاب "غير طاهرة" مما قد يعرضها إلى تمييز اجتماعي. ويرتبط العار بالعنف الجنسي بسبب الخزي والإهانة الذي يُعتقد أنه يلتصق بأسرة الضحية.
- وفقاً لقانون الأسرة لسنة ١٩٧٥، فإن الحد الأدنى المسموح به للزواج هو ١٨ عاماً لكل من الرجال والنساء، إلا أن النساء يمكن أن تتزوج عند سن ١٦ عاماً بوصاية وليها. وبالرغم من عدم توافر الإحصائيات الدقيقة التي يمكن الاعتماد عليها، إلا أنه من الظاهر أن الزواج المبكر من العادات المنتشرة بكثرة.^٣

ولا يوجد نظام قضائي موحد في الصومال. حيث تعتمد السلطة القضائية في العديد من الأقاليم على توليفة من القوانين العرفية والتقليدية وأحكام الشريعة الإسلامية وقانون العقوبات السائد في حكومة سياد بري قبل ١٩٩١، أو بعض توليفة من الثلاثة.^٤

يشتمل القانون العرفي الصومالي على آليات للتعامل مع الصراعات التي تتم بين القبائل وإدارتها. يرتكز الحير (Xeer) (القانون العرفي) بشكل أساسي على قوانين منع الصراع من أجل تفادي المواجهات التي قد تنشأ بسبب مشاركة الموارد أو النزاعات على الأراضي. فإذا نشب الصراع بين طرفين، يقوم الزعماء (Guurti) (كبار القبيلة) من كلا الطرفين المتصارعين بالدعوة إلى Shir Beeleed (اجتماع القبيلة) لمناقشة القضايا على المحك. يقوم الزعماء بمراجعة البنود التي يشتمل عليها الحير (Xeer) فيما يتعلق بالقضية المطروحة. إذا لم يشتمل القانون العرفي على أي بنود تختص بالقضية، تصبح القضية حينئذ Ugub (بكر). ثم يلجأ الزعماء إلى الشريعة الإسلامية كمرجع. فإذا وجدوا بغيتهم في الشريعة، يتم تضمين تلك الأحكام في القانون وتصبح جزءاً من الحير (Xeer).^٥

ومنذ عام ٢٠٠٦، وفي خطوات نحو إيجاج إصلاح كامل وشامل للقطاع القضائي الصومالي، قام كل من مجلس اللاجئيين الدانمركي بالتضامن مع إحدى المنظمات غير الحكومية وهي منظمة Hornpeace (السلام

١ AFROL Gender Profiles: Somalia. http://www.afrol.com/Categories/Women/profiles/somalia_women.htm.

٢ AFROL Gender Profiles: Somalia. http://www.afrol.com/Categories/Women/profiles/somalia_women.htm.

٣ Social Institutions and Gender Index, "Gender Equality and Social Institutions in Somalia". <http://genderindex.org/country/somalia>.

٤ AFROL Gender Profiles: Somalia. http://www.afrol.com/Categories/Women/profiles/somalia_women.htm.

٥ CRD, "Traditional Governance in Somalia : South Central Somalia." Brief Report for the World Bank. March 28, 2005. <http://info.worldbank.org/etools/docs/library/153065/southcentralsomalia.pdf>.

الصومال

إصلاح القوانين العرفية لتلبية معايير حقوق الإنسان

في القرن الإفريقي) وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بعقد سلسلة من الحوارات مع أكثر من ١٠٠ من الزعماء وقادة المجتمع الذين ينتمون إلى خمس قبائل مختلفة يعيشون في إقليم بونتلاندا. وقد انصب تركيز تلك الحوارات على جوانب قانون الحير (Xeer) التقليدي

التي ثبت عدم كفاءتها في إدارة الصراعات والتي تتنافى مع المفاهيم الأساسية للعدالة والمساواة التي تنطوي عليها كل من الشريعة الإسلامية والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقد أتاحت هذه العملية للمجتمعات الفرصة للتعبير عن اهتماماتهم وحاجاتهم، ورفعت الوعي لديهم حول القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان من خلال مؤتمرات التوعية وحملات الدفاع التي تستهدف، على سبيل المثال لا الحصر، زعماء القبائل وكبار العشائر على مستوى الإقليم ككل. ومن الموضوعات التي تم إدراجها للمناقشة ضمن هذه الحوارات ضمان حماية المتهمين والمعاملة العادلة للمرأة والأيتام والأقليات والمشكلات المرتبطة بدفع الدية،^٦ والعقوبة الجماعية وحقوق الملكية.

وقد بلغت عملية الاستشارات والجهود التي تقدمها منظمة السلام في القرن الإفريقي (Hornpeace) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ذروتها بعقد المؤتمر الوطني الأول من نوعه لزعماء القبائل، في أوائل فبراير ٢٠٠٩. وقد شهد المؤتمر حضور ١٣٠ من زعماء القبائل والقادة الدينيين وممثلي الحكومة ينتمون إلى المناطق السبعة التي يتكون منها إقليم بونتلاندا وضم أيضاً كلا من nabadoons وaqils (زعماء عشائر)، إلى جانب ممثلين للشرطة والمحاكم والمنظمات الدولية والقومية. وقد فتح المؤتمر الباب للمحادثات بين مسؤولي الحكومة رفيعي المستوى والزعماء التقليديين.

بنهاية المؤتمر، قام كل من زعماء القبائل والوزراء الذين حضروا المؤتمر بإعداد وتبني مسودة الإعلان الوطني، الذي يهدف إلى تعديل قانون الحير (Xeer) المحلي.^٧ ويمثل هذا الإعلان خطوة هامة نحو دمج القوانين العرفية مع المعايير الدولية، إلى جانب تعزيز التفاعل بين القوانين الرسمية وغير الرسمية، وخاصة في المحاكم. بالإضافة إلى ذلك، فإنه يناهض بإيجاد اتفاق بين الأنظمة القانونية المختلفة حول المعاملة الصحيحة للأشخاص المشردين في الداخل واللاجئين والمهاجرين والأقليات والمعاقين والنساء والأطفال، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.^٨ وقد قام زعماء القبائل بتحديد المبادئ والآليات والمسؤوليات المتعلقة بفرض مبادئ الإعلان الوطني. وقد أشار المشاركون إلى خطط تتعلق بمتابعة الجهود الرامية إلى تحقيق التناغم والتوازن بين النظام القضائي التقليدي والرسمي والنظام القضائي الأمني وأحكام الشريعة الإسلامية. ثم قاموا بعد ذلك بالتنقل في أرجاء الدولة من أجل نشر القوانين الجديدة.

وقد لعب الاتحاد الشعبي لمنظمات المرأة، وهو منظمة مظلية تتكون من ٣٠ منظمة غير حكومية معنية بالمرأة تنتمي إلى قبائل مختلفة في الصومال، دوراً هاماً في تعليم المشاركين في المؤتمر بعض ما يتعلق بموقف المرأة في الصومال.^٩ وبسبب تواجدهم، تناول المؤتمر قضايا العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي.

٦ منذ الولادة يصبح كافة الذكور أعضاء في مجموعة الدية (العصبة). بالنسبة للرجال، فعند هذا المستوى تحدث الأفعال الجماعية والتضمينات السياسية والاجتماعية المتعلقة بالعضوية في القبيلة تتحدد بشكل واضح. ويعتمد أمن الرجل، وكذلك ممتلكاته، على عضوية مجموعة الدية الخاصة به. يرتبط أعضاء مجموعة الدية (العصبة) برابطة النسب. فينتهي الابن إلى عصبية أبيه، وترتبطهم عضويتهم بالمجموعة من خلال تحالف تعاقدي يقضي بأخذ أو دفع تعويض الدماء (الدية) عن القتل أو الجروح بواسطة أو إلى أعضاء مجموعة الدية (العصبة). ولا تشترك النساء في مجموعات دفع الدية كما يشترك الرجال، لأنه لا يتم اعتبارهن من أعضاء الدفع أو تلقي تعويضات عند دفع العصبية للتعويض لمجموعة أخرى أو مقاسمة الدية المتلقاة من مجموعة أخرى.

J. Gardner and J. El-Bushra, Somalia, The Untold Story: The War Through The Eyes of Somali Women (London: Catholic Institute for International Relations, 2004).

٧ الإعلان الوطني (إصدار باللغة الإنجليزية) يمكن تنزيله من الرابط: <http://www.so.undp.org/index.php/Somalia-Stories/Strengthening-access-to-justice-in-Puntland-through-harmonizing-customary-law-with-international-sta.html>.

٨ UNDP, Strengthening access to justice in Puntland. <http://www.so.undp.org/index.php/Somalia-Stories/Strengthening-access-tojustice-in-Puntland-through-harmonizing-customary-law-with-international-sta.html>.

٩ قام الاتحاد الشعبي لمنظمات المرأة (COGWO) بعقد ٨٠ منتدى ديني في ١٦ منطقة في إقليم بينادير خلال السنوات الخمس الماضية. اشتمل كل منتدى من تلك المنتديات الدينية على ٣٥ امرأة و١٥ رجلاً وبلغ إجمالي عدد الحضور فيها ٤٠٠٠ مشاركاً. وسعت المجموعات إلى نشر معرفة عميقة بمبادئ العدالة والمساواة على أساس النوع الاجتماعي وحقوق الإنسان من منظور إسلامي. وقد تم أيضاً عقد مقارنة بين الشرعية الدولية لحقوق الإنسان وأحكام الشريعة الإسلامية. وقد تم نشر هذه المعارف على مستوى الدولة بأكملها من خلال شرائط الفيديو وشرائط الكاسيت. بالإضافة إلى ذلك، وبمساعدة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (UNIFEM)، قام الاتحاد الشعبي لمنظمات المرأة (COGWO) برفع الوعي العام حول العنف القائم على أساس النوع الاجتماعي، كخطوة أولية نحو دعم المرأة. وقد قام أيضاً بتنظيم العديد من ورش العمل مع المشاركين الذين ينتمون إلى وسائل الإعلام وأعضاء الحكومة الانتقالية والقائمين على الولادة التقليدية وعمال الصحة المجتمعية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والنشطاء من الشباب والنساء. وقد قام الاتحاد الشعبي لمنظمات المرأة (COGWO) بتسجيل شريط فيديو وثائقي حول حقوق المرأة يتضمن هذه الرسالة الرئيسية: "يجب احترام حقوق المرأة كحقوق الإنسان". وقد تم استخدام شريط الفيديو هذا كأداة توعية بين القادة الدينيين والزعماء التقليديين والفئات السياسية والشباب والنساء.

UNDP Somalia, COGWO—Celebrating Ten Years in Action for Women's Advancement and Peace Building, March 2, 2009.

الصومال

إصلاح القوانين العرفية لتلبية معايير حقوق الإنسان

وقد قام الإعلان الوطني بإجراء تغييرات جوهرية في قانون الحير (Xeer) الذي يفرض زواج الأرملة من أخي زوجها المتوفى.^{١٠} فقد نص الإعلان على ضرورة حماية حق المرأة، مشيراً إلى أشكال الانتهاكات مثل الاغتصاب والقذف والإيذاء ونقص حقوق الميراث والزواج الجبري والمشكلات التي تتعلق بنفقة الطلاق والمهور. وقد ناشد المشاركون في المؤتمر الوطني البرلمان من أجل تمرير القوانين التي تتعامل مع تلك القضايا، والتزموا بالدفاع عن تنفيذ كافة التغييرات الضرورية

في القوانين العرفية من أجل تعزيز حماية حقوق المرأة. ٤٢ وبالرغم من أن كل ذلك لا يزال حبراً على ورق، إلا أنها بلا شك تعتبر خطوة هامة نحو الإدراك في المقام الأول، والتناول فيما بعد، للأخطار الأمنية واسعة الانتشار التي تعاني منها المرأة في المجتمعات التي يقودها الصراع ويسيطر عليها الرجال مثل الصومال.

١٠ E. Wojkowska, Doing Justice: How Informal Justice Systems can Contribute (UNDP, 2006), 43.

١١ راجع الإعلان الوطني المذكور أعلاه.

موارد إضافية

ARC International, **Gender-Based Violence Legal Aid: A Participatory Toolkit**, 2005,
http://www.arcrelief.org/gbvbooks/cdrom/content/Book_1_Toolkit/BOOK1.pdf

Chinkin, C., **Gender Mainstreaming in Legal and Constitutional Affairs. A Reference Manual for Governments and Other Stakeholders**. Commonwealth Secretariat 2001

ILAC, **Advancing Gender Justice in Conflict Affected Countries**, 2007,
http://www.ilac.se/sites/default/files/South_Africa_Report_2007.pdf

ILAC, **Building Partnerships for Promoting Gender Justice in Post-Conflict Societies**, 2005,
http://www.ilac.se/sites/default/files/B-P-for-Promoting_Gender_Justice_in_Post-Conflict_Societies_2005.pdf

International Alert and Women Waging Peace, **Inclusive Security, Sustainable Peace: A Toolkit for Advocacy and Action**, 2004.
<http://www.international-alert.org/publications/pub.php?p=41>

UN Office on Drugs and Crime, **Criminal Justice Assessment Toolkit**,
<http://www.unodc.org/unodc/en/justice-and-prison-reform/Criminal-Justice-Toolkit.html>.

Vann, B., **Facilitator's Guide. Interagency & Multisectoral Prevention and Response to Gender-based Violence in Populations Affected by Armed Conflict**, Arlington, Virginia: GBV Global Technical Support Project, JSI Research & Training Institute and RHRC Consortium, 2004,
http://www.jsi.com/Managed/Docs/Publications/WomensHealth/GBV_training_manual_facilitatos_guide.pdf

